

# الضوء المشرف على سلم المنطق

للأخضري

تأليف

الشيخ العلامة محمد بن محفوظ بن الخنار قال التقيطي

محققه وضبطه ورفقه

عبد الحميد بن محمد الأنصاري



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

الضَّوْعُ الْمَشْرِقِي

عَلَى سُلَيْمِ الْمَنْطِقِي

لِلأَخْضَرِيِّ

تَأْلِيفُ

السَّيِّحُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنُ الْخَثَّارِ قَالَ التَّنْقِيطِيُّ

مَقْقَهُ وَضَبَطَهُ وَوَقَّفَهُ

عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

الكتاب : الضوء المشرق  
على سلم المنطق للأخضري  
المؤلف : الشيخ محمد بن محفوظ بن المختار قال الشن  
المحقق : عبد الحميد بن محمد الأنصاري  
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت  
عدد الصفحات 160  
سنة الطباعة : 2007 م  
بلد الطباعة : لبنان  
الطبعة : الأولى

Title : **AL-DAW<sup>o</sup> AL-MUŠRIQ**  
**‘ALĀ SULLAM AL-MANTIQ**  
**LIL-‘AHDARI**

Author : Muhammad Maḥfūz ben Al-Muḥtār Fāl Al-Šanqī

Editor : ‘Abdul-Ḥamid ben Muḥammad al-‘Anṣārī

Publisher : Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages : 160

Year : 2007

Printed in : Lebanon

Edition : 1<sup>st</sup>

بِمَجْلَعِ الْحَقُوفِ مَحْفُوظَاتِهِ  
2007م - 1428 هـ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد: فإن العلم سر نجاح الأمم، وخُبر طوال الأمم، فليس لقوم التقدم عنه، ولا التطور بدونه، وهو من الكثرة بحيث لا يحصى عدا، ومتنوع تنوع الأفكار والأجناس، فلذلك عسر على فرد احتواؤه وعلى جنس استكمالها!!!

ولما كانت العرب - بلا شك - أذكى الأمم عقولا وأنقاهم قلوبا وأحسنهم أخلاقا كانت منهم المبادرة لاحتواء علوم غيرهم - بعد علومهم - ولم يتفق ذلك لغيرهم في تاريخ الأمم، فكانت المبادرة الكبرى التي غيرت مجرى التاريخ ما فعله العباسيون من نقل تراث الروم والفرس لدار الحكمة في بغداد لترجمته فاستفادة منه!!

وكان العلم الأجنبي الذي راج في ذلك العهد هو علم المنطق أو علم الكلام أو الحكمة - سمه ما شئت - وهو في الأصل قواعد عقلية يونانية تقودك إلى حقائق ونتائج مسلمات تعتقد بها ما تبين لك وترى الأمور كلها على نتائجها.

ولما كان للمسلمين عقيدتهم الشرعية التي لا يمكن لأي علم أن يحيدهم عنها، وكان المنطق اليوناني مبني على طرائق أقوام غير العرب (بداية ونهاية) وكانت قواعده تؤدي نتائجها الحتمية إلى كفريات في

شرعنا الحنيف ومخالفات صريحة لمعتقدنا كان كل من تشبث به على حالته الأولية يدعى زنديقا (واقرا التاريخ) واستمر الأمر على ذلك حتى خرج خلط بين الفكرين أو قل المنطقيين (اليوناني والإسلامي) وسماهم المسلمون بالمعتزلة؛ فكانوا يحكمون العقل تحت سقف يدعون أنه إسلامي!!!

وبرزت منهم زمرة من العلماء كانوا يفقهون حقائق المنطق اليوناني فشذبوه وهذبوه على مبادئ توافق المنهج الشرعي الذي اتبعوه ثم فرضوا الاعتناء به على أتباعهم، إذ به يدوم مذهبهم وبزواله يزول ذكر اسمهم على وجه الأرض.

ثم بعد ذلك اختلف العلماء في حكم تعلم هذا النوع المذهب؟؟

فحرمه بعضهم لما فيه - حتى بعد تهذيبه - من شوائب تؤدي بغير البصير إلى انحراف في المعتقد.

وأجازه آخرون - بل وأوجبوه - لأنه لا يمكن بغيره مجادلة علماء الأمم الأخرى، بل ولا فهم مبادئ أفكارهم العقدية، وهذا مقصد يجب على الأمة توفير من يكفيها شره.

وفصل آخرون فقالوا: من كان متترسا بسلاح القرآن الكريم وسنة المصطفى ﷺ وكان مع ذلك عاقلا فطنا بحيث يأمن من التلبس عليه ويفطن لدسائس الفكر جاز له تعلمه دون غيره!!

وبقي سؤال: من يُقيّم الأشخاص ليفرز للأمة من يصلح لمثل هذا العلم ممن لا يصلح له؟؟!!

المهم أن من بين العلماء المتأخرين الذين ألفوا في تهذيب تهذيب المنطق اليوناني الأخضري في سلمه هذا، فاختصره من مهابات الفن، وتعرض للمقدمات والأشكال والحجج وأشهر القضايا فقط!!

يعني يعتبر أبجد الفن الحقيقي، ولذلك سماه مؤلفه سلما، ومعروف أن السلم ليس هو العمارة ذاتها، بل السبب الموصول إليها، فالمنطق شيء وهذا الكتاب شيء آخر.

وقد شرح شيخنا محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي هذا السلم في كتيب ينير ضوءا مشرقا على دياجر ألفاظه وغريب أقسامه، وقد لقي الكتاب رواجا كبيرا عند طلبة العلم في هذا البلد، فكان مني بعض اشتغال به لإخراجه لأهله مضبوطا مصححا محققا، فبذلت جهدي حتى وصل إلى ما تراه عليه الآن، فإن تكن الحسنى فمن الله، وإن تكن الأخرى فمني ومن الشيطان.

وهو الكتاب الثاني من سلسلة (مقررات محظرة) التي أشرف على إخراجها لطلبة العلم في المغرب العربي. واللّه أسأل التوفيق في القول والعمل.

## ترجمة للأخضري

### نسبه

هو عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن عامر الأخضري النطوسي الجزائري (من جنوب الجزائر - منطقة بسكرة -) المالكي (الصدر) من كبار علماء القرن العاشر، حكيم، منطقي، مشارك في أنواع من العلوم. توفي سنة: 918 هـ.

### مصنفاته

- له تصانيف كثيرة في شتى فنون اللغة، سارت في الآفاق ولقيت القبول المنقطع النظير، فمنها:
- 1 - السلم في المنطق.
  - 2 - الجوهر المكنون في ثلاث فنون
  - 3 - الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء
  - 4 - مختصر في العبادات على المذهب المالكي
  - 5 - شرح السراج في الفلك
- إلى غير ذلك من المؤلفات الكثيرة.

## نماذج من المخطوطة التي اعتمدت عليها

لسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم  
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء  
 والمرسلين سيدنا ونبينا وصلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين  
 والثناء بعبادته وتبجيلهم بالحق إلى يوم الدين أما بعد فيقول  
 أوفي العبير إلى مؤيد الغنى برعم سواه صمد بن معبود  
 الاختلاف حال كذا الله له ولوالديه وأشباهه وليا ونجيا  
 لانه قد تكبر على الخلق مبدع الخلق في الله الرزق  
 لهم رغبة تامة في أخذ العلم وجمعته وهمة صادقة لطلبه  
 وتخصيله أعسم كذا كذا وسلازك على الأحرار أع كذا  
 له شجرا على منكومة الجن أبي الأحرار في علم النكاح  
 وأحبته إلى ذلك مستعينة بالله تعالى فني بيا موحى وفوق  
 معنصر يقول الله تعالى وفوقه وسيتبع على هذا الخوء المشرف  
 على سلم النكاح راجع إلى الله تعالى أن ييسر له الخلاص وأن  
 يجعله خالصا لوجهه الكريم وإن يفتح به كذا يفتح بأمله إن  
 ولي ذلك والفاد رغبة وهذا آفة الشروع في الغنم وأقول  
 قال المولى رحمه الله تعالى (اليسم الله) البراءة في الاسم للاستعانة  
 بالنبي كية تتعلق بحروف بيك تقدر مع متأخر السجادة التخصيص  
 ويمكن تقديره منفردا وعلى كل فهو ما أهم أي ابتداء أو فعل  
 أي يبتدئ كل موص أو يبتدئ بعض المومنين أو يبتدئ المومنين  
 بفكح التكليف الكمال والجزء وحكمة البسطة عندهم بفتح تفتحها





## كتاب السلم المرونق

### أولاً: التعريف بالكتاب

إن السلم للأخضري من شأنه أن يضع بين يدي الدارس الساعي إلى المفاهيم الفكرية القديمة، والتواق إلى رحاب البناء العقلي المتماسك ومجالات التركيب والتحليل في ميادين البحث والاستقراء المختلفة... إمكانات الاختيار في العلم الواحد بين نمطين أو مذهبين في العرض والتبسيط، يستنير بهما، وهو بحث الخطى في استقصاء ألوان المعرفة، وضروب المذاقات الثقافية. وقد حرص الشارح على أن يأتي شرحه على نظم الأخضري لسلمه ذات مرتكزين: لغوي تفسيري وآخر منهجي فلسفي، بحيث تتعانق الصورتان وتتعاون لإيضاح المبهم من درجات السلم، وتلقيان الضوء على الزوايا القائمة والغامضة.

### ثانياً: موضوعه

يشتمل هذا الكتاب على المنطق بصيغته الأرسطية وما أضافه تلامذة أرسطو وما استحدث بعدهم من المنطق الرمزي والرياضي والجبري واللوغاريتمي، وما هذبه المسلمون من نتائج ذلك كله.

### ثالثاً: منهجه

اتسم الأخضري في سلمه على تقديم القواعد المنطقية في أسلوب بسيط يفهمه كل شخص من غير تعقيد، فألفاظه بسيطة لأقصى الحدود، وأسلوبه مفهوم على كل المستويات.

## رابعاً: أهميته

- تتمثل أهمية كتاب الأخضري في كونه:
- أولاً: نظم، والنظم يسهل حفظه على النثر.
- ثانياً: سلس، لم يتبع فيه أساليب المناطق في التعقيد.
- ثالثاً: كثرة الشروح عليه، فلا تكاد تعد كثرة.
- رابعاً: شهرته في المنطق شهرة الأجرومية في النحو.

## خامساً: مراجعه

إن الأخضري - رحمه الله - لم يذكر لنا مراجعه، لكن يظهر لنا جلياً أنه استفاد من إيساغوجي وما شاكله استفادة مباشرة أو غير مباشرة.

## سادساً: صحة نسبة الكتاب إليه

إن المؤلف قد ذكر اسمه كاملاً في النص مما لا يدع مجالاً للشك في صحة نسبته إليه، فقال:

نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ

لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ

الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ

الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ

## دراسة عن كتاب الضوء المشرق على سلم المرونق

### أولاً: ماهيته

كتاب الضوء المشرق على سلم المنطق كتاب شرح فيه مؤلفه - الشيخ محمد محفوظ بن المختار فال - وقد تقدمت ترجمته - السلم المرونق - وقد تقدمت الدراسة عليه - شرحاً وافياً استخلصه من كل ما اطلع عليه من شروح الكتاب.

### ثانياً: منهجه

ويتلخص منهج الشيخ في شرحه في النقاط التالية:

- 1 - بساطة ألفاظه .
- 2 - توضيحه لكل القواعد المنطقية بأوجز عبارة وأوضحها .
- 3 - تتبعه لكل الألفاظ المنطقية وشرحها لفظاً لفظاً .
- 4 - استخلاصه كل الفوائد من جميع الشروح ، فيأخذ الشواهد من هذا والمعاني من الآخر ، فإن رأى زيادة مهمة أحال إليها وحث على مطالعتها .

### ثالثاً: مراجعه

لم يذكر الشيخ - حفظه الله - المراجع التي اعتمد عليها في هذه التعليقة اللطيفة ، إلا أنه يظهر جلياً أنه اعتمد عدة مراجع من شروح الكتاب ، ولا يمكننا الجزم بتعيين شيء من ذلك ، إلا أننا يمكننا القول بأنه - قطعاً - استفاد من شرح المصنف لمنظومته ، إذ يحيل إليه أحياناً في

تصحيح المتن، كما أنه استفاد من شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن البناني على الكتاب، والحواشي الموجودة عليه، وشرح القويسني، وقد مزج الشيخ ذلك كله بطراز من المنظومات العلمية التي تجمع الشتيت، والتي هي من نظم طلبة العلم القدماء في البلد، فأصبحت مجهولة القائلين، كما أنه استفاد من منظومة ابن بونه في المنطق وغيرها من الأنظمة المحلية.

## تعريف بشرح بوبع الزمان (النورسي)

إن بديع الزمان من كبار علماء تركيا في هذا العصر بل بديع زماننا هذا الغريب!!

ألف كتابه في شرح السلم لينهض بالهمم من الحضيض إلى الثريا!! ولكن!!

صاغه بأسلوب يذكر بسيبويه والرماني وابن رشد وغيرهم من متميزي العصور الذهبية.

ولما كان كتابه من الجزالة والمتانة بحيث لا يفكه إلا ما يساويه أو يفوقه سلط الله عليه أخاه عبد المجيد فقل صخور ألفاظه بفأس فكره الثاقب، ولكن الحديد لا يقل إلا بالحديد فبقيت عليه ألفاظ لم يهتد إلى معانيها فأوكلها إلى فكر القارئ!!!

وبحكم انبهاري بهذا الشرح التراثي العجيب فإنني قد اقتطفت شذره وانتبذت طرفه وألحقتها بحواشي هذا الشرح، وحشيته بحواشي أخيه عبد المجيد، لأكون مساعدا في استنهاض الهمم في زمن موتها، واستحداث العلم في عصر تطور فيه كل شيء غير العلم العربي الأصيل.

وأدعكم هنا مع إحسان قاسم الصالحي يشرح لكم معنى عنوان الكتاب (قزل إيجاز) فيقول:

(اسم الرسالة "قزل إيجاز" قد يثير القارئ الكريم فهو اسم مركب من التركية والعربية أو على الأقل الكلمة تركية التركيب. فكلمة "قزل" تعني بالعربية: العرج الشديد، أي أن اسم الرسالة يعني: الإيجاز الشديد العرج.

أما إذا اعتبرنا اسم الرسالة اسماً تركيباً فهو يعني: الإيجاز المتقدم، الإيجاز الأحمر إلى حدّ الجمرة).

فانظروا رحمكم الله إلى هذا الإيجاز، وأي إيجاز هو!!!!  
رحمك الله يا بديع الزمان، فو الله لقد كنت بديعاً.

وقد طبع هذا الكتاب النفيس مرة واحدة على نفقة السيد الفاضل محمد زاهد الملازكردي في مطبعة بركات بدمشق وذلك في محرم الحرام سنة 1387هـ، ولم ير النور بعدها، لأن عصر الظلام استمر.

وأيم الله إنني لم أطلع على كتاب من معاصر أبلغ ولا أدق ولا أوسع علماً من هذا الكتاب!! بل حتى في تاريخ الإسلام يعد أمثاله!!!

وخدمة مني للتراث الإسلامي المجهول حشيت به ليذكر على الأقل.

أما بديع الزمان فمن لم يعرفه فليقرأ تراجم محمد رمضان البوطي له، فقد فصل فيها حياته وعرف به أيما تعريف.

## عملي في الكتاب

لقد عملت جهدي في ضبط الكتاب وتصحيحه وإخراجه لإخراجا علميا، فكان مني:

- 1 - ضبطنا نص الآيات بالحركات.
  - 2 - غايرنا بين خط النص والشرح.
  - 3 - بوبنا المنظومة كاملة تبويا علميا، فنقول مثلا: الباب الأول:
  - 4 - زدنا كل ما ذكره بديع الزمان النورسي في شرحه، وكل تعاليق أخيه.
  - 5 - زيادة كلمة قوله عند بداية كل بيت ليناسب الطريقة المبتكرة.
  - 6 - تقديم نص البيت أولا بخط مغاير مشكول ثم شرحه كلمة كلمة بخطين مغايرين.
  - 7 - ترجمنا للأعلام الواردة في الكتاب
  - 8 - خرجنا الآيات والأحاديث
- إلى غير ذلك من المميزات التي يلحظها القارئ. وعساها أن تنال منه الرضا والقبول.
- هذا وأرجو من الله سبحانه وتعالى التوفيق لما يحب ويرضى من القول والعمل. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كتبه: عبد الحميد محمد الأنصاري

انواكشوط في 1 يوليو 2004



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه الغني به عمن سواه محمد بن محفوظ بن المختار فال كان الله له ولوالديه وأشياخه ولها ونصيرا: إنه قد تكرر علي الطلب من بعض الإخوة الأحبة في الله الذين لهم رغبة تامة في أخذ العلم وجمعه وهمة صادقة في طلبه وتحصيله - أحسبهم كذلك ولا أزكي على الله أحدا - أن أضع له شرحا على منظومة الجزائري الأخضرري في علم المنطق فأجيبته إلى ذلك مستعينا بالله تعالى متبرئا من حولي وقوتي معتصما بحول الله تعالى وقوته، وسميت عملي هذا: الضوء المشرق على سلم المنطق، راجيا من الله تعالى أن ييسر لي إتمامه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصله إنه ولي ذلك والقادر عليه.

**وهذا أوان الشروع في المقصود، فاقول:**

قال المؤلف رحمه الله تعالى:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قوله (بسم الله) الباء في الاسم للاستعانة التبركية، تتعلق بمحذوف، يمكن تقديره متأخرا لإفادة التخصيص، ويمكن تقديره متقدما، وعلى كل فهو إما اسم أي ابتداء أو فعل، أي يبتدئ كل مؤمن أو يبتدئ بعض المؤمنين أو يبتدئ المؤمن بقطع النظر عن الكل والجزء، وجملة البسملة عندهم يصح تقديرها إنشائية، وعليه فلا تسمى قضية كما تقرر عندهم، ويصح كونها خبرية، وعليه فتصح تسميتها قضية، وعلى ذلك فهي بالاعتبار الأول شخصية لتشخص موضوعها كما هو ضابط القضايا الشخصية، وعلى الثاني فهي كلية لكلية المحكوم عليه فيها وتسويره بسور كلي، كما هو ضابط القضايا الكلية، وعلى الثالث فهي جزئية لأن موضوعها جزئي مسور بسور جزئي كما هو ضابط القضايا الجزئية، وعلى الرابع فهي مهملة لأن المحكوم عليه فيها مهمل من السور كما هو ضابط القضايا المهملة مع أن الصحيح عندهم أنها في قوة الجزئية. والله علم على الذات الواجب الوجود الموصوف بالصفات المنزه عن الآفات الذي لا شريك له في المخلوقات، ففي الأول رد على الدهرية لنفيهم الصانع، وفي الثاني رد على المعتزلة لنفيهم صفات المعاني، وفي الثالث رد على المجسمة، وفي الرابع رد على القدرية والمجوس ونحوهم؛ وفيه الخلاف هل هو مشتق أم لا (الرحمن الرحيم) صفتان مشبهتان باسم الفاعل عدل إليهما عنه للمبالغة، والأولى أبلغ من الثانية،

لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى عند العرب، ومعناها ذو الرحمة العامة لجميع المخلوقات في الدنيا والآخرة، فهي أخص مورداً للحرمة إطلاقها على غيره شرعاً، وأعم متعلقاً لشمولها للمؤمنين وغيرهم والرحيم بالعكس فهي أعم مورداً لصحة إطلاقها على غيره شرعاً وأخص متعلقاً لاختصاصها بالمؤمنين في الآخرة، فمعناها ذو الرحمة الخاصة بالمؤمنين، والرحمن قيل باسميتها لورودها في القرآن غير تابعة، قال تعالى ﴿الرَّحْمَنُ ۝۱﴾ عَمَّ الْقُرْآنُ ﴿۝۲﴾ (الرحمن: 1 - 2).

\* وابتداء المؤلفين بالتسمية والحمدلة في تأليفهم إنما هو اقتداء بالكتاب والسنة وعمل بقوله ﷺ (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أئبر)<sup>(1)</sup>. قال:

### 1 - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا

#### نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَا

\* قوله (الحمد) هو لغة الثناء بجميل الصفات على الجميل الاختياري على سبيل التعظيم، سواء كانت من باب الفضائل، وهي التي لا يتعدى أثرها إلى الغير كالحسن، أم كانت من باب الفواضل، وهي التي يتعدى أثرها إلى الغير كالكرم، ومفرد الفضائل فضيلة، ومفرد الفواضل فاضلة، قال الناظم:

فَضَائِلُ صِفَةٍ ذَاتِ يَأْتِي

فَوَاضِلُ صِفَةٍ فِعْلٍ قَدْ أَتَى

مُفْرَدُ الْأَوَّلِ أَتَى فَضِيلَةً

وَالثَّانِي فَاضِلَةٌ خُذْ وَسِيلَةً<sup>(2)</sup>

(1) حديث موضوع لا يصح.

(2) البناني على السلم (6).

\* والحمد عرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعمًا على الحامد أو غيره، فهو عرفا مرادف للشكر لغة، وأما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في مرضاته:

وَالشُّكْرُ صَرَفُ الْعَبْدِ مَا أَوْلَاهُ

مَوْلَاهُ مِنْ نِعْمَاهُ فِي رِضَاهُ

\* ثابت (لله) تعالى، أي استحقاقا واختصاصا، فإن جعلت أل في الحمد للعهد فهي شخصية، وإن جعلت للاستغراق فهي كلية، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فهي جزئية، وإن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية، فهي مهمة، وإن جعلت له بقطع النظر عن الأفراد كانت طبيعية، قال: (الذي قد أخرجنا) أي أبرز وأوجد (نتائج) جمع نتيجة، وهي العلم بمدلول لازم قضيتين كما سيأتي (الفكر) يطلق على حركة النفس في المعقولات، وهو المسمى بالنظر اصطلاحًا إن أدى إلى علم أو ظن بخلاف ما لا يؤدي إليهما كأكثر حديث النفس، وقد يطلق على المفكر فيه مجازًا (لأرباب) أي أصحاب (الحجج) بالقصر، أي العقل، وهو نور روحاني تدرك به النفس المعلومات النظرية بواسطة الضرورية، وقيل: هو العلم ببعض الضرورات كوجوب الواجب وجواز الجائز واستحالة المستحيل، وفي البيت براءة الاستهلال، وهي أن يأتي المتكلم في الابتداء بما يناسب المقصود متضمنًا معنى ما سيق الكلام له، ويسمى براءة المطلع، كقوله تعالى ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَبَيِّنُ لَكَ لَعَلَّكَ تَذَكَّرُونَ﴾ (النور: 1)، قال [الضرير المراكشي]:

وَبَرَّعُوا أَيْضًا بِالاسْتِهْلَالِ

وَأَوَّلُ النُّورِ بِهَذَا الْحَالِ

\* ومنه في التهئة قول [أبي محمد الخازن في أول قصيدته في التهئة

للساحب بولد ابنته]:

بُشِّرَى فَقَدْ أَنْجَرَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا

وَكَوَّكِبُ الْمَجْدِ فِي أَفْقِ الْعَلَا صَعَدَا<sup>(1)</sup>

قال :

2- وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ

كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

\* (وَحَظَّ) أي أراح ونحى، وهو عطف على أخرج من عطف السبب على المسبب لأن حظ الحجب سبب لإخراج النتائج (عنهم) الضمير لأرباب العقول (من سماء العقل) أل فيه خلف عن الضمير، أي عقولهم التي هي كالسماء علوا وارتفاعا، فهو بدل مما قبله، وهذا من إضافة المشبه به إلى المشبه على حد قوله:

وَالرَّيْحُ تَغَبَّتْ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى

ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

\* ووجه التشبيه أن العقل محل لطلوع شمس المعارف المعنوية، كما أن السماء محل لإشراق الشمس الحسية (كل حجاب) أي ساتر يمنع ما وراءه (من سحاب الجهل) أي جهل كالسحاب، فهو من تأكيد التشبيه بحذف الأداة، وإضافة المشبه به إلى المشبه كسابقه، ووجه الشبه بين الأمرين المنع من إدراك ما وراء كل منهما، فالجهل مانع للعقل من إدراك الأمور المعنوية كما أن السحاب يمنع البصر من إدراك الأمور المحسوسة.

(1) ومنه في المروية مطلع قصيدة لأبي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَوْلَى فِيهَا      حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَشْكِي  
فَلَا يَغْرُرْكُمْ مِنِّْي ابْتِسَامٌ      فَقَوْلِي مُضْحِكُ وَالْفُغْلُ مُبْكِي

## 3- حَتَّىٰ بَدَتْ لَهُ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ

رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً

\* (حتى) حرف للغاية وللتعليل وبمعنى إلا في الاستثناء، وتنصب وتجر وترفع، ولهذا قال الفراء: أموت وفي نفسي من حتى شيء، والمراد هنا المعنى الأول (بدت) أي ظهرت ووضحت (لهم شمس المعرفة) أي معرفة كالشمس، فهو من نوع سابقه، والجمع للتعظيم (رأوا) أي أبصروا أو علموا (مخدراتها) أي مستوراتها بالخدور، والمراد هنا المغيبات من المعاني الصعبة تشبيها لها بالعرائس وراء خدورها بجامع الاستتار في كل (منكشفه) أي مضيئة بارزة للعيان لهتك عقولهم أسترها.

## 4- نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ

بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ

\* (نحمده) أي نشني عليه ثناء لائقا بجلاله وكماله، والنون إما للمتكلم المعظم نفسه لإظهار سبب مدلولها، وهو تعظيم النفس، والسبب الحامل عليه هو تعظيم الله تعالى له بأن هياه للعلم تحدثا بنعمة الله، أو للمتكلم مع غيره احتقارا لنفسه عن أن يستقل بحمده تعالى، وإنما كرر الحمد بالفعل بعد الاسمى لإفادة الحدوث والتجدد لمقابلة الإنعام الحادث المتجدد، وللتأسي بحديث (إن الحمد لله نحمده) (جل) أي عز وعظم، والآتي منها بالكسر، ووصفها على فعيل (على الإنعام) متعلق بنحمده (بنعمة) متعلق بالإنعام، وإضافته لما بعده بيانية (الإيمان) أي عقد القلب على تصديق ما علم مجيء الرسل به من عند الله تعالى ضرورة مع الإقرار باللسان على الصحيح (والإسلام) وهو لغة: الاستسلام، وشرعا: الانقياد والخضوع لتأدية أعمال الجوارح أخذا وتركها على حسب ما أتى به الشرع، والجمع بين الإيمان والإسلام

لتغاير المفهوم، ولأنه في مقام الإطناب، وهو مقام الحمد والإكثار من عد النعم، والإنعام بالإيمان والإسلام من أعظم النعم.

5- مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا

وَخَيْرٍ مَنْ حَارَزَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

\* قوله (من) بدل من ضمير نحمده العائد على المولى (خصنا) أي ميزنا معاشر المسلمين (ب) متابعة (خير) أي أكرم وأفضل (من) نبي (قد أرسلنا) لهداية الخلق (وخير من حاز) أي جمع (المقامات) جمع مقامة بمعنى الرتبة (العلی) ككُبرٍ، جمع عليا ضد السفلى.

6- مُحَمَّدٍ سَيِّدٍ كُلِّ مُقْتَفَى

العَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى

\* قوله (محمد) بالجر على البدلية والنصب على المدح لو ساعد الرسم وبالرفع على الخبرية، وهو أرجح معنى ليناسب ارتفاع رتبته<sup>(1)</sup> (سيد) أي أشرف وأكرم (كل مقتفى) أي متبوع من الأنبياء والأولياء، ولا شك أن من سادة المتبوع ساد التابع من باب أولى (العربي) نسبة إلى العرب، وهم بنو إسماعيل (الهاشمي) نسبة إلى جده الثاني هاشم بن عبد مناف (المصطفى) أي المختار، فهو مفتعل من الصفوة، وهي الخلوص من الأكدار والشوائب<sup>(2)</sup>، إذ هو أفضل المخلوقات بإجماع من يعتد

(1) قال في قزل إيجاز: اسماً ومسمى، الثاني سبب الأول لكن بالأول، أي في ذاته خلق محمداً وسقى به ليطابق الاسم المسمى. فالذاتي سبب للاسمي لكن بالأول. وهو مصدر كالقول من آل يؤول. بمعنى الرجوع. أي كونه كثير الحمد في الخلقة. سيرجع ويصير سبباً لكونه كثير الحمد من بعد.

(2) قال في قزل إيجاز: ك "قفا" و "ارجعوني" مكرراً، مع انفراده بحذف لفظ "من". فهو مشتق من خمسة أفعال وهي "اصطفى" يعني كما أن التثنية والجمع في هذين اللفظين راجعان إلى الفعل، لا إلى الفاعل. إذ المراد منهما قف قف. ارجع ارجع ارجع. كذلك =

بإجماعهم خلافا لابن حزم والزمخشري، قال بعضهم:

وَأَنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ أَنَّ الْمُصْطَفَى

أَفْضَلُ خَلْقِ اللَّهِ وَالْخُلْفُ انْتَفَى

\* وتقديم العربي على الهاشمي والهاشمي على المصطفى فيه ما فيه من حسن الترتيب المقصود عند البلغاء، لأن الوصف الأعم يقدم على الخاص، والخاص يقدم على الأخص، فيقال: رجل متكلم فصيح بليغ.

7- صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحَجَا

يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا

\* قوله (صلى عليه الله) الصلاة لغة الدعاء، ومن الله تشريف وإنافة منزلة، والمراد هنا زيادتها لا أصلها، وهي واجبة في العمر مرة واحدة على أشهر أربعة أقوال في المذهب وأربعة في غيره وقد فصلها سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في كتابه روضة النسرین حيث قال:

وَحُكْمُهَا الْوُجُوبُ بِالْإِجْمَاعِ

فَانْتَسَبَ النَّذْبُ لِلِابْتِدَاعِ

وَهَلْ بِأَلَا قَيْدٍ مُسَمًّى تَجِبُ

وَمَرَّةً فَقَطْ لِلْأَجْرِ تَجْلِبُ

أَوْ عَقِبَ التَّشْهُدِ الْأَخِيرِ

وَيَنْفُضُهُمْ أَوْجَبَ لِلتَّكْثِيرِ

= أن الأفراد في المصطفى عائد إلى نائب الفاعل وليس راجعاً إلى الوصف، لأنه في النية مكرر، مجموع قد اشتق من (اصطفى) خمس مرات على ما أشار إليه حديث الاصطفاء.



أَوْ عِنْدَ ذِكْرِهِ السَّنِي الْمُبَارَكُ

أَقْوَالُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكُ

أَوْ مَرَّةً أَوْ فِي الدُّعَا أَوْ إِنْ جَلَسَ

أَوْ فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا خُذِ الْقَبَسَ

\* والجملة خبرية اللفظ إنشائية المعنى (ما دام الحجا) أي العقل، وقد تقدم تعريفه (يخوض من بحر المعاني) هذا من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي معان كالبحر كثرة واتساعا، وفي ذكر من التبعية الإشارة إلى أن المعاني لا يحيط بها إلا علم الله تعالى المحيط علمه بكل شيء (لحجا) جمع لجة، وهي معظم اضطراب الماء، والمراد هنا تشبه المعاني بها، وذكرها ترشيح للاستعارة الأولى تصريح للثانية.

8 - وَالْأَلِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى

مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاِهْتِدَا

\* قوله (والأله) بالجر عطف على الضمير المجرور بعلی دون إعادة الجار، وهو جائز، كما اختاره ابن مالك في قوله:

وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى

فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

والآل لغة الأتباع، وشرعا مؤمنو بني هاشم إجماعا أو وبني المطلب على رأي الشافعي والأنسب بهم في مقام الدعاء جملة المؤمنين وفي مقام المدح الأتقياء، قال الناظم:

الْأَلُ مَنْ لِهَاشِمٍ يَنْتَسِبُ

لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ الْمُطَّلِبُ

وَأَضْبَغُ مَنْ لِلْوَيْيَنْتَمِي

وَقِيلَ أَتْبَاعُ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ

(وصحبه) اسم جمع أو جمع لصاحب بمعنى الصحابي، وجموعه نظمها من قال:

قَدْ جَمَعَ الصَّاحِبَ أَهْلُ اللُّغَةِ  
يُوزَنُ شُبَّانٌ وَوَزَنُ بُرْهَةٍ  
وَالرُّكْبِ وَالْجِيَاعِ وَالْأَشْهَادِ  
كَذَا الصَّحَابَةُ بِفَتْحِ الصَّادِ  
لَكِنَّ ذَا الْأَخِيرِ عِنْدَ أَهْلِ  
ذَا الْفَنِّ كَانَ مَضْذَرًا فِي الْأَضْلِ

\* والصحابي شرعا : من اجتمع مع نبينا محمد ﷺ بعد البعثة مؤمنا ومات على ذلك رآه أو لم يره، روى عنه أو لم يرو، ولو تخللت إيمانه ردة على الصحيح<sup>(1)</sup>، قال الناظم:

حَدَّثَ الصَّحَابِيُّ مُؤْمِنٌ لَأَقَى الرَّسُولُ  
وَلَوْ بَلَا رَوَايَةٍ عَنْهُ وَطَوَّلُ  
وَبَغْضٍ إِنْ يَطْلُ وَيَرُو وَسَنَّةُ  
عَنْ بَعْضِهِمْ وَالْفَرْوُ بَغْضٌ عَيْنُهُ

\* وعطفهم على الآل من عطف الخاص على العام للاهتمام بشأنهم على تفسير الآل بالأتباع، أو الأتقياء، ومن عطف المغاير على التفسير الآخر، إذ بينهما عموم وخصوص وجهيان، يجتمعان في علي ويختص الآل بزين العابدين والصحب بأبي بكر رضي الله عن الجميع وحشرنا معهم آمين (ذوي) أي أصحاب وأرباب (الهدى) أي الهداية للخلق،

(1) قال في قول إيجاز: وتذكروهم بالصلاة حق علينا. لأنهم الوسائط بيننا وبينه ﷺ.

والمراد مطلق الدلالة حصل المدلول عليه أم لا<sup>(1)</sup> (من) أي الذين (شبهوا) أي مثلوا (بأنجم) جمع نجم، وهو الكوكب غير الشمس والقمر<sup>(2)</sup> (في الاهتدا) أي بهم<sup>(3)</sup>، وهذا إشارة إلى ما يروى عنه ﷺ من قوله (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وفيه ما فيه.

## 9- وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ

### نُسِبَتْهُ كَالنَّحْوِ لِلْسَّانِ

\* قوله (وبعد) ضد قبل<sup>(4)</sup>، ظرف صالح للزمان والمكان، يبنى مفردا ويعرب مضافا، يؤتى به عند الانتقال من أسلوب، وهو هنا الشاء لآخر، وهو هنا السبب الباعث على التأليف، نائب عن شرط تقديره مهما يك من شيء، ولذا لزمت الفاء ما بعده، واختلف في أول من نطق به على أقوال نظمها من قال:

جَرَى الْخُلْفُ أَمَّا بَعْدُ مَنْ كَانَ بَادِئًا

بِهَا خَمْسَةُ الْأَقْوَالِ دَاوُدُ أَقْرَبُ

- (1) قال في قزل إيجاز: أي اكتسبوا الهدى كالمال، الحاصل بالمصدر المكسوب لهم. فإن الهدى هو الذي يحتذى عليه لا المصدر، لأنه كسب.
- (2) قال في قزل إيجاز: أي العشر السيارة (وهي العطاردة والزهرة والمريخ والمشتري والزحل والنبتون والأورانس والأرض والقمر ..) فإن نورها مستفاد من الشمس.
- (3) قال في قزل إيجاز: نتيجة التشبيه لا وجه الشبه، لأنه لا بد أن يكون أظهر أوصاف المشبه به.
- (4) قال في قزل إيجاز: أنه تأكيد وتشويق مبني على حب النفس المستلزم لحب صنعتها المقتضى لفنائها فيها، المؤدي إلى ظن انحصار الكمالات فيها لزومية أو ادعائية، هكذا أي شئ وجد لزوم بقائه لعدم العبثية. وبقاؤه مستلزم للخلقة، لأنه جزؤها والخلقة مستلزمة لنتيجتها وهي الإنسان. ووجود الإنسان بسر الحكمة مستلزم لنتيجته، وهي كماله ومعرفة الصانع. والوصول إلى الكمال مستلزم لإصابة العقل وسداده. وسداده مستلزم للمنطق المتصف بما ذكر. فمهما وجد شئ فالمنطق كذا.

وَكَاثَتْ لَهُ فَضْلَ الْخِطَابِ وَبَعْدَهُ  
فُقُسٌ فَسُحْبَانٌ فَكَغْبٌ فَيَغْرُبُ

\* وذيلهما ابن إيداد الحسني صاحب سعد السعود بقوله:

وَقَدْ قِيلَ يَغْقُوبُ النَّبِيُّ كَانَ بَادِئًا  
وَبَعْضُ الْأَيُّوبَ النَّبِيِّ السَّبْقُ يَنْسِبُ

\* (فالمنطق) اسم في الأصل للتلفظ الذي يبرز الإدراك الكلي للقوة العاقلة التي هي محل صدور الإدراكات، فغلب إطلاقه من باب الحقيقة العرفية على العلم المخصوص لاستعانة النفس به على اكتساب العلوم<sup>(1)</sup>، واختلف هل هو آلة أو علم، فعلى الأول هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في الفكر والقانون أمر كلي ينطبق على جزئيات متعددة كالقاعدة والضابط والميزان، نحو كل فاعل مرفوع،

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! كما أن النحو شريعة الموجودات الطيارة اللسانية. الذين آدمهم الهابط من ذروة الخيال المسمى باللفظ موجود في فضاء اللسان. كذلك إن المنطق شريعة الموجودات الذهنية الساكنة في الجنان، أي اللطيفة الربانية، الذين آدمهم النازل من أعلى الدماغ المسمى بالمعنى موجود في الجنان. إن الآدم للآدم نسيب والشرع للشرع قريب. لأنهما كليهما وضع إلهي سائق لذوي العقول ممن في الجنان واللسان إلى الصراط المستقيم<sup>(1)</sup>.

(1) حاصله: أن النحو والمنطق باحثان عن اللفظ والمعنى. أما اللفظ: فهو «آدم»، أي كالأب للمسائل النحوية، محله الخيال ومقر فعاليته اللسان.. وأما المعنى فهو «حواء» أي كالأُم للمسائل المنطقية مسكنه القلب. كل منهما خادِم لتشريع القواعد لتمييز الصحيح عن الفاسد. فيبينهما مكافأة تامة. فإذا وصلا إلى حد البلوغ يصعد المعنى من القلب إلى الخيال ويتزوج بما في خزينته الخيال من الألفاظ ما يشاء ثم ينحدران إلى اللسان فيتولد ويتناسل من اجتماعهما القواعد، وتصير تلك القواعد شريعة مبيّنة للحلال والحرام والصحيح والفاسد. فتبين أن الإنسان ما هو إلا القلب واللسان كما قيل:

لسان الفتى نصفٌ ونصفُ فؤاد      فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

وعلى الثاني فهو علم تعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن كالعالم متغير وكل متغير حادث إلى أمور مستحصلة فيه، أي يطلب تحصيلها، كالعالم حادث، وهو نتيجة المقدمتين (للجنان) أي القلب بمعنى اللطيفة الربانية المتعلقة بالقلب للحماني تعلق العرض بالجواهر (نسبته) أي منزلته منه وإضافته إليه (كالنحو للسان) أي كنسبة علم النحو المعروف للسان، فكل منهما يعصم ما يتعلق به، فالنحو يعصم اللسان من الخطأ في تأدية الألفاظ والمنطق يعصم العقل كما قال بعضهم.

## 10 - فَيَعِصُمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا

وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغِطَا

\* قوله (فيعصم) أي يحفظ ويمنع<sup>(1)</sup> (الأفكار) جمع فكر<sup>(2)</sup>، وقد

(1) قال في قزل إيجاز: أي إن راعى، وما دام لم تستخلف الطبيعة الصنعة<sup>(1)</sup>. يشير إلى العلة الغائية ورسمه، وإلى جهة الحاجة وآليته.

(2) قال في قزل إيجاز: الفكر هو الكشف<sup>(2)</sup> لترتب العلل المتسلسلة في الخلقة للتقليد، فيحلل فيعلم، فيركب فيصنع. أي بتخريج السلسلة<sup>(3)</sup> المتتاجة وتلقيحها.

(1) ولم تستخلف الطبيعة الصنعة، أي ولم يكن تصنيعه للدليل تابعاً لطبيعته وسليقته في الصحة والاستقامة. أي حاصلها منها بحيث إن لم يكن صاحب الدليل مراعيّاً للقواعد أيضاً لم ينحرف دليله عن الصحة والاستقامة. وإن كانت سلامة دليله ناشئة عن سليقته لا عن القواعد لا يعد من المنطقيين.

(2) (الفكر هو الكشف) حاصله: أن الولد كما أنه نتيجة علل مترتبة في الخلقة كالجد والأب ولا بد لوجوده من تلك العلل، كذلك المعرفة نتيجة علل مترتبة كالجنس البعيد والقريب والفصل لا بد لمعرفته من وجود هذه العلل وترتيبها. فالفكر مقلد الخلقة يحلل سلاسل العلل ويأخذ منها ما يناسب مطلوبه فيركب ويصنع ما يصنع.

(3) (أي بتخريج السلسلة) أي بتحصيل المبادئ المناسبة للمطلوب وإدخال بعضها في بعض. كإدخال الحد الأصغر تحت الحد الأوسط وإدخاله تحت الحد الأكبر.

تقدم تعريفه وأن المراد به في الفن النظر (عن غي الخطأ) من إضافة العام للخاص، أي ضلاله (وعن دقيق الفهم) من إضافة الصفة إلى موصوفها (يكشف) أي يزيح هذا العلم (الغطاء) أي الحاجز الساتر، وفي البيت الإشارة إلى الغاية المقصودة من الفن، وهي من المطالب العشرة التي ينبغي لكل من أراد الكلام على فن من الفنون أن يقدمها أو بعضها على الأقل كما فعل الناظم رحمه الله، وقد نظمها كلها المقرئ في إضاءته بقوله:

مَنْ رَامَ فَنًّا فَلْيُقَدِّمْ أَوَّلًا  
عِلْمًا بِحَدِّهِ وَمَوْضُوعٌ تَلَا  
وَوَاضِعٌ وَنَسَبَةٌ وَمَا اسْتَمَدَّ  
مِنْهُ وَقَضْلُهُ وَحُكْمٌ يُغْتَمَدُ  
اسْمٌ وَمَا أَقَادَ وَالْمَسَائِلُ  
فَنِلَكَ عَشْرٌ لِلْمُنَى وَسَائِلُ  
وَبَعْضُهُمْ مِنْهَا عَلَى الْبَعْضِ اقْتَصَرَ  
وَمَنْ يَكُنْ يَذْرِي جَمِيعَهَا ابْتَصَرَ<sup>(1)</sup>

إذ بالحد يعرف حقيقة ما هو ساع في تحصيله، وبالفائدة يقوى الباعث

(1) ونظمها أبو العباس بن زكري التلمساني في كتابه محصل المقاصد فقال:

فَأَوَّلُ الْأَبْوَابِ فِي الْمَبَادِي  
وَتِلْكَ عَشْرَةٌ عَلَى مُرَادِي  
الْحَدِّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الْوَاضِعُ  
وَالِاسْمُ الْإِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ  
تَصَوُّرُ الْمَسَائِلِ الْقَضِيلَةُ  
وَنَسَبَةٌ قَائِدَةٌ جَلِيلَةُ  
حَقٌّ عَلَى طَالِبٍ عِلْمٌ أَنْ يُحِيطَ  
بِفَهْمِ ذِي الْعَشْرَةِ مَبِيزُهَا يُبَيِّطُ  
يَسْغِيهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الطَّلَبِ  
بِهَا يَصِيرُ مُبْصِرًا لِمَا طَلَبُ  
البناني على السلم (17).

على الطلب أو يضعف وبالموضوع يمتاز له متعلق ذلك الفن عن غيره .

\* وحد هذا العلم: أنه علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصدقية، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها التوصل إلى شيء من ذلك .

\* واسمه: المنطق، ويسمى أيضا الميزان ومعيار العلوم .

\* ونسبته إلى العلوم: فهو باعتبار موضوعه كلي لها، لأن كل علم تصور أو تصديق، وأعلى العلوم الشرعية علم التوحيد، وهو مفرع عنه، لأن حاصله استدلال خاص، وعلم المنطق يبحث عن مطلق الاستدلال، فصار أعم .

\* وغايته: ما تقدم في قول الناظم: فيعصم الأفكار الخ، وقيل غايته معرفة التآليف الصحيحة والفاصلة .

\* وأما فضله: فهو علم يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها، إذ كل علم تصور أو تصديق، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى .

\* واستمداده: من العقل .

\* ومسائله: القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعارف والأقيسة، وما يتعلق بهما، المبرهن عليهما فيه .

\* وواضعه: إرسطو، بكسر الهمزة وضم الراء، وبعضهم يقول أرسطاليس، وعليه قول القائل:

إِذَا شُورِكَتْ فِي أَمْرِ بِدُونِ

فَلَا يَكُ مِنْكَ فِي هَذَا نُفُوزُ

فَفِي الْحَيَوَانِ يَجْتَمِعُ اضْطِرَارًا

أَرَسْطَالِيسَ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ

\* ويقال له المعلم الأكبر، لأنه واضح التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل، وكان ذلك في زمن ذي القرنين الرومي، ويقال إنه بذل له خمسمائة ألف دينار ورتب له كل سنة مائة وعشرين ألف دينار، وكان أرسطاليس كبير حكماء الخليقة غير منازع، قتله قومه مسموما لما نهاهم عن عبادة الأوثان، ومن كلامه: من استخف بالناموس قتله الناموس، أي من استخف بالشرع قتله الشرع.

\* وأول من دون هذا العلم في الإسلام كما قال الغزالي هو الإمام أبو نصر الفارابي الحكيم التركي المشهور.

\* وأما حكم هذا الفن فسيأتي للشيخ رضي الله عنه.

\* وأما موضوعه: فهو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إيصالها إلى المجهولات، وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية.

\* والعوارض جمع عارض، وهو قسمان: ذاتي وغريب.

\* فالذاتي: هو ما يلحق الشيء لذاته أو لمساويه أو لأعم داخل فيه <sup>ما يلحق</sup> كتمييز الإنسان وتعجبه، لأنه مميّز، وتحركه لأنه حيوان، فالتمييز الذي هو إدراك العلوم عارض له لكونه إنسانا، والتعجب عارض له بواسطة التمييز، والتحرك بالإرادة عارض له بواسطة كونه حيوانا.

\* والعارض الغريب: هو ما يلحق الشيء لأخص منه داخل فيه كالتمييز للحيوان لكونه إنسانا أو لأعم منه غير داخل فيه كالتحرك للأبيض لكونه جرما، أو لمباينه كالحرارة للماء لملاقاة النار، قال محمد حامد:

الْعَرَضُ الذَّاتِيُّ لَأَحَقُّ عِلْمٌ

مِنْ أَجْلِ ذَاتٍ أَوْ مُسَاوٍ أَوْ أَعَمٍّ

دَاخِلٌ الْأَوَّلُ لِلْإِنْسَانِ

مِثْلُ الْمُمَيِّزِ وَأَمَّا الثَّانِي



فَالْمُتَعَجَّبُ لَهُ وَمَثَلُ  
 بِالْمُتَحَرِّكِ لِثَالِثٍ يَلِي  
 أَمَّا الْغَرِيبُ فَلِمَا يُبَايِنُ  
 أَوْ لِأَعَمَّ خَارِجٍ أَوْ كَائِنُ  
 أَخَصُّ كَالْمَاءِ بِذِي الْحَرَارَةِ  
 وَوُصِفَ الْأَبْيَضُ بِذِي الْحَرَكَةِ  
 وَالْحَيَوَانُ وَصِفُهُ بِالنَّاطِقِ  
 بِاللَّفِّ وَالنَّشْرِ لِكُلِّ رَائِقٍ  
 قال :

### 11 - فَهَآكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدًا

تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ قَوَائِدًا

\* قوله (فهآك) اسم فعل بمعنى خذ، وكافه حرف خطاب كما لابن مالك، تنصرف تصرف الكاف الاسمية، وقد تبدل همزا، قال تعالى ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ اقْرَءُوا﴾ (الحاقة: من الآية 19) (من أصوله) جمع أصل، وهو لغة: ما يبنى عليه غيره، واصطلاحاً: ما أفاد الشيء غالباً (قواعداً) جمع قاعدة، وهي الأمر الكلي الذي ينطبق على جزئيات متعددة، كالضابط والقانون (تجمع) بها أنت أيها القارئ، بسبب حفظك لها، أو ضميره للمقواعد، أي تجمع هذه القواعد (من فنونه) أي فنون المنطق، والتجمع للتعظيم (قوائدا) جمع فائدة، وهي ما استفيد من الخبر علماً كان أو ظناً أو شكاً أو وهماً، وترادف النتيجة الآتي تعريفها، والمراد بها هنا الفروع المندرجة تحت القواعد، وهي لغة: ما حصل من علم أو مال، مشتقة من الفيد، بمعنى استحداث المال والخير، وقيل اسم فاعل من فآدته: أصبت فؤاده، وعليه قول [الشهاب] الخفاجي :

مَنْ الْفُؤَادِ اشْتُقَّتِ الْفَائِدَةُ  
وَالنَّفْسُ يَا صَاحِبَ إِذَا شَاهِدَةٌ  
لِذَا تَرَى أَفْئِدَةَ النَّاسِ قَدْ  
مَالَتْ لِمَنْ فِي قُرْبِهِ فَائِدَةٌ<sup>(1)</sup>

## 12 - سَمِيئُهُ بِالسَّلْمِ الْمُنَوَّرِقِ

يَرْقَى بِهِ سَمَاءَ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

\* قوله (سميته) أي التأليف المفهوم من سابق الكلام ولاحقه<sup>(2)</sup> (بالسلم) اسم لما يصعد به إلى أعلى منه، وفيه الإشارة إلى الاتصال بهذا النظم إلى أصعب منه من المطولات<sup>(3)</sup> (المنورق) بتقديم النون على الواو وتأخير الراء، كما هي الرواية عن المصنف، وبتقديم الراء، وهي الرواية عن أكثر شيوخنا، وهي التي شرح عليها المحقق البناني، ومعناها المحسن المزخرف، قال [ابن سهل]:

(1) البناني على السلم (21).

(2) قال في قول إيجاز: أيها الناظم! ليهنك القطوف، الجواد الذي لا يتقل الحاذ.

في تسميته ترسم تمثيلي<sup>(1)</sup>.

(3) قال في قول إيجاز: علم الشخص<sup>(2)</sup>، لأن المصباح المتمثل في المرايا الكثيرة مع أنه ألف واحد.

(1) (وفي تسميته ترسم) إذ يستفاد من تسميته بالسلم تشبيهه به. ويستفاد من التشبيه جعل السلم الذي هو آلة للصعود إلى الفوق مثلاً للتأليف. والإيضاح بالأمثلة رسم كما أشير إليه آنفاً. فالمراد من الرسم التعريف مطلقاً لا الرسم الاصطلاحي.

(2) (علم الشخص) كأنه قيل: إن أمثال هذه الأسماء لإطلاقها على كثيرين، كليات ذوات جزئيات. فأشار إلى الجواب، بأن الاسم إذا وضع بأوضاع متعددة لأشخاص لا يقتضي الكلية، لأن كلاً من أوضاعه لواحد لا لكثيرين. نعم، مع أن كون المصباح مرئياً في المرايا الكثيرة لا يخلّ وحدته لأنها صور لا ذوات.

قَدْ جَرَّ مَاءَ النَّعِيمِ بِوَجْهِهِ  
 فَاسْوَدَّ مَجْرَى الْمَاءِ فِي الْجَمَرَاتِ  
 كَتَبَتْ حُرُوفُ الشَّعْرِ فِي وَجَنَاتِهِ  
 مَا قَدْ جَنَتْ عَيْنَاهُ فِي الْمُهْجَاتِ  
 فَتَرَى ذُنُوبَ جُفُونِهِ فِي خَدِّهِ  
 لَكِنْ عَلَيْهَا رَوْنُ الْحَسَنَاتِ<sup>(1)</sup>

\* (يرقى) أي يصعد (به) أي بهذا التأليف (سماء علم المنطق) من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي علم المنطق المشابه للسماء علوا ورفعة.

### 13 - وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا

لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا

\* قوله (والله) بالنصب على التعظيم، وتقديمه لإفادة الاختصاص (أرجو) أي أؤمل منه لا من غيره (أن يكون) هذا التأليف (خالصا) من الرياء وحب الشهرة والمحمدة (لوجهه الكريم) أي الجميل الوهاب بلا من<sup>(2)</sup> (ليس) فعل ماضٍ لنفي الحال يعمل عمل كان، ضميره عائد على

(1) البناني على السلم (22) والبيت لا يستشهد به لأن ابن سهل متأخر.

(2) قال في قول إيجاز: هذا<sup>(1)</sup> من أساليب التنزيل التنزيلية<sup>(2)</sup>، المبني على النورانية كالشمس<sup>(3)</sup>، مثلاً وجهها عين ذاتها، كما أن ذاتها عين وجهها.

(1) (هذا) أي التعبير عن الله تعالى بإضافة الوجه إليه.

(2) (من أساليب النخ) أي من التعبيرات التي استعملها القرآن تنزلاً للتقريب إلى فهم البشر.

(3) (كالشمس مثلاً) أي بلا تشبيه. أي أن الشمس كما أنها لكونها نورانية لا يفرق بين ذاتها =

التأليف (قالصا) أي ليس ناقصا، لا حسا ولا معنى، بحيث لا يعوق عن إكماله عائق، ولا ينقص من أجره دخل رياء أو غيره، فهو من استعمال اللفظ المقيد في معناه المطلق مجازا، إذ الأصل خاص بنقص إحدى شفتي البعير عن الأخرى.

#### 14 - وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي

بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

\* (وأن يكون نافعا للمبتدي) وهو هنا من أخذ في تعلم المسائل التصورية والتصديقية (به إلى المطولات) من كتب أهل الفن كمختصر السنوسي مثلا (يهتدي) أي يتوصل، وفي العبارة تواضع.

<sup>=</sup> ووجهها، بل كلاهما واحد.. كذلك وجه الله تعالى عين ذاته وذاته عين وجهه. فمتى أضيف الوجه إليه تعالى يُراد الذات. أي يكون الإضافة من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم. فلا إشكال.

## الفصل الأول

### في حكم الاشتغال به

\* أشار الشيخ بهذا الفصل إلى الخلاف بين العلماء في جواز الاشتغال بهذا الفن وعدمه فقال:

#### 15 - وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِشْتَغَالِ

بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ

\* قوله (والخلف) أي الخلاف جار بين العلماء<sup>(1)</sup> (في جواز<sup>(2)</sup> الاشتغال به) أي وعدمه، فهو من الاكتفاء على حد قوله تعالى ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ آلْحَرَّ﴾ (النحل: من الآية 81) أي والبرد (على ثلاثة) بالتنوين

---

(1) قال في قزل إيجاز: ما أعظم ضرر الإطلاق في مقام التقييد<sup>(1)</sup>، والتعميم في مقام التخصيص! ومن هذا تتعاضد الاجتهادات المتأخية.

(2) قال في قزل إيجاز: سلب الضرورة الاختيارية<sup>(2)</sup>.

---

(1) يعني أن جواز الاشتغال بالكلام مقيد بقيد الاستعداد، وخاص بذوي القريحة. فلو اعتبر هذا القيد لم يبق الخلاف والشقاق بين ذوي الاجتهادات؛ إذ لا يخفى أن عدم الجواز إنما هو بدون هذا القيد وجوازه معه. فمن عدم اعتبار هذا القيد هنا وقع بين ذوي الاجتهادات بالمخالفة ما وقع من العداوة.

(2) أي المراد بالجواز هنا عدم اللزوم العرفي المعبر عنه بالانبغاء بين الناس حينما يقول بعضهم لبعض: ينبغي أن يكون الأمر هكذا وهكذا، أي يلزم. ولا يخفى أن الضرورة الاختيارية إذا انسلبت بقي الجواز الاختياري العرفي فلا مانع للاشتغال به عرفاً.

(أقوال) بدل كل من كل .

## 16 - قَابَنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَ

وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُغْلَمَا

\* (ف) الإمام أبو عمرو (ابن الصلاح والنووي) الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، نسبة إلى نوى، قرية من قرى الشام، والنسبة إليها نووي بغير ألف، وزيادة الألف فيها جائزة عوضاً من إحدى ياءي النسب إذا حذفت كما نص عليه ابن مالك في التسهيل، ونظمه في الكافية فقال:

وَأَلِفُ الشَّامِي وَالْيَمَانِي

قَدْ عَوَّضُوهُمَا مِنَ الْيَا الثَّانِي

\* (حرماً) الاشتغال به تحريماً باتاً<sup>(1)</sup>، وتبعهما على ذلك جماعة من المتأخرين، منهم السيوطي رحم الله الجميع، معللين ذلك بخوفهم على الخائض فيه تمكن الشبهة من قلبه، فيؤول أمره إلى اتباع بعض طرف

(1) قال في قزل إيجاز: أي لأدائه إلى ترك الواجب<sup>(1)</sup>، أو لانجراره إلى الفاسد<sup>(2)</sup>، أو لاختلاطه بالباطل<sup>(3)</sup>، أو لانحراف المزاج الذي يأخذ من كل شيء سيئه<sup>(4)</sup>. ولأفتعصب بارد.

(1) أي لأدائه إلى ترك الواجب) أي إن لم يجعل مقدمة لعلم التوحيد.

(2) أو لانجراره إلى الفاسد) كجامع الخطب بالليل.

(3) أو لاختلاطه بالباطل) إذ المركب من الصحيح والباطل باطل، والاشتغال بالباطل حرام.

(4) أو لانحراف المزاج) أي انحراف فكره وذهنه عن صوب الصحة.

الوهم، فتزل قدمه، ومنه ضلت المعتزلة عياداً بالله تعال (وقال قوم)<sup>(1)</sup> ومنهم الغزالي<sup>(2)</sup> (ينبغي) أي يطلب ندبا عند بعض، ووجوباً عند آخرين، معللين ذلك بكونه فرض كفاية (أن يعلموا) أي أن يتعلم<sup>(3)</sup>، حتى قال الغزالي: إنه لا يوثق بعلم من لا معرفة له بفن المنطق.

## 17 - وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ

### جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ

\* قوله (والقولة المشهورة) أي المنتشرة لكثرة القائلين بها (الصحيحة) لظهور أدلتها<sup>(4)</sup>، لأن الوسائل تعطي حكم غاياتها (جوازه) أي جواز

- 
- (1) قال في قول إيجاز: عرف في الأول<sup>(1)</sup>، لأنه معرفة<sup>(2)</sup> أو نكرة<sup>(3)</sup>. ونكر في الثاني<sup>(4)</sup> لأنه معرف<sup>(5)</sup> أو منكر<sup>(6)</sup>.
- (2) الغزالي: هو أبو عبد الله محمد بن محمد الغزالي الطوسي العلامة الماهر الرئيس في العلوم كلها الجامع بين الشريعة والحقيقة.
- (3) قال في قول إيجاز: لأنه مقدمة الواجب<sup>(7)</sup>، ولأنه دليل ترك الشر<sup>(8)</sup>، وإلا فتعصب الصنعة.
- (4) قال في قول إيجاز: لأن تلقى الأمة بالقبول أمانة تجرد الحقيقة.

- 
- (1) أي القول القائل بالتحريم. حيث ذكره بالكنية والنسبة إلى العلم.
- (2) بين الناس .. (3) عند السامع فعرفه له..
- (4) وهو القائل بالجواز.. (5) أي بالبيت الآتي..
- (6) أي لأن السامع لا يعرفهم وليس طالباً لمعرفةهم.
- (7) وهو التوحيد وردة الكفريات..
- (8) أي دليل على معرفة الشر، لأن من لم يشتغل بالكلام لا يفرق بين الأقوال السالمة والباطلة. فلزم الاشتغال به ليعرف الباطل ليتوقى منه؛ إذ لا يتحفظ ممن ومما لا يعرف. كما قال من قال:
- عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه

الاشتغال به <sup>(1)</sup> (لكامل) أي تام (القريحة) أي الفطنة، والمراد بها هنا تمام الملكة.

## 18 - مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَ الْكِتَابِ

### لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

\* (ممارس السنة) أي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته (والكتاب) أي القرآن، وهو اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بأقصر سورة منه، وللتعبد بألفاظه، فيجوز له ذلك (ليهتدي) بإسكان الياء ضرورة (به إلى الصواب) من الخطأ، لأنه قد حصن عقيدته، فلا يخشى عليه من الشبه، وإن كان بليدا فلا يجوز له الاشتغال به.

\* قلت: الذي يظهر أن هذه الأقوال التي ذكر الشيخ هنا إنما تجري في حكم الفن العام، أما ما ألفه منه علماء المسلمين خاليا من الشوائب فلا ينبغي أن يكون في جوازه خلاف لأنهم ما صنفوه رحمهم الله إلا ليتعلم ويعلم، ولذا قال ابن بونه:

قُلْتُ نَرَى الْأَقْوَالَ ذِي الْمُخَالِفَةِ

مَحَلُّهَا مَا صَنَّفَ الْفَلَاسِفَةُ

أَمَّا الَّذِي خَلَّصَهُ مَنْ أَسْلَمَا

لَا بُدَّ أَنْ يُغْلَمَ عِنْدَ الْقُدَمَا

لَأَنَّهُ الْمُصَحِّحُ الْعَقَائِدَا

وَيُذَرِّكُ الذُّهْنَ بِالشُّوَارِدَا

(1) قال في قزل إيجاز: أي "مندوب" لأنه مكمل.. "مكروه" لأنه قد يشوش.. "مباح" لأن علم الشيء خير من جهله.. "فرض كفاية" لأنه المجهز.. "حرام" لغير المستعد، للمفهوم المخالف.



## الفصل الثاني

### في أنواع العلم الحادث

\* والمراد بالعلم هنا: مطلق إدراك البصيرة التي هي ناظر العقل، ويقال فيه الاعتقاد، ولو غير جازم ولا مطابق للواقع.

\* وأقسامه أربعة: لأنه إما تصور أو تصديق، وكل منهما: إما ضروري أو نظري.

\* ولم يتعرض الناظم لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل: إنه لا يحد بشيء إلا وكان أوضح منه، وقيده بالحادث لإخراج علم الله تعالى فإنه لا يتنوع، قال:

19 - إِدْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عِلْمٌ

وَدَرْكٌ نِسْبَةٌ بِتَصْصِدِيقٍ وَسَمٌ

\* قوله (إدراك) أي وصول النفس إلى المعنى بتمامه، سواء كان لا نسبة فيه كالإنسان، أو فيه نسبة تقييدية كالحيوان الناطق، أو إضافية كزيد بن عمرو، أو إنشائية كاضرب، أو خبرية لم يحكم بأحد طرفيها على الآخر كما لو شككت في قيام زيد من زيد قائم (مفرد) المراد بالمفرد ما ليس بإيقاع نسبة حكمية أو لا انتزاعها، كإدراك ذات الموضوع ومعنى المحمول والمحمولة النسبة بينهما، أو إدراك اثنين من الثلاثة على انفرادهما عن الآخر، أو إدراك الثلاثة، فالإدراكات سبع تسمى (تصورا علم) أي علمت تسميتها بهذا الاسم، ويتوصل إليه بالحد المسمى القول الشارح الآتي تعريفه، وأما ابتداء وصولها إليه قبل تمامه فشعور (ودرك)

اسم مصدر بمعناه، أي إدراك وقوع أو لا وقوع (نسبة) بين المحكوم عليه والمحكوم به بوجه مالا بكنهه، ولذا صح الحكم على الواجب الوجود مع تصور الطرفين، وكيفية النسبة بينهما (بتصديق وسم) أي سمي، وكثيرا ما يفسر بالإيقاع والانتزاع، وهل هو بسيط مرادف للحكم كما هو ظاهر النظم، وهو مذهب الجمهور، وعليه فالتصورات الثلاث شروط له، كما هو مذهب الحكماء، أو هو مركب من الحكم والتصورات الثلاث، وعليه فهي شطور له، أي أجزاء، كما هو مذهب الإمام الرازي.

## 20 - وَقَدِّمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ

لأنَّهُ مُقَدِّمٌ بِالطَّبْعِ

\* قوله (وقدم الأول) أي الذي هو التصور على التصديق (عند الوضع) أي ذكرا أو كتابة، تعلما أو تعليما (لأنه) أي التصور (مقدم) على التصديق (بالطبع) أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور، إذ لا بد للتصديق من تصور، لأنه إما شرطه أو شطره.

## 21 - وَالنَّظَرِي مَا أَحْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ

وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِيُّ

\* قوله (والنظري) بإسكان الباء ضرورة، من التصورات والتصديقات، هو (ما احتاج) أي افتقر<sup>(1)</sup> (للتأمل) أي إمعان النظر في

(1) قال في قول إيجاز: أي بالعموم<sup>(1)</sup>، وإلا فالإلهام والتعليم والتصفية من طرقه.

(1) أي الدرب الكبير والطريق العام. وإلا فله طرق أخرى كالإلهام والتعليم والتصفية.

الدليل<sup>(1)</sup>، كإدراك حقيقة الإنسان من حده الذي هو الحيوان الناطق من التصورات، وإدراك حدوث العالم المأخوذ من التغير في التصديقات (وعكسه) أي وهو ما لا يحتاج إلى تأمل ولا فكر (هو الضروري) أي البديهي<sup>(2)</sup>، وسمي بذلك لأن النفس مضطرة إلى اكتسابه اضطراراً، لا يمكنها الانفكاك عنه (الجلي) بإسكان الياء، أي الواضح المعنى، مثاله من التصورات إدراك معنى الواحد، ومن التصديقات إدراك الحكم بأن الواحد نصف الاثنين.

## 22 - وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ

### يُذَعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهْلَ

\* قوله (وما<sup>(3)</sup>) أي القول الذي (به<sup>(4)</sup>) إلى تصور وصل) وهو

(1) قال في قول إيجاز: أي استكشاف الرتب<sup>(1)</sup> متحركاً لتحصيل المادة، مستردفاً لتجريد الذهن عن الغفلات، مستتبعاً لتحديق العقل نحو المعقولات، مستصحباً لملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول، منتبهاً إلى البسائط. ثم متحركاً لتحصيل الصورة، مستصحباً لللفظ، مستلزماً لترتيب الأمور، مولداً للمرتبة الحاصلة بالمصدر. "هذه الحقيقة مزقها العوام شذراً مذراً".

(2) قال في قول إيجاز: أي الذهني<sup>(2)</sup> لا الخارجي مقابل الإمكان.

(3) قال في قول إيجاز: إن أدخلت<sup>(3)</sup> في "ما" القاموس، وقسم من التقسيمات، وأكثر التفسيرات، وكل التمثيلات وجميع الأمثلة لم يمتلئ.

(4) قال في قول إيجاز: هذا قول شارح للقول الشارح:

(1) حاصله أن للذهن لإحضار الدليل حركتين إحداها أنه يدور في ساحة المعلومات والمعقولات يبحث عما يناسب لإثبات مدعاه. فإذا وجد تلك المقدمات المناسبة جمعها ويختم حركته الأولى للمادة. ثم يعود ثانياً لتحصيل الصورة، فيضع كلاً من المقدمات في موضعها مراعيًا للشرائط، فتشكل الصورة أيضاً فيتم الدليل ويصل إلى المطلوب.

(2) أي البديهي لأنه هو الضد للنظري. أما الخارجي فبمعنى الوجوب الذي هو مقابل وضد للإمكان.

(3) يعني أن ل (ما) بظناً لو أدخل فيه جميع ما ذكر - لكن من قسم التصورات - لم يمتلئ ولم =

المعرفات، كالحَد في قولنا الحيوان الناطق أو الرسم في قولنا الحيوان الضاحك، أو الرديف في قولنا الأسد بدل الهزبر (يدعى) أي يسمى<sup>(1)</sup>، ويعرف عند المناطق (بقول) لأنه كثيراً ما يكون لفظاً مركباً (شارح) لأنه يشرح الماهية ويعرفها<sup>(2)</sup> (فلتبتهل) أي اجتهد في الطلب، تكميل للبيت فقط.

## 23 - وَمَا لِتَضْرِيْقِي بِهِ تَوْصَّلاً

### بِحُجَّةٍ يُعْرِفُ عِنْدَ الْمُقْلَا

= ما في الباء من السببية<sup>(1)</sup> علة معدة حضوراً ومجاعة حصولاً.

أي ذاتاً<sup>(2)</sup> أو صفة أو لازماً موضوعاً أو مفهوماً بنوعيه، أو مدلولاً بأنواعه، أو مراداً، أو ماهية حقيقية أو اعتبارية أو اصطلاحية مفصلاً أو مجملًا تاماً، أو ناقصاً بالعلل أو المعلولات أو بكليهما.

(1) قال في قول إيجاز: أي الدعاء<sup>(3)</sup>. هذا آخر<sup>(4)</sup> صورة انتهت إليها هذه النسبة مناد على اسمية التعريف لإحضار ذات وقول. أي مركب ولو ذهنًا. لأن البسائط لا تعرف بل تحدث حدسا.

(2) قال في قول إيجاز: أي مستقرئ<sup>(5)</sup> مواطن النشو، ومدارج الاستكمال، ومحلل يرد =

= يشيع. يعني أن كل ما في جوف (ما) مما ذكر تعريفات توصل إلى معرفات..

(1) يدل على أن التعريف علة لإحضار المعرف، بحيث لولاه لم يحضر. وبعد الإحضار والحصول، علة مجاعة ومقارنة معه لا تفك عنه للزوم بينهما.

(2) إن شئت إيضاح هذه الأقسام مع الأمثلة فراجع قبر الأستاذ رضي الله عنه وأرضاه (وهو في ربوة رفيعة من ربي ولاية اسبارطة مستور مجهول ممنوع عن الناس!!!).

(3) أي مصدره الدعاء بمعنى النداء أي يسمي وينادي..

(4) (هذا) أي ندائه بالقول الشارح وتسميته به آخر صورة ينجر وينتهي إليها النسبة الإضافية بين العرف والمعرف، إذ بينهما تضاف. أي التسمية إنما تتحقق بعد تمام الوصول لأن الاسم بعد تمام المسمى..

(هذا) مبتدأ (آخر) خبره الأول (مناد) خبره الثاني. أي يدل على أن التعريف اسم لما كان مركباً من ذات وصفة ولو ذهنًا، كالناطق في الحد الناقص. إذ البسيط لا يعرف وإنما يعرف بالحدس أي الانتقال دفعة وفجأة من المعلوم إلى المجهول..

(5) أي التعريف مفتش يبحث عما ينشأ ويحصل عنه المعرف من الأجناس والفصول =

\* قوله (وما) أي القول الذي (لتصديق<sup>(1)</sup>) أي حكم (به<sup>(2)</sup>) توصلاً وهو الأشكال المركبة من القضايا المركبة من الحدود (بحجة يعرف) أي

= الشيء إلى أصله.

(1) قال في قول إيجاز: كما تضمن اللام "إلى" تضمن "توصل" "تكلف". فالأول متعلق بالثاني، إذ هذا التصديق مدعي. والثاني بالأول، إذ هو نتيجة بأول وبالإطلاق أو التخييل أيضاً.

كما تضمن (اللام) معنى (إلى) أي لأن الوصول يتعدى إلى. (تضمن توصل معنى تكلف) لأن الوصول يحصل بالكلفة فناسب تضمين التوصل. فاللام في (لتصديق) له معنيان: معناه الأصلي، ومعنى (إلى). (فالأول) أي إذا نظر إليه بالمعنى الأصلي (متعلق بالثاني) التكلف المتضمن للتوصل. (إذ هذا التصديق) أي مدخول اللام (مدعى) وفي إثبات المدعي المجهول كلفة، فناسب تعلقه بالتكلف.

(والثاني) أي اللام بالمعنى الثاني (متعلق بالأول) أي التوصل المتضمن (إذ هو) أي التصديق المدخول للام (نتيجة بأول) أي سيؤول وسيرجع ويصير نتيجة. وفي نتائجها لا يوجد الكلفة فالمناسب تعلقه بالتوصل لا بالتكلف. (وبالإطلاق أو التخييل أيضاً)، أي ذلك التصديق المدخول للام لكونه غير مقيد شامل للقسمين. أي ما كان مدعى وما كان نتيجة، وبالتخييل والتقدير أيضاً يمكن الشمول للقسمين.

(2) قال في قول إيجاز: وبالجزئي على الجزئي<sup>(1)</sup>، أو الجزئي على الكلي<sup>(2)</sup>، أو بالكلي على الجزئي<sup>(3)</sup>.

= والخواص والأعراض. وكذا محلل شارح يرد المعرف إلى أصله. مثلاً: إن من يريد أن يعرف الإنسان يتحرى أولاً ما يتركب منه من الأجناس كالجوهر والجسم النامي والحيوان. ومن الفصول كالمقابل للأبعاد الثلاثة والنامي والحساس والناطق. ثم يجمعها ساتراً لها في بطن الحيوان الناطق فيتولد الإنسان.

(1) أي الوصول قد يكون بالجزئي على الجزئي، مثل: هذا زيد، وزيد ضاحك، فهذا ضاحك.

(2) كما في الحدسيات، كالانتقال من بعض الأمارات إلى المطلوب الكلي.

(3) مثل: كل إنسان حيوان وكل إنسان كاتب فبعض الحيوان كاتب.

يسمى بهذا الاسم<sup>(1)</sup> (عند العقلا<sup>(2)</sup>) وذلك لأن من تمسك به فقد حج خصمه، أي غلبه.

- 
- (1) قال في قزل إيجاز: اعلم أنها نسبة<sup>(1)</sup> أنسال الحادثات، وسرادة سلاسل<sup>(2)</sup> مناسبات الكائنات، وتمثال مجاري الحياة من جرثوم الحقيقة العظمى إلى الثمرات.
- (2) قال في قزل إيجاز: اللام عوض الصفة، أي المنطقيين. لا الإضافة لا أن "عاقلا" من ذي كذا.

ثم اعلم: أن الكل كالإنسان مثلا: في حكم مصدره جزئه مستتر تحت جزئه أو خلفه كالعين للمفتش والأذن للجاسوس والعقل للمنطقي.

(أن الكل كالإنسان) أي المركب من أجزاء كالعين والأذن وغيرهما إذا وقع (في حكم) أي فعل (مصدره) اسم مكان ضميره عائد للحكم مبتدأ خبره (جزؤه) والضمير راجع للكل. والجملة صفة الحكم مثل (تجسس زيد) فإن التجسس يكون بالأذن. فالقاعدة في التعبير عن ذلك الحكم والفعل إما استتار الفاعل أي الكل في ذلك الجزء أو إضافة الكل إليه بواسطة (ذو) فيقال للشخص المنطقي عاقل أو ذو عقل لأن المنطق يصدر من العقل وللمفتش عاين أو ذو عين هكذا. وإلى هذا أشار بقوله (مستتر تحته أو خلفه) كالعين للمفتش والأذن للجاسوس والعقل للمنطقي.

- 
- (1) نسبة صفة مبالغة من النسبة. بمعنى كثير المعرفة بالأنساب. والأنسال جمع نسل بمعنى الذرية. أي الحجة الإلهية كأنها تاريخ جامع للحادثات الكونية وعارف بتناسل بعضها عن بعض.
- (2) (وسرادة سلاسل) أي مركز لاجتماع تلك السلاسل كأنها ((سانترال)) محل ومرابط لتلك السلاسل.

## الفصل الثالث

### في الدلالة وأنواعها

\* وهي بثلاث الدال والفتح أفصح، والدلولي والدليلي كخلفي.

\* وهي لغة: الهداية والتسديد إلى الشيء.

\* واصطلاحاً: كون الأمر بحيث يفهم منه أمر آخر فهم أم لم يفهم<sup>(1)</sup>، وقيل فهمه منه بالفعل، والدال إما لفظ أو غيره، ودلالة كل منهما إما بالوضع أو بالعقل أو بالطبع.

\* فهي إذا ستة أقسام، حاصلة من ضرب حالتها الدال في ثلاثة أحوال مستند الدلالة.

\* وإنما انحصرت الدلالة في هذه الثلاثة، لأنها إن كان للاختيار فيها مدخل فالوضعية، وإلا فإن أمكن تخلفها فالطبعية، وإن لم يمكن فالعقلية.

\* والوضع تعيين أمر للدلالة على آخر، والطبع العادة، فمثال دلالة غير اللفظ وضعاً دلالة الخط والإشارة، وعقلاً دلالة التغير على

---

(1) الدلالة تعني أن العلم بوجود شيء يفترض استيعاب العلم بوجود شيء آخر في الذهن ملازم له، أو هي كون الشيء "الدال" بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، هو "المدلول" وهذا يعني أنه لكي يكون هناك دلالة يجب توافر عنصرين أحدهما يدل على الثاني، الأول: يسمى بالدال Signifiant والثاني: يسمى بالمدلول Signifié مدخل إلى علم المنطق (41) ب(و).

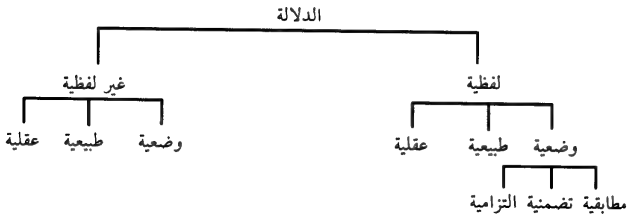
الحدوث، وطبعاً دلالة حمرة الوجه على الخجل، ومثال دلالة اللفظ وضعاً دلالاته على معناه، وعقلاً دلالاته على لافظ به، وطبعاً دلالة أح على الوجع<sup>(1)</sup>، والمعتبر من هذه الدلالات دلالة اللفظ الوضعية، ولذا قال:

## 24- دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ

### يَذْعُونَهَا دِلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ

\* قوله (دلالة<sup>(2)</sup> اللفظ<sup>(3)</sup>) أي الوضعية، أخذاً مما تقدم (على ما)

(1) يمكننا الاستعانة بهذا الرسم البياني لتوضيح أقسام الدلالة:



(2) قال في قول إيجاز: هذه هي الثانية من أحوال اللفظ الأربعة التي يقسمها اللفظ واللغة والمنطق والبيان والاستنباط الأصولي من الوضع والدلالة والاستعمال والفهم<sup>(1)</sup>.

(3) قال في قول إيجاز: اعلم: ما أدق حكمة الله في اللفظ وما أعجب شأنه وما أطفه نقشا! إن الرابط بين مأخذي جنس الإنسان وفصله هو النَّفْسُ ذو الرأسين، الموظف بوظيفتين، صاحب الثمرتين، الموجه إلى القبلتين، المثمر أسافله لئلا حياة الحيوان مع تصفية مائها، والمولد أعاليه لحركات نطق الناطق.

فبدخله إلى عالم الغيب يصفى الدم الملوث بأنقاض الحجيرات المحللة، بسر امتزاج (مولد الحموضة الهوائي بكربونه) بسبب العشق الكيميوي. فإذا امتزج العنصران يتحد = كل جزأين منهما. وإذا يتحدان يتحركان بحركة واحدة. فتبقى الحركة الأخرى معلقة

(1) إن قيل المقسوم أربعة والمقسوم عليه خمسة فكيف يصح التقسيم؟ قلت، نعم، لكن =



أي<sup>(1)</sup> المعنى الذي (وافقه) سواء كان حقيقة أو مجازاً، وذلك حيث وضع لنفس المعنى لا أقل ولا أكثر (يدعونها) أي يسميها المناطق (دلالة المطابقة) أي الموافقة<sup>(2)</sup>، وإنما سميت بذلك لمطابقة اللفظ الدال للمعنى المدلول عليه، أخذاً من قولهم: طابقت النعل النعل، وذلك بأن لا يفهم من اللفظ أكثر من المعنى، ولا يفهم المعنى بأقل من اللفظ

= باقية. فسر "تحول الحركة حرارة والحرارة حركة" تنقلب تلك الحركة الباقية المعلقة حرارة غريزية. أعني نار حياة الحيوان. فبينما يخرج النفس من عالم الغيب إلى عالم الشهادة تبعاً إذ يتداخل في المخارج متكيفا بالصوت والصوت يتفرق على المقاطع متحولاً حروفاً "أجدي من تفاريق العصا". بينما هي قطعات صوت لا حراك لها. إذ صارت أجساماً لطيفة عجبية النفوس، غريبة الأشكال، حاملة للأغراض والمقاصد، تنطير مترنمة من أوكارها، مرسله إلى ما قدر لها صانعها الحكيم سفراء بين العقول. فاللفظ زبد الفكر، صورة التصور، بقاء التأمل، رمز الذهن. فبسبب الخفة والتعاقب وقلة المؤنة وعدم المزاحمة وعدم القرار ترجح اللفظ لهذه النعمة العظمى: فما أجهل من يكذب أو يسرف بقيمة هذه النعمة!.

- (1) قال في قول إيجاز: "أي المفرد" لأن دلالة المركب على جزء معناه مطابقة. واللفظ أمانة ورمز على ما في الذهن على مذهب، وعلى ما في الخارج على مذهب.
- (2) قال في قول إيجاز: وإن قارنها دلالة التضمن والالتزام بتسليم بقاء الضعيف مع القوي، ووجود الدلالة بدون الإرادة؛ لأن الحيثية مرادة في "مقول الإضافة"<sup>(1)</sup> بسر أن الحكم على المشتق وما في معناه يدل على التقييد.

= التقسيم أيضاً على أربعة، إذ اللفظ خارج عن المقسوم عليه، إذ الوضع ناظر إلى اللغة والدلالة إلى المنطق والاستعمال للبيان والفهم للأصول. لكن لا تظن أن اللفظ بقي خارجاً عن التقسيم، بل هو كالأم لهذه الأربعة تأخذ من حصة كل واحد، إذ بيده رأس حصة كل منها، حيث يقول اللغوي وضع اللفظ لهذا المعنى والمنطقي دلالة اللفظ على هذا المعنى مطابقة وهكذا..

- (1) حلة لمقدر: كأنه قيل بعد تسليم المقارنة والبقاء لا يصح ولا يخص التسمية بالمطابقة فأجاب: بأن الحيثية مرادة والمجوز لإرادتها ترتب الحكم على المشتق كما هنا. أي من حيث وافقه..

كدلالة الرجل على الذكر البالغ الإنسي، والأربعة على ضعف الاثنين، ولفظ الأسد على الرجل الشجاع؛ مع القرينة بناء على الصحيح من وضع المجاز.

## 25- وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَا لَزِمَ

### فَهُوَ التَّزَامُ إِنَّ بِعَقْلِ التَّزِمِ

\* قوله (وجزئه<sup>(1)</sup>) أي ودلالة اللفظ على جزء معناه، كدلالة الأربعة على الواحد أو الاثنين مثلاً، يدعونها (تضمناً) أي دلالة تضمن، وسميت بذلك لأن الكل يستلزم عقلاً جميع أجزائه (وما لزم) أي ودلالة اللفظ على لازم معناه (فهو التزام) أي فذلك النوع من الدلالة سمي دلالة التزام، كدلالة الأربعة على الزوجية، ودلالة العمى على البصر (إن بعقل التزم) أي إن كان ذلك اللازم عقلياً<sup>(2)</sup>، سواء لازم في الخارج مع الذهن

(1) قال في قول إيجاز: بمقدمتين نقلية وعقلية. ببقية إرادة واحدة، لا مستقلة. وإلا فمطابقة مجاز أو حقيقة قاصرة. ولا بإرادة مشتركة وإلا فمجاز وحقيقة. وبالدخول في جواب ما هو، لا الوقوع في طريق ما هو. فما ذكر عند المنطقيين وإلا فمطلق.  
(بمقدمتين) أي دلالة اللفظ على جزء المعنى ثابتة بمقدمتين نقلاً وعقلاً. أما نقلاً: فلأن دلالة اللفظ على جزء المعنى ليست مهجورة، بل هي ثابتة عند العلماء ومعتبرة في الأحكام. وأما عقلاً: فلأن وجود المركب إنما هو بوجود الأجزاء ولولاها لم يوجد، فاستلزامه لها ودلالته عليها ضرورية.

(وبالدخول في جواب ما هو) عطف على (ببقية) أشار به إلى لزوم تصور ذلك الجزء بالجزئية وإلا لم تكف الدلالة تضمناً. وإنما يعلم ذلك التصور بصلاحيته ذلك الجزء للدخول في جواب ما هو لأن تعبير الدخول خاص بالأجزاء والوقوع عام فالحيثية مرادة. أي من حيث هو جزء. وإلى هذا أشار بقوله (لا الوقوع في طريق).

(2) قال في قول إيجاز: أي عقلياً بيناً<sup>(1)</sup> أخص عند المنطقي. وإلا فسواء عقلياً أو عادياً أو =

(1) هذه الأقسام المذكورة المتساوية عند غير المنطقي، إيضاحها بالأمثلة ليس في وسع (عبد المجيد) الآن بل مدفون مع الأستاذا.

كالزوجية للأربعة .

\* ويسمى البين المطلق .

\* وإنما سمي بينا لكونه مدركا بجميع آلات الإدراك الظاهرة ،  
كالحواس والباطنة كالذهن .

\* وسمي مطلقا لإطلاقه عن القيد بذهن أو خارج أو لازم ذهنا فقط ،  
كما في البصر من العمى .

قال صاحب القادرية :

لِبَيْنٍ وَعَئِيرِهِ وَذَا إِلَى

وَاسِطَةٍ يَخْتَاكُ وَالْبَيْنُ لَا

بَلْ هُوَ كُلُّمَا الْمُسَمَّى فَهَمَا

فَهُمِ ذُهُنًا مَالُهُ قَدْ لَزِمَا

\* قوله في غير البين وذا إلى واسطة الخ مثاله التغير لحدوث العالم .  
لا أن لازمه في الخارج فقط كالسواد للغراب والفحم .

\* ثم اعلم أن دلالة التضمن والالتزام تستلزمان دلالة المطابقة ،  
لأنهما تابعتان لها تبعية التابع للمتبوع بحيث تتحققان إن تحققت ، وهي  
لا تستلزمهما .

\* ولذا سمي بعضهم الأخيرتين عقليتين نظرا إلى أن موجبهما حضور  
الكل والملزوم في العقل ، ولم ينظر إلى أن للوضع فيهما دخلا .

\* وقيل الالتزامية فقط عقلية لخروج اللازم فيها عن ملزومه ، فينتقل

= عرفياً أو شرعياً أو اصطلاحياً أو دائماً أو مؤقتاً لكلمة أو كلام أو قصة . أو اللازم لتصور  
أو تصديق أو تخيل أو معنى من المعاني الحرفية التي لا وطن لها ، تبعياً أو قصدياً .

الذهن منه إليه بخلاف التضمنية، لأن الجزء يفهم من كله بلا انتقال خلافا لبعضهم.

\* تنبيه: ذكر السيوطي في أول فن البيان أن تقسيم المناطق الدلالة إلى مطابقة وتضمن والتزام عارض اضطراري ليس من علمهم أصالة، وإنما هو أمر لغوي جرتهم الحاجة إليه فقط.

## الفصل الرابع

### في مستعمل الألفاظ

\* اعلم أن المنطقي لا بحث له إلا في المعاني فقط، لكنها لما افتقر فهمها إلى الألفاظ، لكونها آلات لاستعمال المعاني عقدوا لها باباً.

\* وحيث كان الأمر كذلك فإن نظره لا يختص بلغة دون أخرى، بل هو تابع للمعاني بأي عبارة عبر عنها.

\* ولما كانت مبادئ التعريفات الكليات احتيج أولاً إلى تمييز الكلي عن قسيمه الذي هو الجزئي، وهما قسمان للمفرد، فاحتيج إلى معرفة المفرد وتمييزه عن المركب، وهما قسمان من اللفظ المستعمل، ولذا قال الناظم:

### 26 - مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَازِ حَيْثُ يُوجَدُ

إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مَفْرَدٌ

\* قوله (مستعمل الألفاظ) أي المستعمل من الألفاظ<sup>(1)</sup> (حيث يوجد)

(1) قال في قزل إيجاز: مسور كلية هذه القضية الاستغراق المكسوب من المضاف إليه، لوصفية المضاف. لأنه حملية. والسور "حيث" من حيث إنها شبيهة بالمنفصلة. (مسور كلية هذه القضية) حاصله: أن تشكل هذا التقسيم في شكل قضية حملية كلية شبيهة بالمنفصلة. موضوعها (مستعمل)، محمولها المردد بين إما و أو. كليتها لمحافظة حصر التقسيم وجمعه. إذ لولاها لم يكن جامعاً للأقسام. وسورها الاستغراق المستفاد من اللام في المضاف إليه، إذ لا يكتسب الاستغراق من الموضوع المضاف لأنه وصف لا أفراد له لذاته.

أي في أي موضع كان (إما مركب<sup>(1)</sup>) كمحمد نبينا، والله ربنا (وإما مفرد<sup>(2)</sup>) كمحمد.

## 27 - فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى

### جُزْءٍ مَفْنَأُهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

\* قوله (فأول) وهو المركب (ما) أي لفظ (دل جزؤه على جزء معناه) أي دلالة مقصودة للمتكلم كزيد قائم.

\* فخرج بما دل جزؤه ما لا جزء له كلام الجر وبائه وواو العطف

= وشبهها بالمنفصلة في كون التردد بين جزئي المحمول لا بين قضيتين. ثم إن محمول هذه القضية الحملية لكونه كالمنفصلة لابد أن يكون كلية مسورة كالحملية أيضا محافظة لحصر التقسيم لكن الاستغراق في الشرطيات باعتبار الأزمان والأوضاع. وسور هذه المنفصلة (حيث) فمعنى تلك القضية: كل لفظ مستعمل في كل زمان وعلى كل وضع إما مفرد أو مركب.

(1) قال في قول إيجاز: المركب المركب مع مع مفرد ومع من مركب من. (المركب المركب مع مع مفرد) لأن واحدا من جزئي المركب وقع بعد مع، ولم يبق فيه إلا جزء واحد فهو قبل ذكر ما وقع بعد مع مفرد. (والمركب مع من مركب من..) لأن من بيان وتفسير لما قبله، فلو لم يلاحظ الجزآن في المركب قبل ذكر (من) يبقى المفسر بلا مفسر. فقبل ذكر (من) يلاحظ الجزآن فيه البتة، فهو مركب من أي (من) أجزائه.

(2) قال في قول إيجاز: أي مع عدم اعتبار الغير لا اعتبار عدم الغير. آخره مع تقدمه لأن ما فيه من عدم حادث لا أصلي. إذ وضع الألفاظ لا ليفيد معانيها لتعنيها أولا، بل ليفيد ما يعرضها بالتركيب. فالمركب مقدم. كما في دلائل الإعجاز. (أي مع عدم اعتبار الغير) أي وارداته. سواء كان الغير موجودا أو لا ليدخل عبد المجيد علما.

(لا اعتبار عدم الغير) إذ حينئذ يخرج هذا الفقير عن التعريف (آخره مع تقدمه) أي على المركب لأنه جزؤه (لأن ما فيه من عدم حادث) لأن وجود عدم وجود دلالة الجزء في مفهوم المفرد، إنما وجد بعد وجودها في شئ آخر، أعني المركب. مع أن الوجودي مقدم على السليبي والأصلي على الحادث.

وفائه، أو له جزء لا دلالة له على شيء كزيد.

\* وبجزء معناه المركب المزجي كعبلبك لأن البعل الزوج والدك الدق.

\* وبالقصد الحيوان الناطق إن وضعت علما لإنسان، لأن المقصود منه حينئذ تعيين مسماه والمعنى الأصلي التركيبي غير ملحوظ فيه البتة.

\* ولذا قيد بعضهم القصد بخلوصه من شوب العلمية ليخرج ما سمي به مقصود الدلالة كحجة الإسلام وشيخه وضياء الدين مثلاً.

\* ومن شرط كون أجزاء المركب كلها مادية، فالمركب الإضافي عنده وإن لم يكن علما مفرداً، لأن دلالاته على النسبة إلى المضاف إليه بصورية، أي إضافته إليه، ومن لم يشترط ذلك جعل المضاف غير العلم مركباً (بعكس) أي بخلاف (ما تلا) أي الذي تبع المركب في الذكر، وهو المفرد الخارج بالقيود، وإنما أخرج تعريفه عن تعريف المركب مع توقف ذاته عليه إذ هو جزؤه.

\* لأن وصف الأفراد سلب قيود التركيب وسلب الشيء إنما يعرف بمعرفته ولا دور في ذلك، لأن توقف المركب من حيث الذات، وتوقف المفرد من حيث الأوصاف كما رأيت، فلم تتحد جهتهما فيلزم الدور<sup>(1)</sup>.

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! أن لمفهوم المركب فرداً فرداً هو وجود جميع الأجزاء. وللمفرد أفراداً بعدد عدم الأعم. فالأخص، ثم الأخص إلى عدم الإزادة. وأخص الكل الأعم، إذ عدم الأخص أعم، فيعم واحداً وثلاثين عقلاً وستة واقعاً. حاصله: أن للمركب فرداً فرداً أي أجزاء يحصل ويتشكل المركب باجتماعها فقط. وللمفرد أفراداً أي جزئيات وأقساماً حاصلة من نفي كل واحد من القيود المذكورة المشروطة لتشكل المركب. فبانعدام كل قيد مع بقاء الآخر فرضاً يحصل للمفرد قسم عقلاً. فإذا ضربنا القيود المنفية في المفرد في الستة المشروطة الموجودة في المركب - المذكورة آنفاً - يحصل للمفرد ستة وثلاثون قسماً عقلاً. ولكن القيد الأول - أعني =

## 28 - وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمُفْرَدَا

كُلِّي أَوْ جُزْئِي حَيْثُ وَجَدَا

\* قوله (وهو) أي المفرد (على قسمين) أي نوعين (أعني) أي أقصد بمفسر الضمير (المفرد) أي المتقدم تعريفه آنفا (كلي أو جزئي) بترك التنوين ضرورة، وسيأتي للناظم تعريفهما قريبا (حيث وجدا) الألف للإشباع، والضمير للمفرد.

\* والتقدير المفرد كلي أو جزئي حيث وجد الكلي أو الجزئي، ويحتمل أنها للثنائية باعتبار الجزئي والكلي.

\* ووجه تسميتهما بالجزئي والكلي أن المعنى الكلي كالإنسان جزء من المعنى الجزئي كزيد لاشتماله على الإنسانية والمشخصات، والمعنى الجزئي كل بالنسبة إليه، فنسبوا كل واحد منهما إلى الآخر.

\* ثم أشار إلى تعريف قسمي المفرد فقال:

## 29 - فَمُفْهِمٌ اشْتِرَاكِ الْكُلِّي

كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِي

\* قوله (فمفهم اشتراك<sup>(1)</sup>) أي فالكلمة التي أفهمت، أي أفادت اشتراكا بين أفراد معناها بمجرد تعقلها، هي المفرد (الكلي كأسد) وإنسان ورجل.

= اللفظ - خارج عن الضرب لكونه مقسما للمفرد والمركب. فيبقى واحد وثلاثون قسما. هذا عقلي. وأما الخارجي فسته: وإلى هذا أشار بقوله (بعدد عدم الأعم..الخ). نعم، بناء على أن كل قيد ذي قيد أخص من مطلقه، كالإنسان الكاتب مع الإنسان.. والحاصل: أنه كلما يتزايد القيود يتخصص. يعني يكون الثاني أخص من الأول، والثالث من الثاني، والرابع من الثالث، والخامس من الرابع، والسادس من الخامس. فالأخص من الكل الثالث؛ إذ لا أخص تحته. وهو مع كونه أخص الكل؛ بهذا الاعتبار يكون أعم الكل إذ لا أخص تحته فهو مطلق والمطلق أعم من المقيد...

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! أن هذا الاشتراك اشتراك تمثيلي واتحاد وهمي. إذ الاشتراك =



\* سواء امتنع وجود فرد من أفراد معناها كجمع الضدين .

\* أو أمكن ولم يوجد منه مفرد كجبل من ياقوت، أو وجد وامتنع غيره كالإله والخالق .

\* أو أمكن ولم يوجد منه إلا فرد واحد كالشمس والقمر، أو وجد منه أفراد متناهية كالإنسان أو غير متناهية كنعيم أهل الجنة وكمالات الله تعالى .

\* فالقسمة إذن سداسية (وعكسه)<sup>(1)</sup> أي ضد الكلّي هو (الجزئي) وهو

= والانحدار بكملي معنيهما غير متصور هنا. بل المراد تطابق النسب. كتساوي نقط المحيط لنقطة المركز. لو ذهبت إحداها إليها كانت إياها وبالعكس. أعني أن الكلّي لو خرج بالفرض من عالمه ودخل باب إحدى جزئياته - فبسر عدم العبثية - يفنى هو ويبقى ما في الجزئي من ظله فيتوهم الاتحاد.. وكذا لو تطاير بالفرض متصاعداً إحدى جزئياته من عالمها إلى مقام الكلّي، فبالوصول إلى بابه يناديها "أنا زعيمكم هنا كما أنتم نوابي في مملكتكم". ثم ينطفي. فيتوهم الاشتراك، ولو ممتنعاً. إذ الفرض ممكن.

(اعلم! أن هذا الاشتراك) حاصله: أن الكلّي ظل ذهني للجزئيات الخارجية وهي مثالات له. فالنسبة بينهما كنسبة نقطة المركز إلى نقط المحيط. لكن إن ارتفع الجزئي من الخارج ودخل الذهن تنطفي تشخصاته وتنسلب عنه فيكون كلياً. وكذا إن سقط الكلّي ووقع في الخارج ينضم إليه الشخصيات فيصير جزئياً. ففي المنزلتين لا يرى إلا واحد منهما فيتوهم بينهما الاشتراك والاتحاد..

(1) قال في قول إيجاز: أي لا يشترك بالإمكان اشتراك الوجود الظلي، لوجوداته الأصلية.

الممثل عكسه بتخييل نقطة المركز مصباحاً ونقاط المحيط زجاجات. (أي لا يشترك بالإمكان.. الخ) أظن أن هذه القضية موجهة (والجهة) الإمكان (ولا) نافية لها (واشتراك) منصوب إما بنزع الخافض - أي كاشتراك - أو على أنه مفعول مطلق نوعي.

حاصله: أن الجزئي لا يمكن أن يشترك ذلك النوع من الاشتراك كما كان في الكلّي إذ لا وجود له ظلياً لوجدات في الذهن أصلية في الخارج. بل الخارج مركز لوجوده الأصلي. وهو مصباح في الخارج يرى في زجاجات الأذهان عكس الكلّي...

س:- ما الفرق بين الجزئي والكلّي في فرض الأفراد حتى تفرض للكلّي لا للجزئي؟  
فأجاب المرحوم: بأن الفرض ممكن في الكلّي ممتنع في الجزئي. مثلاً: إن (الله) علم =

ما يمنع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه كزيد.

\* وهو إما علم شخص إن تشخص مسماه خارجا كمحمد.

\* أو علم جنس إن تشخص ذهنا كأسامة.

\* والفرق بين علم الجنس واسمه :

\* أن الأول ما قصد به تمييز الحقيقة عن غيرها من الحقائق مع قطع النظر عن أفرادها، فهي باعتباره معينة لا تعدد فيها.

\* والثاني ما وضع للحقيقة باعتبار وجودها في الأفراد خارجا، وهي باعتبارها مبهمة تصدق على كثيرين، ولا يضر عروض الاشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص لأنه باعتبار كل وضع لا يدل إلا على معين.

\* وإنما سمي جزئيا لأنه ذو أجزاء، لأن زيدا مثلا مركب من الإنسانية ومشخصاته هو الخارجية كالطول وغيره فنسب إلى جزئه كما أن الكلي منسوب إلى الكل، لأنه جزء من مجموع الجزئي، فالجزئي كل والكلي جزء.

= للذات لا يحد، إذ لا جنس له ولا فصل فليس له مفهوم حتى يفرض له الأفراد باعتبار المفهوم. فالفرض فيه ممتنع.

وأما فرض الأفراد للجزئي الكلي في (الجزئي كلي) فهو فرض ممكن؛ إذ له حد. وفي حده جنس وفي جنسه عموم. فله مفهوم عام يمكن فرض قوله على كثيرين لا وجود لها.

(كما أن الفعل اسم) دفع لما يقال: من أن الجزئي والكلي ضدان كيف يحمل أحدهما على الآخر..

وجه الدفع: أن حمل الكلي هنا ليس على الجزئي الفردي الخارجي، بل على مفهومه. وهو أيضا كلي من الكليات لكن من المعقولات الأولى. والكلي المحمول عليه في المثال من المعقولات الثانية فلا إشكال. كما لا إشكال في حمل الاسم على الفعل؛ لأن الاسم محمول على لفظ الفعل وهو اسم من الأسماء (كالاسم).

\* قلت: وانحصار الجزئي في علم الشخص والجنس عندهم مبني على القول بأن بقية المعارف كليات، وصححه اليوسي، وقيل هو مرجوح.

\* وعليه فالجزئي يشمل جميع المعارف، لأن مجرد تصور مدلول أنا فقير إلى عفو ربي مانع من صدقه على متعدد، إذ هو شخص معين.

\* ومنشأ الخلاف أنها وضعت عامة لا تخص شخصا، ولا تستعمل إلا خاصة.

### 30 - وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِن فِيهَا انْدَرَجَ

فَانْسِبُهُ أَوْ لِمَعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ

\* قوله (وأولاً<sup>(1)</sup>) بالنصب على المفعولية لفعل يفسره ما بعده كما

(1) قال في قول إيجاز: أي الأولى "أولاً" إذ لا ثاني هنا، لأن الجزئي كما لا ينضبط أحوالا لا يفيدنا كملاً حكماً "للذات" كذات "يدك وأنتك" فإن الماهية مظلومة الوجود. والذات هي مع إضافة الوجود. والحقيقة هي بشرط الوجود. والهوية هي مع الوجود. قوله: أي الأولى (أولاً) يعني أن صنيع الناظم في هذه العبارة حيث اختار (أولاً) على (الأول) فذكر ذلك وترك هذا أحسن وأسلم. لأن لفظ الأول والثاني من الأضداد ومن المتضاديات، ذكر أحدهما يخیل الآخر. فلو ذكر الناظم لفظ الأول لبقى السامع - بحكم التضاد - منتظراً إلى أن يذكر (الثاني). ولا (ثاني) هنا لأن أحوال الجزئي لا تنضبط ولا فائدة لنا فيها. كذلك أحكامه لا تفيد كملاً ولا فائدة، حتى يلزم ذكرها فيحتاج إلى ترديد (الأول) (بالثاني)، فاختار (أولاً) تخلصاً للسامع عن الانتظار لأن المفهوم من (أولاً) الابتدائية لا أول الأعداد.

(للذات) (كذات يدك وأنتك). أشار بهذين المثالين إلى أن (الذات) ينسب إليه أجزاء الماهية كالجنس وتامها كالنوع. وأن الذات كما يطلق على الكل يطلق على الجزء أيضاً. فاليد في المثال الأول لكونه جزء لتام ذي اليد مثال للجنس الذي هو جزء الماهية. ومرجع (أنا) الذي هو تمام ذي اليد مثال للنوع الذي هو تمام الماهية. (وأنتك) مركب إضافي على لغة "الأكراد" من ضميري المتكلم والمخاطب. عطف على (يدك) والمعنى أي كذاتك الذي تعبر عنه بـ ((أنا)) فمرجع ((أنا)) تمام جسد ذي =

للمصنف، ورجحه المحقق البناني مع ما فيه (للذات) أي الماهية (إن فيها اندرج) أي بأن كان جزءاً منها جنساً أو فصلاً (فانسبه) أي اعزه إليها، فقل كلي ذاتي (أو) بمعنى الواو (لعارض إذا خرج) أي عن الذات، فلم يكن جزءاً منها، فقل كلي عرضي خاصاً كان كالضاحك، أو عاماً كالمتحرك.

\* أما النوع وهو مجموع الماهية كإنسان، فليس بذاتي لأنه ليس جزءاً، ولا عرضي لأنه ليس بخارج عنها، وإنما هو واسطة.

\* وقيل هو ذاتي بناء على أن الذاتي ما ليس بخارج عن الماهية جزؤها كحيوان أو تمامها كإنسان.

\* وقيل هو عرضي بناء على أن العرضي ما ليس بداخل في الماهية خارجاً عنها كالضاحك أو تمامها كالنوع.

### 31- وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ

جِنْسٌ وَفَضْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصٌّ

\* قوله (والكليّات) جمع كلي<sup>(1)</sup> (خمسـة دون انتقاص) أي دون نقص

= اليد واليد جزؤه.

(فإن الماهية.. الخ) حاصله: أن الهوية والحقيقة والذات أعيان للماهية انقسمت هي إليها باختلاف الاعتبار والحيثيات، إذ الوجود لو اعتبر مع الماهية أي شرطاً فهوية. ولو اعتبر شرطاً فحقيقة. ولو اعتبر مع الإضافة لذات. لكن المضاف إليه غير داخل..

(1) قال في قزل إيجاز: في التعريف استعظام. هي كأخواتها بينما من معقولات ثانية، حرفية المعاني. وتبعيتها مرايا للمعقولات الأولى؛ إذ صارت طبائع اسمية يتطاير من جوانبها ما يتوضع عليها، ويخرج ما كانت لابسة له، ويتولد منها من يدعى أنه أب لأبيه كما أن الكلي نوع الجنس الذي هو نوع الكلي وقس.

(في التعريف استعظام) أي العظمة والحشمة تترشح من إيرادها بالجماعة.

(حرفية المعاني) أي مدلولاتها كمدلول الحرف غير مستقلة.

أي ولا زيادة<sup>(1)</sup>.

1 - (جنس) وهو المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة<sup>(2)</sup>، إذ هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها في جواب ما كقولك: ما الإنسان؟ فبقيد الكثرة خرج الحد، لأنه لا يقال إلا على ماهية واحدة، وبقيد الاختلاف في الحقيقة يخرج النوع.

2 - (وفصل) وهو جزء الماهية الصادق عليها صدقا ذاتيا، الخاص بها في جواب أي شيء هو؟ المميز لها عن غيرها، كالناطق في جواب: أي شيء هو الإنسان؟، فيقال: الناطق.

\* وليس المراد عندهم بالناطق المتكلم بالفعل أو بالقوة كما يتوهم، بل المراد المفكر بالقوة العاقلة.

---

= (وتبعيتها) أي تبعية المعاني أي معانيها تابعة وآلة للغير.  
(إذ) فجائية.

(اسمية) أي حقائق مستقلة كالاسم «يخرج ما كانت لابسة له» أولا من العنوان الأول وتنزى بعنوان آخر.

(يتولد منها الخ) مثلاً: إن الكلبي بعدما كان نوعاً للجنس وابناً له ولا بساً لعنوان النوعية إذ يخرج من ذلك العنوان ويتلبس بعنوان الكلية ويصير أباً لمن كان أباً له...

(1) قال في قول إيجاز: أي أنتج أربع تقسيمات، خمسة أقسام متقابلة إن اتحد المنسوب إليه. فإن تعدد فقد تجتمع في واحد وقد تتحد في نوع كالتنوع الإضافي.

(إن اتحد المنسوب إليه) أي إن لوحظ الكلبي حين الانقسام باعتبار المفهوم فلا شك يكون الأقسام متقابلة.

(وإن تعدد) أي لوحظ الكلبي في ضمن الأفراد.

(فقد تجتمع) الخمسة.

(في واحد) فلا تقابل بينها كالملون فإنه جنس للأسود والأبيض. ونوع للمكيف. وفصل للكثيف. وخاصة للجسم. وعرض عام للحيوان.

(وقد تتحد) أي بعضها (في نوع كالتنوع الإضافي) كالحيوان فإنه جنس لما تحته ونوع لما فوقه..

(2) قال في قول إيجاز: أي الذاتي الأعم بسيطاً أو مركباً.

3 - (عرض) أي عام<sup>(1)</sup>، وهو الكلّي الخارج عن الماهية الشامل لها ولغيرها، كالمتحرك بالنسبة للإنسان، ولا يقع في الجواب.

4 - (نوع) وهو الكلّي الشامل لكثيرين متحدين في الحقيقة مختلفين في العوارض<sup>(2)</sup>، كإنسان في جواب ما هو زيد.

\* وهو قسمان: حقيقي وإضافي.

\* فالإضافي كل ما له اندراج تحت جنس كحيوان مثلاً.

\* والحقيقي هو ما تقدم تعريفه بأنه المقول على كثيرين متفقين في الحقيقة.

\* وبينهما عموم وخصوص وجهيان، يجتمعان في النوع السافل كالإنسان، وهو المسمى بنوع الأنواع، إذ لا نوع تحته وفوقه الأنواع الإضافية، وينفرد الإضافي بالجنس السافل كالحیوان والمتوسط كالجسم، وينفرد الحقيقي بالنوع البسيط، وهو الذي لا جنس فوقه ولا نوع تحته، وقد مثلوا له بالنقطة والوحدة، لأن أشخاص النقطة متماثلة، وكذا أشخاص الوحدات، فالنقطة شيء لا جزء له، ولا ينقسم لا حساً ولا عقلاً.

5 - (وخاص) وهو الكلّي الخارج عن الماهية<sup>(3)</sup>، الخاص بها، كالضاحك والكاتب.

\* ووجه انقسام الكلّي إلى هذه الخمسة أن الكلّي إما أن يكون لتمام ماهية الأفراد أو لا.

(1) قال في قزل إيجاز: أي الخارج العام مطلقاً أو مقيداً.

(أي الخارج العام) هو العرض المطلق عن اللزوم أو المقيد به.

(2) قال في قزل إيجاز: أي الجواب التام حقيقياً أو إضافياً.

(أي الجواب التام) هو النوع عبر عنه بهذا لأنه جواب تام لسؤال (ما هو). أما الجنس

- ولو يقال في جواب ما هو - لكنه جواب ناقص...

(3) قال في قزل إيجاز: أي الخارج المميز للجنس أو النوع.

\* الأول النوع كالإنسان، فإنه تمام ماهية أفراده كزيد وعمرو وغيرهما، لأنها لم تزد عليه إلا العوارض المشخصة من مقدار ولون ونحو ذلك.

\* والثاني إما داخل في الماهية بأن يكون جزءاً منها أو خارجاً عنها.

\* والداخل إذا كان خاصاً بتلك الماهية، فالفصل كناطق، فإنه داخل في ماهية الإنسان خاص بها، وإلا فالجنس كالحيوان.

\* والخارج إن اختص بها فالخاصة كضاحك وإلا فالعرض العام.

\* وكل من الخاصة والعرض إما شامل كقبول الضحك والتنفس للإنسان أو لا كعلم الفقه مثلاً ولون السواد بالفعل له.

\* والشامل إما لازم كما مر أو مفارق.

\* والمفارق إما مع بطء كالكهولة والشباب، أو مع سرعة كالحركة وحمرة الوجه في الخجل، وإما لازم للوجود كالمخلوقية للحيوان فلا حيوان موجود إلا وهو مخلوق، أو للماهية كقبول التنفس<sup>(1)</sup>.

## 32 - وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلَا شَطَطَ

جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ

\* قوله (وأول<sup>(2)</sup>) وهو الجنس (ثلاثة) من الأنواع (بلا شطط) أي بلا زيادة.

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! أن بينها مشاركات مثنى وثلاث ورباع وخماس. ومباينات ومناسبات ككون الجنس عرضاً عاماً للفصل والفصل.. خاصة للجنس.. والنوع خاصتها.. ثم اعلم! أن هذه المصطلحات لها كأمثالها حقائق اعتبارية لا وجود لأفرادها وإنما مناط الحكم النقط التي تتسبل عليها حدودها.

(2) قال في قزل إيجاز: أي الأول أولى. وأوليته هنا لأنه أول في التعريف لأنه جزء المادة إلا =

- 1 - (جنس قريب<sup>(1)</sup>) ويسمى السافل، وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس، كالحيوان بالنسبة للإنسان.
- 2 - (أو بعيد) ويسمى العالي<sup>(2)</sup>، وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس كالجسم.
- 3 - (أو وسط) أي متوسط<sup>(3)</sup>، وهو ما فوقه جنس وتحته آخر كالجسم النامي.

\* تنبيه: بقي على الناظم جنس رابع يسمى عندهم المنفرد.

\* وهو الذي لا جنس فوقه ولا جنس تحته، وقد مثلوا له بما يسمى عقلا عند الفلاسفة، وهو مجرد، أي ليس متحيزا ولا قائما بمتحيز، ومثاله متعذر على مذهب أهل الحق، لأن الأجناس العشرة التي ظفر بها

= عرف لأنه أعم ولأوليته في الوجود لأنه كالمادة كالهولي.  
(أي الأول أولى) أما أوليته فلأن (أول) نكرة لا تكون مبتدأ إلا أن يكون تنوينه عوضاً عنها. وأما أوليته فلأنه في التعريف أول، لأنه عبارة عن جزأين أولهما الجنس لأنه الأعم.

- (1) قال في قول إيجاز: أي يكون فذلكة سلسلة الأجناس والفصول غير الفصل القريب.  
(أي يكون فذلكة) أي خلاصة تحتوي على ما فوقه من الأجناس والفصول غير الفصل القريب، لأنه تحته فلا يكون أخذاً له في مفهومه..
- (2) قال في قول إيجاز: أي المبدأ البسيط للسلسلة وهي العشرة المشهورة التي هي أودام الموجودات.

(أي المبدأ البسيط) أي غير المركب من الجنس والفصل إذ لا حد له (للسلسلة) أي سلسلة الموجودات التي هي عبارة عن عشرة أصول تتدلى جهتها الأعلى من الجوهر والجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والإنسان. فهذه خمسة ولو عد معها فصولها أعني الناطق والحساس والنامي وقابل الأبعاد الثلاثة لكانت تسعة. ولو زيد عليها الصنف لامت عشرة كاملة. وهذه الأصول منشأ المخلوقات كما أن آدم أصل لذوي الحياة.

- (3) قال في قول إيجاز: أي كما أنه جنس نوع. وأيضاً النوع كالجنس.  
أي إضافي بالنسبة إلى ما فوقه (وأيضاً النوع) أي الإضافي بالنظر إلى ما تحته...



الفلاسفة كلها تحته جنس وغيرها لم يقم دليل على وجوده ولا على عدمه، وهذه الأجناس العشرة عندهم تسمى المقولات العشر<sup>(1)</sup>، وإليها أشار الناظم بقوله:

زَيْدُ الطَّوِيلُ الْأَزْرَقُ ابْنُ مَالِكٍ

بَبَيْتِهِ بِالْأَمْسِ كَانَ مُتَكِي

بِيَدِهِ سَيْفٌ لَوْلَاهُ فَالْتَوَى

فَهَذِهِ عَشْرُ مَقُولَاتٍ سَوَى

(1) اختلف المناطقة المسلمون في بعض هذه المقولات، فقبلها بعضهم كما وضعها أرسطو، واستبدل بعضهم الإضافة والانفعال بالعرض والنسبة. ومهما يكن من أمر فقد كان لهذه المقولات أهمية خاصة لديهم، وبخاصة منها: الجوهر والعرض، لصلتهما الوثيقة بمباحث التوحيد. المقولات العشر للبلدي (10).

في نسبة الألفاظ للمعاني

33 - وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي

خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانٍ

\* قوله (ونسبة<sup>(1)</sup>)، الألفاظ<sup>(2)</sup> للمعاني) والمراد بالمعاني ما يعني

(1) قال في قول إيجاز: اعلم! أن اللسان كالإنسان عاش أدواراً وتحول أطواراً وترقى أعصاراً. فان نظرت الآن إلى ما تبطن "الآن" من أطلال وأنقاض اللسان التي تفتت في سيل الزمان لرأيت منها تاريخ حياة اللسان ومنشؤه. فالدور الذي نجم اللسان إلى الوجود، إنما هو دور حبات الحروف الضعيفة الانعقاد، المغمورة في الأصوات، الدال أكثرها بطبيعة المحاكاة. ثم بتلخص المعاني ارتقى إلى الهجاء. ثم بتكثر الأغراض تدرج إلى التركيبي "ولها آيات في الشرق". ثم بتشعب المقاصد تصاعد إلى التصريفي. ثم بامتزاج الحسيات الرقيقة والأغراض اللطيفة تعارج إلى النحوي، وهو العربي الذي اختصر الاختصارات، الموجز المطنب، القصير الطويل. ثم بسر قلب المجاز بالاستمرار حقيقة، تولد الاشتراك. وبحكمة نسيان المناسبة وانقلاب الصفة بالجمود تولد الترادف.. وقس.. فالتناسب نتيجة التناسل...

(2) قال في قول إيجاز: أي اللفظ مع اللفظ واللفظ مع المعنى والمعنى مع الفرد. (أي اللفظ مع اللفظ الخ) حاصله: أن الأقسام الخمسة الآتية حاصلة من نسبتين:

- 1 - إحداهما: نسبة اللفظ إلى اللفظ يحصل من هذا الترادف والتشكك.
- 2 - والأخرى: نسبة اللفظ إلى المعنى يحصل من هذا التواطؤ والاشتراك والتخالف. لكن الناظم ارتبك في العبارة؛ بأن حذف من الأولى آخرها ومن الثانية أولها. وتقدير العبارة هكذا: ونسبة الألفاظ للألفاظ ونسبة الألفاظ للمعاني. فترك من الأول ثانيه ومن الثاني أوله.

(والمعنى مع الفرد) أي نسبة المعنى المطابقي إلى جزئه أو لازمه. يحصل من هذا قسمان آخران: التباضع والتلازم. ترك الناظم هذا لسبقه في الدلالة.

فيكون هناك محذوف، وعليه فتكون العبارة: ونسبة الألفاظ والمعاني بعضها إلى بعض، وفيه تكلف ظاهر (خمس أقسام<sup>(1)</sup> بلا نقصان) وظاهر إطلاقه يقتضي أن هذه النسب تأتي في الفعل، وهو كذلك.

\* فالمتواطئ كذهب، والمشكك كوجد، والمتباين كقام وقعد، والمترادف كجلس وقعد، والمشارك كعسس لأقبل وأدبر كما يقتضي أنها تكون في المفرد والمركب.

\* مع أن المركب لم يأتي فيه منها إلا الاشتراك كقولك: دُعاني، فإنه يكون أمراً للثنين ويكون إخباراً عن غائب مفرد، وقد اجتمعا في قوله:

دُعَانِي مِنْ مَلَامِكُمْ سَفَاهَا

فَدَاعِي الشُّوقِ قَبْلَكُمْ دُعَانِي

وهذا هو الجنس عند أهل البيان.

34 - تَوَاطَوْ تَشَاكُكٌ تَخَالُفٌ

وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

1 - (تواطؤ) وهو استواء الأفراد في المعنى<sup>(2)</sup>، ويقال لمعناه متواطئ كحيوان وإنسان.

(1) قال في قول إيجاز: أي باندراج التساوي في الترادف. والنقل والمجاز في الاشتراك. (أي باندراج التساوي الخ) وإلا يكون الأقسام سبعة والتقسيمات المنتجة لها أيضا سبعة...

(2) قال في قول إيجاز: أي تساوي الحصص ذاتا، وإن تفاوتت كملاً وانكشافاً، إذ قانون تولد الاتحاد والامتزاج من الاختلاف تحكم. وكم من مترجم عن تأثره يثن قائلاً: وطالما كنا كغصني بان لكن نما وزدت في النقصان ألم تر: نواتين توأمين إذ سعت "تا" انكشفت نخلة. وإن عصت "تي" انكشفت نخرة. (أي تساوي الحصص) أي المراد من التواطؤ تساوي الأفراد ذاتا ومفهوما لا اتحادا في الكمال والانكشاف، لأن الاتحاد لا يمكن في الأفراد المتخالفة: (ألا ترى) الشاعر كيف يثن ويتأوه من نقصه وترقي رفيقه مع أنهما من نوع واحد، وانظر إلى =

2 - (تشاكك) وهو تفاوت الأفراد في المعنى<sup>(1)</sup>، ويقال له المشكك، سواء كان التفاوت بالشدة كالسواد والبياض، أو الأقدمية كالوجود، وإنما سمي بذلك لأن الناظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى يخاله متواطئاً، وباعتبار تفاوته فيها يخاله مشتركاً، فيحصل له بذلك التشكك، والنسبة فيه وفي سابقه بين اللفظ ومعناه.

3 - (تخالف) وهو تعدد اللفظ والمعنى<sup>(2)</sup>، ويسمى معناه متباينان، وإنما سمي بذلك لعدم صدق لفظ أحدهما على شيء، مما يصدق عليه الآخر.

4 - (والاشتراك) وهو تعدد المعنى مع اتحاد اللفظ<sup>(3)</sup>، وذلك لوضعه لمعنى بخصوصه ثم لآخر بخصوصه من غير اعتبار نقله عن الأول كالجون مثلاً، وليس منه تعدد أفراد المعنى كزيد وعمرو، ولا وضعه

---

= النواتات يكون بعضها نخلة وبعضها نخرة مع أن الأصل واحد. فالتواطؤ في الذات فقط - كالبياض للثلج - إذ لا يفرق بين ماهيته وهويته وذاته وصفته ومفهومه وأفراده فيقع التشكك في حمل البياض على الثلج إما على مفهومه أو على أفراده...

(1) قال في قول إيجاز: أي التشكك مشكل بين المشتركين.

اعلم! أن التشكك مع امتناعه قد يتوهم فيما لبس نفسه، فألبست ماهيته هويته، ولا بست ذاته صفته اسماً ورساً كالبياض للثلج والعاج. وأما وجود الواجب والممكن فلا يشتركان إلا في العرض العام الذي هو الوجود الغير الذاتي للموجودات...

(2) قال في قول إيجاز: فيدخل غير التغاير من التقابل والتضاد والتناقض والتضاييف والتنافي والتباين وعدم الملكة...

(3) قال في قول إيجاز: أي المتولد في الأكثر بالاستمرار أو بتناسي سر التشبيه: ألم تر لو تخيلت وجه السماء جهة ونصف وجه أفطس أعور أو أرمد لرأيت الشمس عينه الباصرة المبصرة. أو توهمت السماء أرضاً أو طوداً مظلين لأبصرت الشمس عينهما الجارية بماء الحياة وهو الضياء وقس<sup>(1)</sup>.

---

(1) فإن لفظ العين في تلك العبارة مشترك بين الجارية والباصرة قد نُسي علاقة التشبيه بين الجارية والباصرة فصار حقيقة.

لشيء ثم استعماله لآخر مجازاً مع قرينة كأسد، ولا وضعه لشيء ثم نقله عنه لآخر كالصلاة، وإنما سمي بذلك لاشتراك المعاني في مطلق اللفظ.

\* (وعكسه) أي عكس الاشتراك.

5 - (الترادف) وهو تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى، كبر وحنطة، وسمي بذلك لترادف ألفاظه على معناه، وأدخل فيه الهلالي التساوي، وهو الاتحاد ما صدقاً الاختلاف مفهوماً ككاتب ومتعجب، واعتراض بأن الترادف من نسبة الألفاظ فيما بينها بخلاف التساوي فإنه من نسب المعاني.

\* تنبيه: اعلم أن كل معنيين تصورهما العقل لا بد لهما من إحدى أربع نسب تكون بينهما.

\* ووجه الحصر في ذلك أنهما إما أن لا يجتمعا فالمتباينان، أو يجتمعا بلا افتراق فالمساواة أو به.

\* فإن كان منهما فالعموم الوجهي أو من أحدهما فالمطلق.

\* فإن قيل: القسمة غير حاصرة لبقاء التناقض قلنا داخل في التباين.

\* وإلى هذه النسب الأربع أشار صاحب القادرية في منظومته بقوله:

وَكُلُّ مَعْقُولَيْنِ فَاعْلَمَ قَدْ وَجَبَ

بَيْنَهُمَا بَعْضٌ مِنْ أَرْبَعِ نِسَبِ

وَهِيَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمُطْلَقُ

أَوِ الَّذِي مِنْ جِهَةٍ يُحَقِّقُ

ثُمَّ الْمُسَاوَاةُ كَذَا التَّبَايُنُ

وَالْحَضَرُ فِي ذَاكَ بِسَبْرِ كَائِنُ

فصل

35 - وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ  
وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ سَتَذَكَّرُ

\* قوله (واللفظ) أي المستعمل باعتبار الصيغة (إما)

1 - (طلب) كاستقم ولا تعص الله .

2 - (أو خبر) كصدق محمد فيما أخبر به عن الله عز وجل .

\* وإما باعتبار المعنى ، فينقسم إلى خبر وإنشاء .

\* والخبر لغة ما احتمل الصدق والكذب لذاته كما سيأتي .

\* (وأول ثلاثة ستذكر) .

36 - أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا

وَفِي التَّسَاوِي قَالَتِمَاسٌ وَقَعَا

1 - (أمر مع استعلا) أي الأمر على الأمور كـ ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (الأنعام: من الآية 72) ، ومثله النهي كـ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ (الإسراء: من الآية 32) .

\* (وعكسه) وهو علو المخاطب على المخاطب بالكسر يسمى .

2 - (دعا) كاغفر لنا وارحمنا ولا تؤاخذنا .

- 3 - (وفي التساوي) بين المخاطب والمخاطب (فالتماس وقعا) أي يسمى بهذا الاسم كقولك لأخيك ناولني كتابا، ولا تعصني.
- \* والراجع التسوية بين الثلاثة في الاصطلاح.

## الفصل السابع

في الكل والكلية والجزء والجزئية

37 - الْكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ

كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَتُوعِ

\* قوله (الكل حكمنا على المجموع) أي من حيث هو مجموع بقطع النظر عن أفرادهِ .

\* سواء ثبت الحكم لبعض الأفراد دون بعضها كقولنا بنو تميم يحملون الصخرة العظيمة .

\* أو ثبت لجميعها كأسماء العدد، ومنه قوله تعالى ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ (الحاقة: من الآية 17) (ككل ذاك ليس ذا وقوع) إشارة منه إلى قوله ﷺ (كل ذاك لم يقع) من حديث ذي اليدين في السهو .

\* وفي التمثيل به نظر لأن احتمال كونه من باب الكل مرجوح .

\* والصحيح كونه من باب الكلية، أي لم يقع واحد منهما .

\* لأن السؤال بأم يقع لتعيين أحد الأمرين اللذين دارا في الذهن، وجوابه إما بتعيين أحدهما أو نفي كل منهما لا بنفي أحدهما، لأن السائل لم يعتقد اجتماعهما، وإنما اعتقد ثبوت أحدهما كما هو واضح .

\* ومما يناسب هنا ما أنشده شارح مشارق الصاغاني وهو قوله :

يَا سَائِلًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ كَيْفَ سَهَا

وَالسَّهْوُ مِنْ كُلِّ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهِي



قَدْ غَابَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ سِرُّهُ فَسَهَا

عَنْ مَنْ سِوَى اللَّهِ فِي التَّعْظِيمِ لِلَّهِ

38 - وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا

فَإِنَّهُ كُتِبَتْ لَهُ قَدْ عَلِمَا

\* قوله (وحيثما<sup>(1)</sup> لكل فرد) من أفراد الجنس بقطع النظر عن الآخرين (حكما فإنه) أي ذلك الحكم (كلية قد علما) أي عرفت تسميته بذلك إثباتا كقوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران: من الآية 185) أو نفيا كقولنا لا إله إلا الله.

39 - وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ

وَالْجُزْءُ مَفْرَقُهُ جَلِيَّةُ

\* قوله (والحكم للبعض<sup>(2)</sup>) من الأفراد (هو الجزئية<sup>(3)</sup>) وتقابل الكلية

(1) قال في قول إيجاز: اعلم! أن القضية الكلية فذلكة قضايا ضمنية بعدد أفراد موضوعها. مثلاً: "كل ضاحك متعجب" إن (كل) أي كل فرد لا الكل المجموعي ولا المنطقي "ما صدق". أي لا حقيقته ولا صفته "عليه الضاحك" بالفعل، لا بالإمكان "الفرضي". أي لا الخارجي فقط "من جزئياته". أي لا مع مسماه "الإضافية". أي لا الشخصية فقط "يتحد أو يشتمل لذاته". أي لا لمفهومه "متعجب". أي مفهومه لا ذاته. وإلا لم ينتج الشكل الأول بفقدان أيها كان.

(2) قال في قول إيجاز: على نفسه أو ما يرادفه طراً أولاً وآخرأ، ركنأ أو قيدأ، اسماً أو حرفأ. وما يشابهه معنى كذلك. "ككم" والعهد الذهني في "أل" والإضافة والموصول. (على نفسه) أي نفس البعض كبعض الإنسان كاتب. (أو ما يرادفه) أي يدل على ما دل عليه البعض من البعضية مثل طراً أولاً وآخرأ وركناً وقيدأ. فهؤلاء الكلمات وإن كانت دالة على البعضية لكن لا تستعمل في أسوار القضية إلا نادراً. (وما يشابهه معنى كذلك) بأن كان بين المعنيين مشابهة لا ترادف (ككم) أي الخبرية مثل: (كم كتاباً قرأته) فإن الكتب المقروءة المخبر عنها بكم بعض قليلاً أو كثيراً (والعهد الذهني في (أل) والإضافة والموصول) هذا الأخير عطف على العهد لا على (أل) إذ دلالة على البعضية ليست لذاته بل بالصلة.

(3) قال في قول إيجاز: منسوب إلى موضوعها أي الحمالية الجزئية. أما الحكم على الجزئي =

كـبعض الإنسان كاتب ليس بعض الحجر إنسانا (والجزء<sup>(1)</sup>) أي من الكل (معرفته<sup>(2)</sup>) جليلة أي واضحة، وهو ما تركب منه ومن غيره الكل كالركعة في الصلاة، وسواء كان طبيعياً كالحیوان من الإنسان أو مادياً كالسقف من البيت.

\* ولما فرغ الناظم من الكلام على مبادئ التصورات، وهي الكليات الخمس، شرع في الكلام على مقاصدها التي هي التعريفات فقال:

= ولو اعتبارياً كتتام الأفراد وجميع مراتب الأعداد فـشخصية.

(منسوب إلى موضوعها) العائد للجزئية. تقدير الكلام: العملية الجزئية هي الحكم للبعض. فالعملية موضوع والجزئية صفة لها، أي العملية المنسوبة إلى الجزء أي البعض.. (أما الحكم على الجزئي). هذا مقابل للحكم على كل فرد وعلى البعض. أي الحكم على الجزئية شخصية (ولو) كان كونه جزئياً (اعتبارياً) أي فرضياً (كتتام الأفراد) فإنه جزئي فرضي (ومراتب الأعداد الخ) فإن العشرين وأمثاله ليس من الجموع. فالحكم عليه شخصية...

(1) قال في قول إيجاز: أما التصوري فظاهر. وأما التصديقي فإنما هو في ضمن الكل. وإلا

ففي التصريح إما شخصية أو كلية أو طبيعية أو جزئية. (أما التصوري فظاهر) أي أما الحكم على الجزء الذي لا حكم فيه فظاهر أنه شخصية. (وأما التصديقي) أي الحكم على الجزء التصديقي الذي كان موضوعاً لمحمول (كیده حسن) فقد علم حكمه في ضمن الكل في قول الناظم: ((وحيثما لكل فرد)).. وإن لم تكتف بمعرفته الضمنية فقد يكون شخصية ((كعينه كحلاء)). أو كلية ((ككل عين باصرة)). أو طبيعية ((كالعين آلة للرؤية)). أو جزئية ((كـبعض العين شهلاء))..

(2) قال في قول إيجاز: أي الجزئية بالتفرع في ضمن الكل أي في ضمن التصوري. وأما

التصديقي فتحقيقه تجلوا بالقياس الغير المتعارف المستعمل في إدراج مسائل العلوم في تعريف العلوم. كـ "يده" داخل فيه وكله حسن فيده لها دخل في الحسن.

(بالتفرع) أي انكشفت معرفة الجزئية تبعاً في ضمن الكل. (بالقياس الغير المتعارف) وهو الذي لا يكون الحد الأوسط من الموضوعات والمحمولات. بل من متعلقاتهما.. (المستعمل في إدراج الخ) مثلاً: هذه المسألة جزء من المنطق والمنطق يبحث عن الإيصال فهذه المسألة لها دخل في الإيصال..

## الفصل الثامن

### في المعارف

\* والمعارف جمع معرف، وهو ما يلزم من تصوره تصور الماهية وامتيازها عن غيرها، قال ابن حمدون في خريدته:

مَا عَرَفَهُ سَبَبٌ مَعْرِفَتِهَا

تَصَوُّرُ الْمَطْلُوبِ أَوْ مَيِّزُ كَمُلٍ

وقال القادري:

مَعَرَفُ الْأَشْيَاءِ وَمَاهِيَّتُهَا

مُعَرَّفٌ مَا إِنْ تَصَوُّرٌ حَصَلَ

\* وقدم الكلام عليه على ما يكتسب به التصديق، لأن التصور مقدم طبعاً على التصديق كما تقدم التصريح به<sup>(1)</sup>.

\* واعلم أن كل ما هو جزء ماهية وله جزء يحد ويحد به كالحَيوان، وكلما ليس بجزء ولا جزء له لا يحد ولا يحد به كالنقطة، وما لا جزء له وهو جزء يحد به ولا يحد كالناطق، وما ليس بجزء وله جزء يحد ولا يحد به كإنسان.

---

(1) قال في قول إيجاز: اعلم! أن في بحبوحة فطرة الإنسان احتياجاً ذا ألسنة ضمنية ذات خمسة أسئلة، يقابل بها الحادثات. وينعي بها الواقعات. وينادي بها الكائنات.. المشهور منها "ما" المولد للمبادئ التصورية. و"لمه" المدون للمبادئ التصديقية في العلوم.. وتجييبها الحكمة بلسان الكائنات المفسر بعضها بعضاً - بالتعريفات - في مقابلة سؤال "ما". وبالأدلة في جواب سؤال "لمه".

\* ثم إن الماهية أعم من الحقيقة، لأن الماهية هي ما يكون به الشيء هو هو معدوما كان، كما يتعقل ويفهم من لفظ العنقاء، فإنه ماهيتها، وهذا على القول بأنها اسم بلا مسمى، قال في القاموس: والعنقاء طائر معروف الاسم مجهول الجسم، وعليه قول الصفي الحلي:

لَمَّا رَأَيْتُ بَنِي الزَّمَانِ وَمَا بِهِمْ  
خِلٌ وَفِيَّ لِلشَّدَائِدِ أَصْطَفِي  
أَبْقَنْتُ أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ ثَلَاثَةٌ

الْفُؤْلُ وَالْعَنْقَاءُ وَالْخِلُّ الْوَفِي

\* أو موجودا كالحيوان الناطق، فإنه ماهية، وحقيقة الإنسان فهي أعم من الحقيقة، إذ الحقيقة ما يتحقق به الشيء خارجا، فلا يقال إلا للموجود لأنه متحقق ثابت حسا أو معنى.

40 - مُعَرَّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قُسَمٍ

حَدٌّ وَرَسْمٌ وَلَفْظِيٌّ عِلْمٌ

\* قوله (معرف على ثلاثة) من الأنواع (قسم) أي نوع.

\* وذلك لأن المميز إما ذاتي فحد أو عرضي فرسم.

\* وخص الأول بتسميته بالحد الذي هو لغة المنع، وإن كان الثاني أيضا مانعا لأن منع الذاتى أقوى من منع العرضي، وسمي الثاني رسما لأنه علامة ولأنه تذكر فيه الخاصة، وهي أثر الشيء وعلامته، قال الناظم مشيرا إلى المعارف الأول بقوله:

1 - (حد) وهو لغة: المنع، ومنه أخذت حدود الدار، لأنها تمنع ما بخارجها عن الدخول فيها، أو لأنها تمنع ما بداخلها أن يعتدي عليه غير مالِكها.

\* وهو قسمان: تام وناقص.

\* واصطلاحاً: تعريف الماهية بما يجمع أفرادها ويمنع من دخول غيرها فيها، ولذا يسميه بعضهم الجامع المانع.

\* ثم أشار إلى الثاني بقوله:

2 - (ورسمي) وهو لغة العلامة، ومنه رسوم الأطلال.

\* وهو قسمان: تام وناقص أيضاً.

\* ثم أشار إلى الثالث بقوله:

3 - (ولفظي علم) وهو تفسير اللفظ بلفظ أشهر منه عند المخاطب.

#### 41 - فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٌ وَقَعَا

وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٌ مَعَا

\* قوله (فالحد) أي التام بدليل ما سيأتي، وإنما سمي تاماً لذكر الذاتيات فيه.

\* ويكون (بالجنس) أي القريب<sup>(1)</sup>، سواء ذكرت أجزاؤه مفصلة

(1) قال في قزل إيجاز: أي فذلکة ماعدا الفصل القريب معه ولو تركباً. والفصل خاصية الشيء الجوهرية. والفصول العرفية مشيرة إليها بنفسها مفردة أو مركبة مفيدة لبيسط. والجنس كالهولي، والفصل كالصورة، وهما كالمادة. والترتيب كالصورة في الوجود الذهني.. عرف في الأول لأنه أعرف.. لأنه أعم.. فهو الأول.. ونكر في الثاني، لأنه أخفى.. لأنه أخص.

(أي فذلکة) أي الجنس القريب فذلکة وخلاصة لما فوکه من الأجناس العالية والمتوسطة، مع فصولها البسيطة والمركبة ((أي كفصل الحيوان فإنه مركب من جزأين الحساس والمتحرك بالإرادة)) غير ما تحته كالناطق. والفصل الذي يميز الأنواع عبارة عن جوهر خاص في ذات النوع. والفصول الظاهرة أعراض مشيرة إلى ذلك الجوهر البسيط...

كتعريف الإنسان بالجسم الحساس، أو مجملة كتعريفه بالحيوان الناطق.  
 \* (وفصل وقعا) أي وجد<sup>(1)</sup>، ويشترط في ذلك تقديم الجنس على الفاصلة.

\* (والرسم) أي التام.

\* يكون (بالجنس) أي القريب (وخاصة<sup>(2)</sup> معا<sup>(3)</sup>) أي مجتمعين، ولا بد أن تكون الخاصة شاملة لازمة بالقوة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، أي بالقوة.

#### 42 - وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعَا

جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا قَرِيبٌ وَقَعَا

\* قوله (وناقص الحد) من إضافة الصفة إلى موصوفها، أي والحد الناقص يقع (بفصل<sup>(4)</sup>) أي وحده كتعريف الإنسان بالناطق بناء على

(1) قال في قزل إيجاز: شأنه الاستقرار. ولكن لغي للنظم. أو لأسلوب لطيف، كأن الحد ثمرة.

(شأنه الاستقرار) يعني المناسب معنى تبديل الوقوع بالاستقرار حتى يكون مستقراً لا لغواً لكن (الغي) ضرورة للنظم (أو لأسلوب) يعني أن الوقوع هنا بمعنى السقوط: فكأنه إشارة إلى أن الحد كالثمرة والمناسب للثمرة الوقوع لا الاستقرار..

(2) قال في قزل إيجاز: ولو مركبة من أعراض عامة. ولا دور؛ لأن التعريف المفيد لانتقال طبيعة الفكر يتوقف على وجود الاختصاص في نفس الأمر، لا على العلم بالاختصاص حتى يدور؛ لأن الانتقال ليس باختيارى، وعلم العلم ليس لازماً.

(ولا دور) وجه الدور: إن العلم بالتعريف موقوف على العلم بأجزائه. ومنها الخاصة والخاصة لا تعلم إلا بعد ذي الخاصة. وجه الدفع: إن العلم بالتعريف إنما يتوقف على وجود الاختصاص في نفس الأمر لا على علمه. وكذا إن الانتقال ليس باختيارى حتى يتوقف على العلم بالاختصاص..

(3) قال في قول إيجاز: إشارة إلى التفتن الذي هو مزج الأجزاء لتوليد الطلب: وكذلك في القياس..

(4) قال في قزل إيجاز: أي المقوم للنوع، والمقسم للجنس. والمحصل لحصة الجنس في النوع. فإن تأول بالمركب فذاك... وإلا فالتعريف حدسي.

صحة التعريف بالمفرد (أو معا جنس بعيد) كتعريف الإنسان بالجسم الناطق (لا قريب وقعا) أي وإلا كان حدا تاما كما تقدم.

#### 43 - وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ

أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدْ ارْتَبَطَ

\* قوله (وناقص<sup>(1)</sup> الرسم) أي الرسم الناقص، فهو من إضافة الصفة إلى موصوفها.

\* فإنه يقع (بخاصة<sup>(2)</sup> فقط<sup>(3)</sup>) أي وحدها سواء كانت مفردة كتعريف الإنسان بال كاتب، أو مركبة كتعريفه بمنتصب القامة عريض الأظفار بادي البشرة، فمجموع هذه الأوصاف خاصة، وكل على انفراده عرض عام.

\* (أو مع جنس أبعد قد ارتبط<sup>(4)</sup>) كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك.

(1) قال في قول إيجاز: ولقد أفرزوا له أدنى المراتب. ولكنه قد حاز أعلاها لأنه أطول إخوانه باعاً - أي يدا - وأوسعهم مجالا وأعظمهم وكراً وأكثرهم لله ذكراً.. (وأكثرهم لله ذكراً) لأن توصيف الله تعالى بصفاته داخل في شمول هذا القسم من التعريف..

(2) قال في قول إيجاز: أي شاملة أو لا. لازمة أو لا. حقيقية أو لا. بسيطة أو لا. محصلة ولو من المثال أو التمثيل أو التقسيم أو التفسير وقس.. وهذا القسم من الرسم هو الملقب في تعريف البسائط والأجناس العالية والفصول البسيطة وغيرهما اللاتي لاتحد. وإن حدث. أما الأشخاص فلا تحد ولا تحد - إلا العلوم والقرآن - فإنهما يحدان بتنزيل أجزائهما بمنزلة الجزئيات.

(3) قال في قول إيجاز: لو سكت لسقط..

(لو سكت لسقط) لأن الرسم الناقص إما بالخاصة وحدها أو مع الجنس. فلو كان سكت عن قيد فقط ولم يذكره لكان مطلقاً. والمطلق أعم يشمل القسم الثاني أيضاً فيكون ذكره سقوطاً عن الفائدة...

(4) قال في قول إيجاز: أي بنسبة تفيد المزج كالتوصيفي، لا الإضافي المفيد دخول الإضافة وخروج المضاف إليه.

44 - وَمَا بِلَفْظِي لَدَيْهِمْ شَهْرًا

تَبْدِيلُ لَفْظِ بِرَدِيفِ أَشْهَرًا

\* قوله (وما بلفظي لديهم شهرا) تبديل لفظ برديف أشهراً) أي منه عند المخاطب كتعريف الهزبر بالأسد، والحنطة بالقمح.

\* قلت: ومن المعرف اللفظي المثل بكسر فسكون، وهو تشبيه المعرف بما يعرفه السامع كتعريف العلم بإدراك البصر، وقيل هو ذكر جزئي من المعرف، كقولك: الفعل كضرب، والاسم كزيد، والحرف كإن.

\* ومن المعرف أيضا الْقَسْمُ، بفتح القاف وسكون السين.

\* وهو ذكر أقسام المعرف، نحو: العلم هو التصور والتصديق، أو هو تمييز المعرف عن أقسام جنسه.

\* كقولنا: الأفعال غير الأمر إما مضارع، ويتميز عنه بإفادة الطلب، وإما ماض ويمتاز عنه بقبول النون.

\* فالمعارف إذا سبعة، والصحيح في الثلاثة الأخيرة أنها من باب الرسم لأنها تعريف بالخواص.

\* وقد نظم جميع المعارف ابن زَكْرِي فقال:

وَزَيْدٌ فِي الْمُعَرَّفَاتِ الْمِثْلُ

كَذَلِكَ التَّقْسِيمُ فِيمَا يَفْعَلُ

فَإِذَا وَاللَّفْظِيُّ ذُو التَّمَامِ

وَالنَّفْصُ سَبْعَةٌ مِنَ الْأَقْسَامِ

45 - وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا

مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا



\* قوله (وشرط كل) من أقسام المعرفة (أن يرى مطردا) أي ملازما في الثبوت، بأن يكون كلما وجد الحد وجد المحدود، فلا يكون بأعم مطلقا، ولا من وجه ليكون مانعا من دخول غير الماهية. فلو كان بأعم بطل الطرد لدخول غير المراد كتعريف الإنسان بالمتحرك، أو لزم الفساد كتعريفه بالأبيض.

\* (منعكسا) أي ملازما في الانتفاء، فلا يكون بأخص من المحدود ليكون جامعا لأفراد الماهية بحيث تنتفي بانتفائه، فلو كان بأخص بطل العكس لخروج بعض المحدود كتعريف الإنسان بالرجل، وبعضهم عكس ففسر المطرد بالجامع والمنعكس بالمانع.

\* (وظاهرا) أي أوضح وأجلى من المحدود (لا أبعدا) أي أخفى كتعريف القمح بالبر، كتعريف النار بأنها جسم كالنفس.

#### 46- وَلَا مُسَاوِيَا وَلَا تَجَوُّزَا

##### بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزَا

\* قوله (ولا مساويا<sup>(1)</sup>) في الخفاء كتعريف البر بالحنطة والمتحرك بغير الساكن. (ولا تجوزا) أي في اللفظ، أي اللفظ مجازا (بلا قرينة بها تحرزا)<sup>(2)</sup> أي عن الإبهام، كتعريف العنب بالخمرة، فإن وجدت القرينة

(1) قال في قول إيجاز: أي كالمضاييف فالمساواة صدقا كالتضاييف ذاتا. وهو معرفة كهو مفهومها مانع.

(أي كالمضاييف) الكاف للتشبيه لا للتمثيل أي كما أن المساواة من جهة المعرفة بين التعريف والمعرف مانع يخل - كذلك التضاييف بينهما مانع. لكن المساواة صدقا والتضاييف ذاتا لا مفهومها غير مضر. (وهي) أي المساواة (معرفة) أي من جهة المعرفة (كهو) أي كالتضاييف (مفهومها) أي من جهة المفهوم...

(2) قال في قول إيجاز: فبدون المانعة باطل وبدون المعينة قبيح.

(فبدون المانعة) يعني إن وجد في التعريف مجاز فلا بد من وجود قرينة مانعة للمعنى =

جاز كقولك الخمر غير المعتصر .

#### 47 - وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا

مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا

\* قوله (ولا بما يدري) أي يعرف (بمحدود) لأن من شرط المعرف - بالكسر- أن تكون معرفته سابقة على المعرف لأنه وسيلة وسبب إلى تعريفه، والوسيلة تسبق المقصود، فلا يعرف الشيء بما يتوقف عليه كتعريف الشمس بكوكب النهار والعلم بالمعلوم .

\* (ولا مشترك) ومحل امتناع الحد بالمشترك ما لم يرد جميع المعاني الموضوع لها، كتعريف القضية بأنها القول المحتمل للصدق والكذب، مع أن القول مشترك بين الملفوظ والمعقول، لكن لما أريد كل منهما صح التعريف (من القرينة خلا) كتعريف الحيض بالقرء، فإن كانت معه قرينة جاز كقولك: القرء المانع من الوطء .

#### 48 - وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ

أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

\* قوله (وعندهم<sup>(1)</sup> من جملة<sup>(2)</sup> المردود) أي الممنوع المعاب من أتى

= الحقيقي. وأخرى معينة للمعنى المراد فإن لم يوجد المانعة فباطل أو المعينة فقيح..

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! أن المقصود من التعريفات تصوير موضوعات الأحكام. فإدراجها فيها نظير المصادرة.

(فإدراجها فيها) أي الأحكام في الحدود (نظير المصادرة) التي يرتكبها الظالمون..

(2) قال في قزل إيجاز: أي منها أيضا ذكر الألفاظ الغريبة الوحشية، والتطويل من غير طائل. والطائل توضيح أو تحصيل ماهية أو تمييز.

(أي منها) أي من جملة المردود (والطائل توضيح) أي إن كان التطويل لتوضيح الألفاظ الغريبة أو تحصيل حكم آخر في التعريف أو التمييز كل التمييز فليس داخلا فيما لا طائل..

به (أن تدخل الأحكام<sup>(1)</sup> في الحدود) كقولهم الفاعل هو الاسم المرفوع.

\* لأن الرفع حكم من أحكام الفاعل.

\* والحكم على الشيء فرع عن تصوره، فإذا أخذ الحكم جزءاً من الحد توقف الحد على المحدود وحصل الدور الذي هو توقف كل من الشئين على الآخر.

#### 49 - وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ

وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَأَذِرْ مَا رَوَوْا

\* (ولا يجوز في الحدود ذكر أو) مطلقاً.

\* (وجائز في الرسم) أي ذكرها، إن كانت للتقسيم أو للتخيير، كقولك: الإنسان هو الكاتب أو الضاحك، والعلم هو التصور أو التصديق.

\* أما التي للشك أو الإبهام فمتنع مطلقاً.

\* (فادر ما رووا) تميم للبيت فقط.

\* ولما فرغ من مبادئ التصورات التي هي الكليات ومقاصدها التي هي التعاريف شرع يتكلم على مبادئ التصديقات، وهي القضايا فقال:

(1) قال في قزل إيجاز: أي لا بد أن يكون في التعريف هيولي الأحكام، لا صورتها كالزراعة أو النوات.

كما ينبغي تصوير الموضوع بوجه صالح قابل للمحمول ومفيد لا أقرب ولا أبعد. فتصور الإنسان في "الإنسان حيوان" بالحيوانية لغو. وبالشئية غير مفيد. ولا يضر عموم آلة التصور، فإن المحمول يصلحه لنفسه.

(أن يكون في التعريف هيولي): المراد من الهيولي المادة كالجنس والفصل ومن الصورة ترتيبها.

(كما ينبغي) شبه به ل (لا بد) أي لا بد أن يكون الخ كما ينبغي الخ. (ولا يضر عموم آلة التصور) كتصور الإنسان في ذلك المثال بالجسمية...

## الفصل التاسع

### في القضايا واحكامها

\* بالجر، والقضايا جمع قضية<sup>(1)</sup>، وسميت بذلك لما فيها من القضاء أي الحكم، وتسمى تصديقات.

\* والمراد بأحكامها التناقض والعكوس.

\* وإلى تعريفها أشار بقوله:

50 - مَا اخْتَمَلَ الصَّدَقَ لِذَاتِهِ وَجَرَى

بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا

\* قوله (ما) أي اللفظ المركب ولو من مذكور ومقدر، الذي (احتمل الصدق) أي والكذب، فهو من باب الاكتفاء، والصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عكسه (لذاته) أي التي هي كونه لفظا دالا على حصول

---

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! أن في العالم اختلافا وتغيراً ونظاماً شاملاً. فالاختلاف هو الذي أظهر الحقائق النسبية التي هي أكثر بكثير من الحقائق الحقيقية. والنسبة لها وقع عظيم قد التفت رعايتها بوجود شرور مغمورة. فلولا القبح لانتفى حسن المحاسن الكثيرة.. ثم إن التغير هو الذي كثر تلك الحقائق النسبية، ثم النظام هو الذي سلسلها وفننها. وتمائيل تلك النسبيات هي القضايا الكونية التي هي تفاريق القضايا، التي هي "تفاصيل القدر الإلهي"...

ثم اعلم أيضاً! أن غاية فكر البشر صيرورة النفس الناطقة خريطة معنوية للكائنات بارتسام حقائقها في النفس. ومعرفة كثير من الحقائق بالنسب. وهي قضايا.. وهي نتائج. وهي بالدلائل.. وهي بأجزائها. وهي أجزاؤها موضوعات أو محمولات. وهي بتصوراتها.. وهي بالتعاريف. وهي بأجزائها.. وهي الكليات الخمس..

أمر لأمر أو ربطه به جمعا أو عنادا أو على رفع ذلك الحصول والربط .

\* ومعنى الاحتمال أن النسبة الذهنية المفهومة منه يحتمل أن تطابق النسبة الخارجية الكائنة في نفس الأمر أو لا تطابقها، وليس معناه أن مدلول اللفظ أحد الأمرين لا بعينه بل أحدهما معين، وهو الصدق والآخر محتمل عقلا (وجرى) أي عرف (بينهم) أي في اصطلاح المتكلمين (قضية) لما فيه من القضاء، أي الحكم، وهي دعوى إن افتقرت إلى دليل (وخبرا) أي لاحتماله الصدق والكذب .

\* فخرج باللفظ الإشارة وحديث النفس، وبالمركب المفرد كزيد ونعم ولا فليستا قضيتين وإن نابتا عنهما في الجواب .

\* وبالصدق والكذب الجملة الشرطية وحدها، والإنشاء .

\* وبقيد ذاته فقط خرج ما قطع بصدقه من خارج كالواحد نصف الاثنين وأخبار الله تعالى ورسله، وخرج أيضا ما قطع بكذبه لذلك كالواحد ربع الثلاثة أو أخبار مسيلمة بادعاء النبوة، فإن هذا كله محتمل الصدق والكذب بالنظر إلى مجرد ذاته التي هي حقيقته لكن أحاله العقل أو الشرع .

\* ثم اعلم أن تسمية المركب بهذين الاسمين إنما هو لمجرد اختلاف الاعتبارين، وإلا فقد قال في التلويح: اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبرا ومن حيث إفادة الحكم أخبارا، ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة، ومن حيث يطلب بالدليل مطلوبا، ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة، فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات .

51 - ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ

شَرْطِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ وَالثَّانِي

\* قوله (ثم القضايا عندهم قسمان) لا ثالث لهما .

1 - (شرطية)<sup>(1)</sup> وإنما سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديرًا، ليشمل المنفصلة .

\* فإن قولنا: إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً في قوة قولنا: إن كان العدد زوجاً لم يكن فرداً، وإن كان فرداً لم يكن زوجاً .

\* وضابطها: أن تتركب من قضيتين، نحو: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

\* وتسمية طرفيها قضيتين باعتبار أصلهما .

\* وأما عند الربط فزال عنهما قبول الصدق والكذب، ولذا كان صدقهما مطابقة ربطهما من صحبة أو عناد أو اتفاق للواقع أو رفعهما وكذبهما عدم ذلك من غير اعتبار صدق الطرفين أو كذبهما فتصدق مع كذبهما نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: من الآية 22) ومع كذب المقدم فقط: لو كان هذا حجراً لكان جسماً لا العكس، وتكذب مع صدقهما نحو: كلما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً إن قصد اللزوم .

2 - (حملية) وهي ما تركبت من مفردين، كزيد قائم وقام زيد أو ما في قوتهما، وهو ما يصح التعبير عنه بمفرد يجعل من تلك القضية، كزيد

(1) قال في قزل إيجاز: وهي أو السلب عنه في المنفصلة. أو عنده في المتصلة اتفاقاً أولاً.. إلا أن المتصلة عند أكثر أهل العربية والشافعية حكمها في الجزاء. وهو العلة والشرط قيد.. وعند الحنفية وأهل المنطق الحكم بين الجزاء والشرط.. ولقد تفرع وتشعب من هذا الاختلاف مسائل كثيرة: منها المشهورة كـ "إن تزوجت بك فأنت طالق.. وإن تملكيت هذا فهو وقف" فهذا لغو عند الشافعية لوجود العلة حيث لا محل، دون الحنفية لأن العلة إذا انعقدت تصلح المحل ومنها الاختلاف في المفهوم المخالف.

قائم أبوه، لأنه في قوة قائم الأب، وسميت بذلك لما فيها من الحمل.

\* وهو عرفا: إسناد مفهوم أحد الطرفين إلى مصدوق الآخر إيجابا أو سلبا، أو لمفهومه كما في الطبيعية، وهي ما حكم فيها على طبيعة اللفظ، أي معناه وحقيقته كالرجل خير من المرأة، والإنسان نوع.

\* والمراد بالمفهوم معنى اللفظ الذي يفهم منه كالحیوان الناطق في قولنا: كل إنسان ضاحك أو شيء ذي كتابة في قولك: كل كاتب إنسان.

\* وبالمصدوق ما يصدق عليه اللفظ من الأفراد وترادفه الذات والماسدق - بسكون الصاد - مجموعا فيه الساكنان على غير حد الجمع بين الساكنين، وبعضهم بفتحها، وهو منقول من ما الموصولية الاسمية وصلتها، إذ أصله ما صدق عليه الشيء، أي الذي صدق عليه، ومفهوم الموضوع يقال له العنوان، لأنه علامة تعرف بها الذات المحكوم عليها.

\* (والثاني) وهو الحملية قسما<sup>(1)</sup>:

(1) قال في قول إيجاز: مقدمة في المحرّفات:

اعلم! أن أرجحية الإفادة والإعلام - لتصوير الشئ على ما هو عليه - حرّفت طبيعة المسائل عن قانونها.. فكم من "شرطية" تجلت في لباس "الحملية".. و.. "حملية" تزينت بزبيها.. و.. "متصلة" احمرت تحت "المنفصلة".. و.. "كلية" استترت تحت "الجزئية".. و.. "موجبة" تبرقعت "بالسلب".. ورب قياس اندمج في "قضية".. و"القضية" اختفت في "صفة أو قيد بل حرف".. و"كم" من المعاني الطيارة: توضع على أحد أغصان الكلام.. وكم من كلمة: تشرب طائفة من تلك المعاني.. وتحقيقه: أن كل علم يبحث - أي بالحمل الثبوتي - عن الأعراض - أي الصفات التامة - الذاتية - أي اللازمة الشاملة الواجب الثبوت - للشيء - أعني الموضوع.. فكانت مسائل كل علم "قضايا حملية موجبة كلية ضرورية في الخارج نظرية في الذهن".. "فما ترى" من الشرطيات والسوالب والجزئيات والممكنات والبدييات - فإما من المبادئ التصورية، أو المبادئ التصديقية، أو الاستطراديات، أو متأولة بوجه من وجوه التلازم. أو مقدمة من مقدمات دليل المسألة أقيمت مقامها.. تأمل!.

## 52- كَلِيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ

إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلٌ

- 1 - (كلية) وهي ما موضوعها كلي والثاني من قسميها<sup>(1)</sup>.
- 2 - (شخصية) وهي ما موضوعها شخص معين وتسمى مخصوصة كزيد كاتب.

\* (والأول) الذي هو كلية من الحملية (إما) :

- 1 - (مسور) أي يسور الكلي أو الجزئي (وإما) :
- 2 - (مهمل) أي من السورين.

\* والإهمال لغة: مطلق الترك، واصطلاحاً ترك إدخال السور في القضية الصالحة له.

---

(1) قال في قول إيجاز: أي مافيه اشتراك.. فإن نظر إلى الطبيعة فإما مع جواز سرايته إلى الأفراد، كالحمل في التعاريف على القول بقضيتها. أو بدون السراية مع ملاحظة الأفراد. كحمل المعقولات الثانية على الأولى، في كل ما يرى أو بدون الملاحظة وبدون السراية كـ "الإنسان مفهوم ذهني". فهذه الثلاثة طبيعية.. ومنها الكل المجموعي وكل مراتب الأعداد. وهي في حكم الكلية في كبرى "الشكل الأول".

(أي ما فيه اشتراك) "ما" موصوفة شاملة لكل الكليات كما قال (فإن نظر النخ) أي إلى ذلك المفهوم المشترك إذا حكم عليه. فأما جواز سراية الحكم إلى الأفراد - كما في حمل التعاريف على المعارف - كحمل (الحيوان الناطق) على الإنسان. أو مع عدم جواز السراية. لكن مع ملاحظة قبول الأفراد ومناسبتها لذلك الحكم كحمل المعقولات الثانية على الأولى مثل (الإنسان نوع). أو لا سراية ولا ملاحظة مثل (الإنسان ذو مفهوم ذهني). فهذه الثلاثة من الكليات الطبيعية... (ومنها) أي من الكلية لا الشخصية (الكل المجموعي) لأن له أجزاء بمنزلة الجزئيات للغير. (ومراتب الأعداد) كالعشرة والمائة وما بينهما لأنها وإن لم تكن من الجموع لكنها في كبرى (الشكل الأول) في حكم الكلية...



## 53 - وَالسُّورُ كُلُّيَا وَجُزْئِيَا يُرَى

وَأَزْبَعُ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

\* قوله (والسور) وهو اللفظ المشتمل على كمية الأفراد المحكوم عليها، أخذاً من سور البلد<sup>(1)</sup>.

\* قد يكون (كلياً) أي دالاً على الإحاطة إيجاباً، ككل إنسان حيوان، أو سلباً، كلاً شيء من الإنسان بحجر، وتسمى القضية حينئذ حملية كلية.

\* (وجزئياً يرى) أي يعلم أو يبصر، وذلك إن دل على تبعيض الحكم على الأفراد إيجاباً، كبعض الحيوان إنسان، أو سلباً ليس بعض الحجر بإنسان، وتسمى القضية حينئذ حملية جزئية.

\* (وأربع أقسامه) أي السور المتقدم (حيث جرى) أي وقع لوروده في حالتي الإيجاب والسلب وحالتي الكل والجزء كما قال:

## 54 - إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا

شَيْءٍ وَلَكِنَّ بَعْضٌ أَوْ شَيْءٌ جَلَا

\* قوله (إما بكل<sup>(2)</sup> أو ببعض<sup>(3)</sup>) في حالتي الإيجاب (أو بلا

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! أن للسور مقامات مختلفة وصوراً متفاوتة. فقد يدخل على المحمول ويصير القضية منحرفة اللطائف وضمناً وقيداً..

ثم إن القضية تتضمن قضايا ضمنية بعدد القيود.. فكان الحكم لما تداخل بين القيود أنبت في كل قيد حكماً ضمناً يشار إليه بالإعراب. ففي "كل مؤمن حقه الصدق بالضرورة" أولاً: إثبات حقية الصدق للمؤمن. ثم ثبوت حقية الصدق للمؤمن عمومي. ثم ثبوت حقية الصدق لعموم المؤمن ضروري.

(2) قال في قزل إيجاز: أي وكذا مايرادف؛ "أكتع. طراً. قاطبة. كافة. واللام. والإضافة. والموصول الاستغرافية".

(3) قال في قزل إيجاز: أي وكذا مايرادف؛ "قطعة. طائفة. واحدة. قليل. شيء. كثير. =

شيء<sup>(1)</sup> وليس بعض<sup>(2)</sup> في حالتي السلب كما تقدم تمثيله (أو شبهه جلا) أي ظهر<sup>(3)</sup>.

\* فشبه كل جميع ونحوه مما يفيد عموم الإيجاب.

\* وشبه بعض واحد وشبهه مما يفيد تبعض الإيجاب.

\* وشبه لا شيء لا واحد ونحوه، مما يفيد عموم السلب.

\* وشبه ليس بعض ليس كل مما يفيد تبعض السلب، لأن دلالة هذا النوع على السلب الجزئي بالالتزام، وإنما يدل بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلبي، وذلك يلزم منه انسلاّب الحكم عن بعض الأفراد سواء سلب مع ذلك عن البعض الآخر أم لا.

55- وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ

فَهِيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيَبَةٌ

\* قوله (وكلها موجبة<sup>(4)</sup> وسالبة<sup>(5)</sup> فهي إذن إلى الثمان<sup>(6)</sup> آيبه) تصور

= والتوين. والتقليل. والعهد الذهني " في اللام وأخويه.

(1) قال في قول إيجاز: أي وكذا مايمائل "لا واحد. ولا قطعة". وقس على "لا" "ما. ليس.

إن" - وعلى "شيء" كل ماهو سور الموجبة الجزئية بشرط التنكير وعدم الإضافة.

(2) قال في قول إيجاز: أي وكذا كل ما دخله النفي مطلقاً من السور الموجبة الجزئية، لكن بشرط الإضافة والتعريف. وكذا دخول النفي على كل الموجبة الكلية. لكن بشرط تقدم النفي.

(3) قال في قول إيجاز: مثل "في الأغلب. وعلى الأكثر. وبالجمله. وفي الجملة. ونادراً. وقليلًا". وقس...

(4) قال في قول إيجاز: والإيجاب وجود، إنما يتحقق بوجود جميع الأجزاء. والسلب عدم، يصدق بعدم أي جزء كان. والغالب بعدم الأخص..

(5) قال في قول إيجاز: وسلب الطرف عدول يقتضي قابلية المحل. ووجود الموضوع؛ لأنه عنوان أمر محصل. وسلب النسبة. ثم جعله محمولاً سالبه المحمول ومخمسة الأجزاء ومكررة، ملاحظة النسبة، ومعدولة ذهنية في الخارجية.

(6) قال في قول إيجاز: أي السوالب محصلة، لأنها تصديقات الإعدام لا تكذيبات =

معنى البيت واضح مما تقدم.

## 56 - وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمَلِيَّةِ

### وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّةِ

\* قوله (والأول) والمراد به المحكوم عليه قدم أو آخر فاعلا كان أو مبتدأ الأصل أو الحال، لأنه مقدم معنى، يسمى (الموضوع)<sup>(1)</sup> في الحملية) الألف واللام للجنس، أي الحمليات، وذلك لأنه قد يتخيل أن الموضوع شيء وضع فحمل عليه المحمول لأنه وصفه، والوصف يحمله الموصوف، ثم إن المقصود من الموضوع مصدوقه لا مفهومه إلا في الطبيعية.

\* (والآخر) بكسر الخاء، أي الأخير في الحملية، والمراد به المحكوم به آخر أو قدم، لأنه مؤخر معنى يسمى (المحمول بالسوية) أي لأنه لما حكم به على الموضوع قدر كأنه حملة، والمراد بالمحمول مفهومه.

? \* وهل صدق العنوان المرادف للمفهوم والوصف على الذات إمكاني؟  
صدق عليها بالفعل أم لا؟ فقولك مثلا: كل كاتب إنسان، معناه أن كلما يصدق عليه أنه كاتب بالإمكان كتب بالفعل أم لا فهو إنسان كما للفارابي، أو فعلي كما لابن سينا، وهو المشهور وتشهد له آية السارق، أو تابع لصدق المحمول أيهما كان، أي بالإمكان والفعل كما لابن رشد الحفيد، وهذا عند الإطلاق، فإن قيد بأحدهما فلا نزاع.

= الوجودات. فإن تصديق العدم المحصل، غير تكذيب الوجود الغير المحصل وإن استلزمه.  
(1) قال في قول إيجاز: وموضوعية الموضوع غير محموليته وغير موضوعية المحمول؛ لاختلاف الجهة. كما في حمل الواجب الأعم على الخاصة المفارقة في "كل ضاحك إنسان". وجزء القضية موضوعية الموضوع؛ لأن الجهة تنظر إليها.

## 57- وَإِنْ عَلَى التَّغْلِيْقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ

فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمُ

\* قوله (وإن على التعليق) أي تعليق أحد طرفيها بالآخر على وجه الصحبة أو العناد (قد حكم فإنها شرطية) وقد تقدم وجه تسميتها بذلك<sup>(1)</sup>.

\* (وتنقسم)

## 58- أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ

وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! أن الشرطية - التي مرت الإشارة إليها - تنقسم باعتبار "النسبة": اتصالا وانفصالا... "والجهة": لزوما واتفاقا. عنادا وتصادفا.. "والمطابقة": صدقا مع صدق الطرفين وكذبهما وكذب الأول أي المقدم أي لا مع كذب التالي أيضا لكونها محل الحكم.. لو كانت كاذبة كانت القضية بتمامها كاذبة. وكذبا مع كذب الطرفين وصدقهما والاختلاف.. "والكيفية": إيجابا مع سلب الطرفين وإيجابهما والاختلاف. وسلبا مع إيجاب الطرفين وسلبهما والاختلاف. "والتركيب": إلى المركبة من حمليتين ومتصلتين أو منفصلتين أو مختلفتين.. "والصورة": إلى: الأصلية والمنحرفة، والمشبّهة بالحملية بتقديم الموضوع على أدوات الشرط.. "وإضافة النسبة": إلى متخالف الطرفين نظير الولادة في المتصلة فيها الترتيب الطبيعي - أي بأن يكون الأول منشأ وعلة للآخر كطلوع الشمس ووجود النهار - وإلى متشابه الطرفين نظير الأخوة في المنفصلة.. "والكمية": إلى: الكلية باعتبار الأوضاع الشاملة للأحوال والأزمنة والأمكنة. وسورها في المتصلة الموجبة "كلما. مهما. متى. حيثما. كيفما. أبدا. دائما". وقس عليها ما يناظرها وما يتضمنها. وفي المنفصلة الموجبة "البتة. بته بتلة. مستمرا. دائما. أبدا". وكذا الجهات الدائمة في الحملية سور الكلية في المنفصلة وقس عليها ما يشابهها وما يتضمنها حرفا وفعلًا واسما. وفي السالبة الكلية فيها "ليس البتة. ما أبدا. لا دائما". وقس على النفي ما يشابهه وعلى مدخوله ما يماثله. وإلى الموجبة الجزئية. وسورها فيها "قد يكون". وإلى السالبة الجزئية. وسورها قد لا يكون وقس على "قد" ما يتضمنه من التقليل والتكثير ما يماثله وعلى "يكون" ما يشابهه من الأفعال العامة والناقصة التامة وقس على الحرف الفعل والاسم. وإلى الشخصية بالنقييد بوقت معين كالآن واليوم وغدا وهكذا... وإلى المهملة: ففي المتصلة بـ "لو. وإن. وإذا". وفي المنفصلة بـ "أما وأو...".

\* قوله (أيضاً إلى شرطية متصلة) وهي ما اتصل جزءها للصحة بينهما<sup>(1)</sup> (ومثلهما) بالجر عطفاً على مجرور إلى (شرطية منفصلة) وهي ما انفصل جزءها لعناد بينهما<sup>(2)</sup>.

## 59 - جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي

### أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ

\* قوله (جزءاهما):

(1) قال في قزل إيجاز: إما "لزومية" ادعائية أو حقيقية. كما بين كل المتضافات وكل المتساويات. وبين الأصل مقدماً وبين العكسين. وبين التعريف والمعرف. وبين الدليل مقدماً والنتيجة. وبين الأخص مقدماً والأعم. وبين العلة والسبب والعلامة مقدماً وبين المعلول وغيره وقس..  
"أو اتفاقية" أي العلاقة بين الجزأين مستترة ليست بارزة لظاهر النظر. إذ الصدفة عقيدة فاسدة. والسلب سلب الاتصال لا اتصال السلب. إذ حكمة التسمية لا يلزم أن تطرد.

(كما بين كل المتضافات) كالأب والابن وجه التسمية: أن كلا يضاف في المعرفة إلى الآخر إذ يقال: الأب من له ابن وبالعكس. (وبين الأصل مقدماً) إذ لو كان العكس مقدماً والأصل تالياً لا يطرد اللزوم. وكذا إن كان النتيجة أو الأعم أو المعلول مقدماً والدليل أو الأخص أو العلة تالياً لم يطرد اللزوم والاستلزام بين الطرفين مثلاً: لا يقال كلما تحقق الحيوان تحقق الإنسان (أي العلاقة بين الجزأين مستترة) شذ الأستاذ هنا عما عليه أهل المنطق من عدم العلاقة بين جزئي الاتفاقية مشيراً إلى أن لا اتفاقية إلا وفيها علاقة مستترة لا تظهر لظاهر النظر. مستدلاً بأن التصادف كما لم يكن ولم يمكن في ماديّات الكائنات لزم أن لا يوجد في المسائل العلمية أيضاً.. غاية ما في الباب أن بعض العلائق مستورة عن بعض الأبصار والبصائر (والسلب سلب الاتصال) إشارة إلى ما يرد: من أنه إذا كان السلب في السالية مضاف إلى الاتصال لا يجوز عدها من المتصلات وإن كان مضافاً إليه للاتصال لا يكون سالبة بل هي إذا موجبة معدولة.. وجه الدفع: أن وجه التسمية لا يلزم وجوده في كل الأقسام..

(2) قال في قزل إيجاز: إما عنادية كما في العناديات أي المتناقضات والمتضادات والمتقابلات، وكل ما ذكر من مظان الاتصال مع تبديل أحد الطرفين بنقيضه وقس!.. وأما اتفاقية بأن لم تظهر العلاقة وإن كانت...

1 - (مقدم) وسمي بذلك لتقدم رتبته في المتصلة وتقدمه في الذكر في المنفصلة .

2 - (وتالي) وسمي بذلك لتلوه أي تبعيته ، لأنه جواب في المتصلة رتبته التأخير ، ولتأخر ذكره في المنفصلة<sup>(1)</sup> .

\* والمختار أن هذا خاص بالمتصلة ، لأن أول طرفيها متبوع ، فهو مقدم والآخر تابع فهو تال ، وأما المنفصلة فلا ترتيب بين طرفيها معنى .  
\* (أما بيان ذات الاتصال)

## 60 - مَا أُوجِبَتْ تَلَازُمُ الْجُزْئَيْنِ

وَذَاتُ لِلْإِنْفِصَالِ دُونَ مَينِ

\* قوله (ما أوجبت تلازم الجزئين) أي المقدم والتالي ، وتسمى لزومية<sup>(2)</sup> إن كان اصطحابهما لموجب حتمي .

(1) قال في قول إيجاز: اعلم! أن الشرطية تتعدد في السالبة بتعدد المقدم. وفي الموجبة بتعدد التالي صريحاً أو ضمناً. وفي الحملية بتعدد كلا الطرفين صريحاً أو ضمناً. قيل: أو معنى..

(2) قال في قول إيجاز: اعلم! أن اللزوم عقلي، أو حسي، أو عادي، أو عرفي، أو اصطلاحی، أو شرعي "جزئياً أو كلياً".

فإن قيل - إن كان اللزوم "لا" فلا لزوم. وإن كان تسلسل ولزم الموجب بالذات.. قلت: اللزوم وكذا كل ما نوعه فرد. وذاته صفته كالوجود ونحوه - نوعه منحصر في شخص موجود، بسر عدم العيشة ولا اعتبار بتسلسل الاعتباريات، إذ لا يلزمك أن تلاحظ اللزوم اسماً. وفرق بين "وجوده لا" وبين "لا وجود له" كالفرق بين الحرف والاسم. والوجوب واللزوم بالاختيار لا ينافي الاختيار.  
(مصدر للمعلوم) أي اللازم (والمجهول) أي الملزوم يعني: إن التلازم يقع بين شيئين كل منهما لازم وملزوم للآخر. فالمعلوم إشارة إلى اللازم والمجهول إلى الملزوم.. (فإن قيل الخ) حاصل ما قيل: إن اللزوم إن كان معدوماً فلا لزوم، فكيف يبحث عن اللزوم. وإن كان موجوداً يجب أن يكون له مأخذ. وله أيضاً من مأخذ وهكذا.. يتسلسل إلى أن ينتهي إلى لزوم موجب بالذات أي غير محتاج إلى لزوم آخر. هذا =

\* ككون المقدم سببا للتالي أو مسببا عنه أو اشتراكا في سبب واحد، نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وعكسه ونحو: إن كان النهار موجودا فالكواكب خفية، لأن خفاء الكواكب ووجود النهار مسبيان عن طلوع الشمس.

\* وسميت لزومية لاستلزام أحد طرفيها للآخر، فإن كانت الصحبة بين طرفيها لا لموجب سميت اتفاقية نحو: كلما كانت الشمس طالعة كان الحمار ناهقا، إذ لا علاقة بين طلوع الشمس وناهقية الحمار، بل لمجرد اتفاق الطرفين في الصدق في الخارج.

\* وقد تفسر بأعم من هذا، وهي ما لا منافاة بين طرفيها.

\* والغرض منها حينئذ رفع توهم العناد بينهما، نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، إذ قد يتوهم منافاة عدم الخوف لعدم المعصية وأن من لم يعص لم يخف.

\* (وذاات الانفصال دون مين) أي كذب، تتميم للبيت فقط.

= محال.. (قلت الخ) حاصل المقول: إن اللزوم - كالوجود والنور وغيرهما مما لا فرق بين الفرد والنوع - من الكليات المنحصرة في شخص موجود إذ لا محل للعبثية إذ لو لم يكن لتلك الكليات فرد موجود لكانت من العبثيات، فاللزوم كلي منحصر وجوده في فرد فلا إشكال.. ولو سلم التسلسل: أي لزومه على تقدير عدم وجوده فلا اعتبار لتسلسل الأمور الاعتبارية. ولا يلزم علينا أن ننظر إلى اللزوم اسميا أي غير اعتباري فلا إشكال. (وفرقت بين وجوده لا الخ) هذا طريق آخر لدفع ذلك الإيراد. حاصله: أن الوجود قسمان: أحدهما ضعيف تابع للغير كوجود معنى الحرف. والآخر قوي مستقل لا حاجة له للغير كمعنى الاسم. فقله (وجوده لا) أي له وجود ضعيف تابع للغير لولا الغير لم يوجد. و(لا وجود له) نفي للجنس أي لا وجود له لا ضعيفا ولا قويا. فاللزوم ناظر إلى الأول لا إلى الثاني أي له وجود تابع للطرفين لولاهما لم يوجد. (والوجوب واللزوم بالاختيار لا يتنافيان الاختيار) بل يستلزمه أو لولا الاختيار لم يوجد الوجوب لأن الموجب مختار في أفعاله فالوجوب من أفعاله الصادرة عنه باختباره..

## 61 - مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا

### أَفْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا

\* قوله (ما أوجبت تنافرا بينهما) أي بين طرفيها في الصدق<sup>(1)</sup>، كمانعة الجمع، أو الكذب كمانعة الخلو أو هما كمانعتهما، وسيأتي تقسيمها.

\* ثم اعلم أن كلا من المتصلة والمنفصلة قد تسور وقد تهمل.

\* موجبتين بإيجاب اللزوم أو العناد، أو سالبتين بسلبهما.

\* وسور الإيجاب الكلي في المتصلة كلما ومهما، وفي المنفصلة دائما.

\* والإيجاب الجزئي فيهما قد يكون، وسور السلب الكلي فيهما ليس البتة، وسور السلب الجزئي فيهما قد لا يكون.

\* والإهمال من السور بإطلاق إن ولو وإذا في المتصلة، ولفظ إما في المنفصلة.

\* قلت: وكان من حق الشيخ رحمه الله تعالى أن يتعرض لهذه الأسوار هنا كما تعرض لأسوار الحملية، وقد أشار لها ابن حمدون في خريدته بقوله:

وَالسُّورُ كُلُّمَا وَلَيْسَ كُلُّمَا

وَقَدْ يَكُونُ وَشَبِيهُ عُلِمَا

(1) قال في قزل إيجاز: أي سواء كان تضاداً أو تعانداً أو تبايناً أو تنافياً أو عدم ملكة أو تناقضاً.. والمنفصلة والمتصلة سالبة كل كموجة الأخرى في أكثر الأحكام، إذ العناد بين الشئيين كما يستلزم سلب اللزوم بينهما يستلزم اللزوم بين أحدهما ونقيض الآخر. ولأن الممكن لا بد لذاته وأحواله من علة تامة، وبعد الوجود يجب، كانت الاتفاقية عنادية.



\* أي هذا بالنسبة للمتصلة أما المنفصلة فأشار لأسوارها بقوله :

وَالسُّورُ دَائِمًا وَلَيْسَ الْبَتَّةُ

وَقَدْ يَكُونُ وَشَبِيهَ نِلَّةَ

\* (أقسامها ثلاثة فلتعلما) الألف مبدلة من نون التوكيد القسم الأول.

62 - مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٌّ أَوْ هُمَا

وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاغْلَمَا

1 - (مانع جمع) أي بين طرفيها صدقا، وهي المركبة من الشيء والأخص من نقيضه، نحو: إما أن يكون الثوب أبيض وإما أن يكون أسود.

\* وإنما ما امتنع اجتماع طرفيها لأن كلا منهما يستلزم نقيض الآخر، لكونه أخص منه، وصح ارتفاعهما لأن رفع الأخص لا يستلزم رفع الأعم، فجاز صدق نقيض أحدهما مع كذب صاحبه، فلم يلزم من كذبهما كذب الشيء مع كذب نقيضه.

\* والقسم الثاني أشار له بقوله :

2 - (أو خلو) أي من طرفيها كذبا، وهي المركبة من الشيء والأعم من نقيضه، نحو: إما أن يكون الثوب غير أبيض وإما أن يكون غير أسود، ونحو: زيد إما في البحر وإما ألا يعرف.

\* وإنما امتنع ارتفاعهما لأن رفع كل منهما رفع لنقيض الآخر، إذ رفع الأعم يوجب رفع الأخص وجاز صدقهما بأن يكون الشيء غير أبيض وغير أسود كالأصفر مثلا، لأن صدق الأعم لا يوجب صدق الأخص فلا يلزم من صدقهما صدق الشيء ونقيضه.

\* ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله :

3 - (أو هما) أي الجمع والخلو بين الطرفين صدقا أو كذبا، وهي المركبة

من الشيء ونقيضه أو مساوي نقيضه، كلما أن يكون الموجود قديماً، وإما أن يكون غير قديم، أو إما أن يكون حادثاً.

\* والشيء ونقيضه لا يجتمعان، لأن ثبوت النقيض يستلزم رفع الآخر.

\* ولا يرتفعان لأن رفع النقيض يستلزم ثبوت نقيضه وكذا الشيء ومساوي نقيضه، لأن ثبوت كل من المتساويين ثبوت للآخر، ولا يرتفعان لأن رفع كل منهما رفع للآخر.

\* (وهو الحقيقي) أي هذا النوع من العناد هو العناد الحقيقي<sup>(1)</sup>، لأنه محقق من كل وجه أي صدقاً وكذباً بخلاف غيره، فعناده نسبي (الأخص فاعلماً) أي لأن كلا من الأولين جزء منه.

\* والكل أخص من الجزء ضرورة لأنه كلما وجد الكل وجد الجزء ولا عكس.

\* قلت: وقد تفسر الجمعية والخلوية بأعم مما ذكر، وهو أن:

\* الأولى: ما لا يجتمع طرفاها صدقاً جاز كذبهما أم لا.

(1) قال في قول إيجاز: أي حقيقة الانفصال بديهية إذ الأولان نتيجتا اقترانين من حقيقة صغرى ومتصلة كبرى. مثلاً: إما حجر أو شجر. نتيجة ل: إما حجر وإما لا حجر، وكلما كان حجراً فهو لا شجر. إذ ما لا يجامع اللازم لا يجامع الملزوم وقس منع الخلو. (والأولان نتيجتا اقترانين) أي كل من منع الجمع ومنع الخلو نتيجة لقياس اقتراني صغراه منفصلة حقيقية وكبراه متصلة مثل (إما لا حجر أو حجر وكلما كان حجراً فهو لا شجر) ينتج (إما لا حجر أو لا شجر) هذا المنع الخلو. والمثال لمنع الجمع (إما حجر أو لا حجر وكلما كان حجراً فهو لا شجر) ينتج (إما حجر أو شجر) لأن ما لا يجامع اللازم لا يجامع الملزوم. كما هنا إذ الشجر لكونه نقيضاً للـ لا شجر الذي يجامع الحجر لا يجامع هو الحجر إذ يلزم حينئذ جمع النقيضين فهو معاند له فثبت المطلوب. وقس منع الخلو..

\* والثانية: ما لا يجتمع طرفاها كذبا جاز صدقهما أم لا فتصدق كل منهما على الحقيقية، وهما متباينتان لها على التفسير الأول كما ذكر الناظم رضي الله عنه.

\* ولما فرغ من القضايا وأقسامها شرع في بيان بعض أحكامها المهمة كالتناقض والعكس، لأن الشيء قد يستدل على ثبوته بإبطال نقيضه أو صحة معكوسه.

\* وبدأ بالتناقض لأنه يعم جميع القضايا، ولأنه قد يستدل به على العكس فقال:

## الفصل العاشر

### في التناقض

\* والتناقض تفاعل من النقص، والنقض لغة رفع الشيء بعد إثباته، واصطلاحاً ما أشار له بقوله:

#### 63 - تَنَاقُضٌ خُلِفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي

كَيفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي

\* قوله (تناقض) <sup>(1)</sup> خلف القضيتين في كيف) أي إيجاب وسلب <sup>(2)</sup>

(1) قال في قزل إيجاز: اعلم! أن الاثنينية إن كان فيهما الاتحاد؛ ففي الماهية وأخص الصفات "التماثل" .. وفي الجنس "التجانس" .. وفي الكيف "التشابه" .. وفي الكم المتصل "التوازي" .. وفي المنفصل "التساوي" .. وفي الوضع "التشاكل" .. وفي الملك "التلابس" .. وفي الأين "التجاور" .. وفي الإضافة "التناسب" .. وفي متى "التعاصر" .. وإن كان فيهما الاختلاف - فمطلقاً "التغاير" ثم "التخالف" .. ومع امتناع الاجتماع "التقابل" .. ومع وجود الطرفين مع الدور المعني "التضاييف" .. وبدونه "التضاد" .. وفي الوجود "التعاند" وفي الصدق "التباين" .. ومع عدم أحد الطرفين بشرط قابلية المحل "عدم وملكة" .. وبدون الشرط في المفرد "التنافي" .. وفي الجملة "التناقض" وقد يعمم .. ثم اعلم! أن نقيض كل شيء رفعه، والرفع لا يحتاج إلى بيان، إلا أن الرفع لما لم يتحصل دائماً - وقد احتجنا للقياس الخلفي إلى نقائض محصلة، أي معينة مضبوطة - وضعوا شرائط وقيوداً لتحصيل النقائض ..

(2) قال في قزل إيجاز: أي بشرط الاختلاف والاتحاد في واحد أو ثلاثة، أو ثمانية، أو ثلاثة عشر، فالاختلاف في الكيف، والكم، والجهة، ثم النتيجة في الصدق، والاتحاد في النسبة، أو المحكوم عليه به، والزمان، والمكان، والشرط، والإضافة، والجزئية أو الكلية، والقوة أو الفعل في الطرفين.

(وصدق واحد) أي منهما والتذكير باعتبار القول والحال أن كذب الأخير يقينا (أمر قفي) أي اتبع وجوبه .

\* ولا يجب ذلك إلا أن يكون مع اختلاف الكيف اتحاد القضيتين في الطرفين والزمان والمكان والجزء والإضافة والشرط والفعل والقوة، وهي كون الشيء قبل حصوله صحيح الحصول فيما يأتي .

\* فخرج ما يصح فيه صدقهما وكذبهما، كزيد قائم وعمرو ليس بقائم وصدقهما فقط كالجزئيتين، وإذا إذا كان الموضوع أعم مطلقا أو من وجه، نحو: بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان أو بعض الأبيض إنسان أو كذبهما كالكليتين، نحو: لا شيء من الحيوان بإنسان، وكل حيوان إنسان .

\* وكذا خرج ما لا يدرك فيه التناقض بمجرد الاختلاف كما إذا ترادف الموضوعان أو تساويا نحو: الإنسان حيوان وليس البشر أو الناطق بحيوان، لأنه لولا علم مرادفة البشر للإنسان ومساواته للناطق لما أدرك التناقض وكذا المحمولان، نحو زيد ذاهب ليس زيد بمنطلق، قال سيدي العربي الفاسي مشيرا إلى ما تقدم:

وَمَا لَهُ تَحَقُّقٌ إِلَّا بِأَنْ

تُوجَدُ وَخَدَاتٌ ثَمَانِي فَاغْلَمَنَّ

= (في واحد) أي النسبة الحكمية (أو في ثلاثة) أي الموضوع والمحمول والزمان (هذا عند الفارابي) .. (أو ثمانية) هي وحدة الموضوع والمحمول والزمان والمكان والشرط والإضافة والجزء أو الكل والقوة أو الفعل (أو ثلاثة عشر) هي الدائمات والعرفيتان والمشروطتان والوقتيتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة العامة (في الصدق) متعلق بالاختلاف المقدر بعد (ثم) المضاف إلى (النتيجة) ..

وَضَعُ وَوَقْتُ وَمَكَانٌ حَمَلٌ  
كُلُّ إِضَافَةٍ وَشَرْطٌ فِعْلٌ  
وَرَدَّهَا قَوْمٌ عَلَى تَفْصِيلِ  
لِوَحْدَةِ الْمُؤْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ  
وَرَدَّهَا مُحَقِّقٌ عَنْ جَزْمِ  
لِوَحْدَةِ النَّسْبَةِ ذَاتِ الْحُكْمِ  
\* ولذا لم يعدوا طباق السلب والإيجاب من التناقض كما في قوله:  
خَلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرُمَةٍ  
فَكَأَنَّهُمْ خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا  
رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ  
فَكَأَنَّهُمْ رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا

لاختلاف المفعول له في الأول والمفعول به في الثاني، ثم أشار إلى  
كيفية العمل في التناقض فقال:

64 - فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً

فَنَقْضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ

\* قوله (فإن تكن<sup>(1)</sup> شخصية) كزيد قائم (أو مهملة) نحو الإنسان

(1) قال في قول إيجاز: اعلم! أنك قد علمت أن القضية باعتبار منطوقها كما تفيدنا حكماً  
كذلك باعتبار الكمية تتضمن قضية أخص. وباعتبار الجهة قضية أخرى أخص منهما.  
فمناطق العكسين والتناقض في المسورة الموجهة الضمنية.. فإن تجردت عن الجهة والصور  
ولم يقصدا فالنظر إلى أصل القضية.

اعلم! أن الأفعال الناقصة صور النسبة الفعلية. وأن أفعال المقاربة تصاوير النسبة  
الإمكانية. وأن أفعال القلوب كصفات الثبوت وجهات الإثبات.. فكأن صورة النسبة =

حيوان (فنقضها بالكيف) سلباً أو إيجاباً (أن تبدله) أي بغيره، وهذا مسلم في الشخصية، فنقيض زيد قائم ليس زيد بقائم، وأما المهمة فنقيضها كلية تخالفها لأنها في قوة الجزئية والجزئية نقيضها كلية تخالفها كما يأتي.

## 65 - وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ

فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

\* قوله (وإن تكن<sup>(1)</sup> محصورة بالسور) أي الكلي أو الجزئي أو ما في معناه كالمهمة (فانقض بضد سورها المذكور) أي بعد تبديل كیفها.

## 66 - وَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً

نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

\* قوله (فإن تكن موجبة كلية) نحو كل إنسان حيوان (نقيضها سالبة جزئية) نحو ليس بعض الإنسان بحيوان.

ظهرت للتوصل لجعل الاسمية فعل شرط.

(واعلم أن الأفعال الناقصة الخ) حاصله: أن تلك الأفعال ليست من أجزاء القضية بل دالة على وضعية النسبة بين طرفي القضية. مثلاً: إن (كان) في (كان زيد قائماً) إنما يفيد زمان وقوع نسبة القيام إلى زيد. وأن المنسوب والمسند إلى زيد القيام لا (كان). لكن لكان فائدة أخرى: إذ أنها مجوزة لجعل الجملة الاسمية فعل شرط في (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) إذ لو لم يكن (كان) لم تكن تلك الجملة شرطاً.. وأن أفعال المقاربة أيضاً ليست أجزاء حقيقية. وإنما هي مصورة ومقربة للنسبة الكائنة بين الطرفين من الإمكان إلى الوقوع.. وأن أفعال القلوب كصفات تتعلق بالثبوت الواقع بين الطرفين في الخارج وجهة مؤكدة لإثبات ذلك الثبوت في الذهن.

(1) قال في قول إيجاز: اعلم! أن التناقض إنما ينظر إلى الجهة والسور، إذا نظراً إلى النسبة. وأما إذا دخل "ذا" المحمول فحرف أو الموضوع قبل الحكم فشخص الكلية. أو دخلت "تاك" عقد الوضع أو صارت جزء المحمول فلا..

اعلم! أن نقيض الضرورة - ذاتاً أو صفة أو وقتاً - الإمكان كذلك. والدوام - ذاتاً أو صفة - الإطلاق كذلك. فإن شئت تفاصيل الجهات فعليك بتعليقاتي في المنطق.

67- وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً

نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

\* قوله (وإن تكن سالبة كلية نقيضا موجبة جزئية) فنقيض لا شيء من الإنسان بفرس بعض الإنسان فرس وبالعكس.



## الفصل العاوي عشر

### في العكس المستوي

\* والعكس لغة: التحويل والتبديل والقلب.

\* واصطلاحاً: تحويل القضية على وجه مخصوص، وإليه أشار بقوله:

68 - الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ

مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِفِيَّةِ

\* قوله (العكس قلب جزأي القضية) أي المرتبة طبعاً كما يأتي للشيخ، وذلك بأن يجعل كل منهما مكان الآخر، فيقع الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً في الحملية والمقدم تالياً والتالي مقدماً في الشرطية.

\* فخرج عكس النقيض بقسميه، إذ التبديل فيهما ليس بعين الطرفين وإنما أخرجهما بالقيّد لأن المستوى أكثر استعمالاً في كلامهم.

\* حال كونه (مع بقاء الصدق والكيفية) أي الذين في الأصل فخرج ما صدقه اتفاقي كعكس الكلية الموجبة بمثلها الناشئ عن تساوي المحمول والموضوع دون العموم المطلق، وخرج ما اختلف كيفه كقولك في بعض الإنسان حيوان ليس بعض الحيوان إنساناً.

69 - وَالْكَمُّ إِلَّا الْمُوجِبُ الْكُلِّيَّةِ

فَعَوِضُهَا الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ

\* قوله (والكم) الذي هو الكلية والجزئية إلا أن الجزئية السالبة لا تنعكس ومثلها المهمة كما يأتي، فعكس لا شيء من الإنسان بفرس لا شيء من الفرس بإنسان، وبعض الإنسان حيوان بعض الحيوان إنسان.

\* (إلا الموجب الكلية فعوضها الموجبة الجزئية) نحو: كل إنسان حيوان عكسها بعض الحيوان إنسان وكلما كان هذا إنسانا كان حيوانا قد يكون إذا كان حيوانا كان إنسانا، ولا يصح عكسهما كليتين، لأن الموضوع الأخص لا يثبت إلا لبعض أفراد المحمول الأعم، وكذا المقدم الأعم لا يستلزم الأخص إلا جزئيا.

\* تنبيه: اعلم أن المراد عندهم بالكم الكل والجزء، والمراد عندهم بالكيف السلب والإيجاب، قال ابن القاضي مجيبا أمير وقته لما سأله عنهما:

يَا سَائِلًا طَبَعُهُ لِلْعِلْمِ مُنْحَرِفٌ  
وَقَلْبُهُ بِصَلَاحِ النَّاسِ مَشْغُوفٌ  
الْكَمُّ كُلِّيَّةٌ جُزْئِيَّةٌ ذَكَرُوا  
وَالْكَيْفُ لِلْسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ مَعْرُوفٌ  
70 - وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وُجِدَ

بِهِ اجْتِمَاعُ الْخَسْتَيْنِ فَأَقْتَصِدْ

\* قوله (والعكس لازم لغير ما وجد فيه اجتماع الخستين) وهما السلب والجزئية، نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، وإنما لم تنعكس صحيحة لأن سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم صحيح بخلاف سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فليس بصحيح، أما قوله (فاقتصد) فهو تتميم للبيت فقط.

## 71 - وَمِثْلُهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ

لأنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ

\* قوله (ومثلها) أي في عدم الانعكاس (المهملة السلبية) نحو ليس الحيوان بإنسان (لأنها في قوة الجزئية) وقيل لإهمالها من السور مع صلاحيتها له وقيل لإهمالها في الاستعمال غالبا استغناء عنها بالجزئية لأنها في قوتها، وذلك لأنه يكفي في صدقها ثبوت الحكم لبعض الأفراد والبعض الآخر مشكوك فيه، فأخذ المحقق وترك المشكوك فيه.

## 72 - وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبْعِ

وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

\* قوله (والعكس) سواء كان مستويا أو عكس نقيض، لا يقع إلا (في مرتب بالطبع) وهو ما يقتضي المعنى ترتيبه ويتغير معناه بزواله كما في الحملية والمتصلة (وليس في مرتب بالوضع) وهو ما لم يتغير معناه بتغير ترتيبه كالمنفصلة، لأن معناها، وهو تنافر طرفيها، باق مع تقدم كل منهما، وأما عكس النقيض فهو إما موافق في الكيف أو مخالف فيه، فالموافق تبديل كل بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف والمخالف تبديل الأول بنقيض الآخر والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، وموجباتهما كسالبات المستوي وسوالبهما كموجباته.

\* فالموجبات كلية أو شخصية تنعكس كلية، والموجبة المهمة والجزئية لا تنعكسان، والسوالب كلها تنعكس جزئية، فكل إنسان حيوان عكسه بالموافق كل لا حيوان لا إنسان، وعكسه بالمخالف لا شيء من لا حيوان بإنسان، وزيد قائم عكسه بالموافق كل لا قائم لا زيد وبالمخالف لا شيء من لا قائم بزيد وعكس لا شيء من الإنسان بحجر وليس الإنسان أو بعضه بحجر في الموافق ليس بعض لا حجر بلا

إنسان، وفي المخالف بعض لا حجر إنسان وليس زيد بقائم عكسه في الموافق ليس بعض لا قائم بلا زيد، وفي المخالف بعض لا قائم زيد.

\* ولما فرغ من الكلام على أحكام القضايا شرع في بيان الغاية منها، وهي القياس، فقال:

## الفصل الثاني عشر

### في القياس

\* والقياس لغة تقدير شيء على مثال آخر كتقدير المذروع على آلة الذرع، وفي اصطلاح المناطقة: ما أشار له الشيخ بقوله:

73 - إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا

مُسْتَلْزَمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا

\* قوله (إن القياس من قضايا) أو قضيتين (صورا) أي ركب تركيبا خاصا (مستلزما بالذات) أي بذاته فهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عليها قول ولو كان كاذبا، لأن التعاريف يجب صدقها على الحقائق الصحيحة والفاصلة عندهم.

\* فخرج بذاته قياس الاستقراء والتمثيل، لأنهما لا يستلزمان شيئا لإمكان تخلف مدلولهما.

\* واللزوم هنا أعم من البين وغيره، فيشمل ما إنتاجه لازم لمقدمته كالشكل الأول، وهو القياس الكامل أو للازمهما كباقي الأشكال.

\* فخرج ما إنتاجه بواسطة قضية أجنبية، وهو ما موضوع كبراه متعلق بمحمول صغراه، فإنه لا ينتج إلا حيث صدقت الأجنبية كما في المساواة والملزومية نحو زيد مساو لعمره وعمره مساو لبكر، فالنتيجة زيد مساو لبكر لصدق أن مساوي المساوي مساو، ونحو العرض ملزوم التغير والتغير ملزوم للحدوث فينتج العرض ملزوم للحدوث لصدق أن ملزوم الملزوم ملزوم ولكونه غير منتج لذاته يعقم حيث تكذب الأجنبية مع

صدق مقدمتيه نحو الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة، والإنسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق، فتأمل (قولا آخر) هو النتيجة، ولا بد أن تكون مغايرة للمقدمتين، ويسمى هذا القول عندهم دعوى قبل الاستدلال وعنده مطلوباً وبعده نتيجة.

\* وخرج بقيد القول المفرد عند المناطق لاختصاص القول عندهم بالمركب<sup>(1)</sup>.

74 - ثُمَّ الْقِيَّاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ

فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِ

75 - وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ

بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ

\* قوله (ثم القياس عندهم قسمان فمنه ما يدعى بالاقتران وهو الذي دل على النتيجة بقوة) أي بالمعنى لا بالتصريح فلا يوجد فيه نظم صورتها، لكن توجد فيه مادتها كهذا متغير وكل متغير حادث، فالنتيجة هذا حادث، ويسمى اقترانيا لاقتران الحدود الثلاثة فيه<sup>(2)</sup>، حيث إن الوسط يقترب بكل واحد من طرفي المطلوب الذي هو النتيجة لأنه حاكم على موضوعها محكوماً عليه بمحمولها، ثم قال (واختص بالحملية) أي عن الاستثنائية، وهذا مرجوح.

\* والصحيح أن القياس الاقتراني يؤلف من القضايا الحملية كما تقدم، والقضايا الشرطية كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار

(1) عرفه الغزالي بقوله: قول مؤلف، إذا سلم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قول آخر اضطراباً. المعيار (111).

(2) من غير استثناء لبعضها عن البعض. الصبان على الملوي على السلم (111).

موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الأرض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة<sup>(1)</sup>.

## 76 - وَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا

مُقَدِّمَاتِهَا عَلَى مَا وَجَبَا

\* قوله (وإن ترد تركيبه فركبا مقدماته على ما وجبا) أي من الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب، وهو الحد المكرر وبه حصلت القضيتان.

## 77 - وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَأَنْظُرَا

صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

\* قوله (ورتب المقدمات) على ما وجب من اندراج الأصغر في الأوسط والأوسط في الأكبر (وانظرا صحيحها من فاسد) أي من فاسدها من جهة النظم فلا تكونان سالبتين ولا جزئيتين، إذ لا إنتاج، أو من جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما فلا إنتاج مع كذب (مختبرا) لها هل هي قطعية لتكتفي بها أو ظنية لتستدل عليها بأخرى.

## 78 - فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ

بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتٍ

\* قوله (فإن لازم المقدمات) أي الذي هو النتيجة (بحسب المقدمات آت) أي جاء صحة وفسادا صدقا وكذبا. ومما يناسب هنا ما قيل في التهنتة بولادة ابن لابن دقيق العيد:

(1) القياس أربعة أنواع:

1 - حملي 2 - شرطي متصل 3 - شرطي منفصل 4 - قياس خلف  
ويسمى الجميع أصناف الحجة. المعيار (111).

هُنَّتْ بِالْبَرِّ الثَّقِيٍّ وَمَنْ يَكُنْ  
 بَرًّا ثَقِيًّا مِثْلُ ذَلِكَ يُنْتَجِ  
 إِنَّ الْمُقَدَّمَتَيْنِ مَهْمَا كَانَا  
 صِدْقًا فَمِثْلُهُمَا النَّتِيجَةُ تُخْرَجُ  
 79 - وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صُغْرَى

فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى  
 \* قوله (وما من المقدمات صغرى) وإنما سميت بذلك لاشتغالها على  
 الحد الأصغر الذي سيكون موضوع النتيجة<sup>(1)</sup>، وعليه (فيجب اندراجها  
 في الكبرى) أو مساواتها لها، والغالب الاندراج<sup>(2)</sup>، فالأول نحو كل  
 إنسان متحرك، وكل متحرك حيوان، والثاني كالعالم متغير وكل متغير  
 حادث.

80 - وَذَاثُ حَدِّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا  
 وَذَاثُ حَدِّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا

\* قوله (وذاث حد أصغر) صرفه للوزن ضرورة، وسمي حداً أصغر  
 لكونه في الغالب أقل أفراداً من الأوسط (صغراهما وذاث حد أكبر)  
 صرفه مثل سابقه لنفس العلة، وإنما سمي حداً أكبر لكونه في الغالب  
 أكثر أفراداً من الأوسط (كبراهما) وسميت بذلك لاشتغالها على الحد

(1) الغريب أن المناطق الأوروبية يضعون الكبرى أولاً ثم الصغرى ثم النتيجة، بينما يجعل  
 المناطق العرب الصغرى أولاً ثم الكبرى ثم النتيجة. وفي كلتا الحالتين لا تتأثر سلامة  
 القياس البتة. يقول ستانلي جيفونز: Stanley Jevons إن إدراك صحة القياس يكون أسهل  
 وأوضح إذا وضعت الصغرى أولاً. ح. المعيار (114).

(2) سميت بالكبرى لأن فيها الحد الأكبر، وهو محمول النتيجة. المعيار (114).



الأكبر الذي سيكون محمول النتيجة، وسمي كل منهما حداً لأنه طرف القضية.

## 81 - وَأَصْغَرُ فِي ذَاكَ ذُو أَنْدِرَاجٍ

وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

\* قوله (وأصغر) بالصرف (في ذاك ذو اندراج) أي إدخال في مفهوم الأكبر لاندراج في الأوسط (ووسط) وهو الحد المكرر، وسمي بذلك لاندراج الأصغر فيه واندراج في الأكبر، لأنه غالباً أخص منه فيكون أقل أفراداً (يلغى) أي يترك (لدى) أي عند (الإنتاج) أي إظهار النتيجة، لأنه كالألة يؤتى بها عند الحاجة إليها في التوصل إلى المطلوب وتترك عند حصوله.

\* ثم أشار إلى تعريف الأشكال المنطقية فقال:

## الفصل الثالث عشر

### في الأشكال

أي ذكرها وشروطها وعدد ضروبها وما يتعلق بذلك من إنتاج وعقم  
قال:

82 - وَالشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ

يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ

\* قوله (والشكل عند هؤلاء الناس) أي المناطق، فهو عام أريد به  
الخصوص (يطلق عن قضيتي قياس) وهذا باعتبار الاصطلاح.

\* وأما لغة فهو: المثل، وتسميته بالشكل اعتبارا لهيئة الحد الوسط  
مع أخويه الأكبر والأصغر، ولذا قال:

83 - مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ

إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

\* قوله (من غير أن تعتبر الأسوار) أي المتقدم ذكرها وتفصيلها (إذ  
ذاك بالضرب له يشار) فالحاصل من هذا أن مقدمتي القياس إن نظر  
فيهما باعتبار هيئة الوسط مع أخويه سمي شكلا، وإن نظر فيهما باعتبار  
الكم والكيف في المقدمتين سمي ضربا، ولذا قال:

84 - وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ

أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ

\* قوله (وللمقدمات أشكال فقط أربعة بحسب الحد الوسط) وفي كل

شكل منها ستة عشر ضربا، لأن صغراه إما كلية أو جزئية وكل إما موجبة أو سالبة، فهذه أربع تضرب في مثلها كبريات فتخرج ستة عشر تضرب في أربعة، فالحاصل أربعة وستون بين منتج وهو تسعة عشر وعقيم وهو خمسة وأربعون.

### 85 - حَمَلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى

يُدْعَى بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

\* قوله (حمل بصغرى وضعه بكبرى يدعى بشكل أول ويدرى) أي يعرف مسمى بهذا الاسم، نحو كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم.

### 86 - وَحَمَلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ

وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلِفَ

\* قوله (وحمله في الكل ثانيا عرف) نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر.

\* (ووضعه في الكل ثالثا أُلِفَ) أي وجد، نحو كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق.

### 87 - وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ

وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ

\* قوله (ورابع الأشكال عكس الأول) أي فالوسط فيه موضوع في الأولي محمول في الثانية، نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان، ينتج كل ناطق حيوان.

\* (وهي على الترتيب في التكمّل) فأكملها الأول، لأنه منتج للمطالب الأربعة التي هي الإيجاب الكلي والجزئي والسلب الكلي والجزئي، ويليه الثاني لأنه أقرب الثلاثة إليه لمشاركته إياه في أشرف المقدمتين التي

هي الصغرى، ثم يلي الثاني الثالث لمشاركته للأول مشاركة ما وهي في أخس المقدمتين، ثم يلي الثالث الرابع لأنه لا مشاركة له مع الأول في شيء ولبعده عن الطبع، ولذا لا بد له من بيان إما برده إلى ما هو أوضح منه من الأشكال أو غير ذلك، ولذا أسقطه بعضهم من القسمة.

## 88 - فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النَّظَامِ يَغْدُلُ

### فَفَاسِدُ النَّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ

\* قوله (فحيث عن هذا النظام يعدل ففاسد النظام) أي وعليه فلا إنتاج لاختلال شرطه (أما الأول) أي من الأشكال.

## 89 - فَشَرْطُهُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ

### وَأَنْ تُرَى كُليَّةٌ كُبرَاهُ

\* قوله (فشرطه) أي شرط نتجه (الإيجاب في صغراه) كلية كانت أو جزئية، فلا تنتج ضروب السالبة الثمانية (وأن ترى كلية كبراه) أي سالبة أو موجبة، فلا ينتج من أضرب الصغرى الموجبة ما كبراه جزئية، وبمجموع الشرطين يندرج الأصغر في حكم الأكبر، لأنه بإيجاب الصغرى يكون الأصغر من أفراد الأوسط وبكلية الكبرى يشملها حكمها، فلو كانت جزئية جاز كون الحاكمة عليه غير الأصغر، وعليه فلا ينتج من ضروب الصغرى الموجبة ما كبراه جزئية، نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس، وهي أربعة أضرب تضم إلى الثمانية الأولى.

## 90 - وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكِيفِ مَعَ

### كُليَّةِ الْكُبرى لَهُ شَرْطٌ وَقَع

\* قوله (والثاني أن يختلفا في الكيف) أي إيجابا وسلبا، فخرجت ضروب اتفاقهما الثمانية، وهذا (مع كلية الكبرى له شرط وقع) لأن وجه إنتاجه أن الأصغر والأكبر تباينا في الأوسط، فإن أثبت لواحد انتفى عن

الآخر، إذ لو اجتماعا لاجتمع ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد، وذلك باطل.

\* ولا يحصل هذا الوجه الذي هو تباينهما في الأوسط إلا بمجموع الشرطين، وهما:

\* كلية الكبرى وخلف الكيف، إذ لو اتفق الكيف لما لزم تباين ولا توافق، لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين في إيجاب أمر أو سلبه، فإن الإنسان يشترك مع الناطق والفرس في إيجاب الحيوانية وسلب الحجرية.

\* ولو كانت كبراه جزئية لخص حكمها بعض أفراد الأكبر، فيكون المبين للأصغر ذلك البعض فقط، وذلك لا يوجب انسلاب الأكبر عن الأصغر كما في كل إنسان ناطق، وليس بعض الحيوان بناطق، فيخرج ما كبراه جزئية، وهي أربعة أضرب تضم إلى الثمانية الأولى، ونتائجه كلها سوابك كما رأيت.

## 91- وَالثَّالِثُ الْإِجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا

وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِخْدَاهُمَا

\* قوله (والثالث الإيجاب في صغراهما) فخرجت ضروب سلبهما، إذ لو سلب الأصغر عن الأوسط لم يندرج الأصغر في حكم الكبرى على الأوسط، فلا يلتقي الأصغر مع الأكبر حتى يصح الإنتاج لأن تصادقهما في شيء واحد شرط في كل شكل (وأن ترى كلية إحداهما) فخرج ضربان، وهما أن تكون صغراه جزئية موجبة وكبراه كذلك، أو جزئية سالبة، إذ لو كانتا جزئيتين جاز كون بعض المحكوم عليه بالأصغر غير بعضه المحكوم عليه بالأكبر، ولا يلزم انتفاؤهما فيضم الضربان إلى الثمانية الأولى فتكون عشرا عقيمة.

## 92- وَرَابِعُ عَدَمِ جَمْعِ الْخَسْتَيْنِ

إِلَّا بِصُورَةٍ فَبِهَا تَسْتَبِينُ

\* قوله (ورابع عدم جمع الخستين) أي من جنس كجزئيتين أو سالتين أو من جنسين كجزئية وسلب في قضية أو قضيتين، وإلا فلا إنتاج (إلا بصورة ففيها يستبين) أي يظهر إنتاجه مع اجتماع الخستين من جنسين في مقدمتين، وإليها أشار بقوله:

### 93 - صُفْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

كُبرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ

\* قوله (صفراهما موجبة جزئية كبراهما سالبة كلية) نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج ليس بعض الإنسان بحجر، ثم أشار إلى منتج كل شكل بقوله:

### 94 - فَمُنْتَجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ

كَالْثَانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِثَّةٌ

\* قوله (فمنتج لأول) أي من الأشكال، وهو ما حمل الوسط في صفراء ووضع في كبراه (أربعة) أي من الأضرب.

\* لأن إيجاب الصغرى تكون معه كلية أو جزئية، والكبرى الكلية تكون موجبة أو سالبة تضرب إحدى الحالتين في الأخرى تخرج أربعة أضرب.

\* وهي:

1 - كل كل والنتيجة كلية نحو كل جرم متغير وكل متغير حادث ينتج كل جرم حادث.

2 - الثاني كل لا شيء ينتج كلية سالبة نحو كل جرم حادث ولا شيء من الحادث بغنى عن الفاعل ينتج لا شيء من الجرم بغنى عن الفاعل.

3 - الثالث بعض كل ينتج جزئية موجبة نحو بعض الجسم مؤلف، وكل

مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث .

4 - الرابع بعض لا شيء ينتج جزئية سالبة نحو بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج ليس بعض الجسم بقديم .

\* ثم أشار إلى أضرب منتج الثاني بقوله (كالثاني) أي من الأشكال، وهو ما حمل الوسط في مقدمتيه، فإن منتجه أربعة أضرب كالأول .

لأن الكبرى الكلية إما موجبة أو سالبة، وكل تركب مع مخالفتها .

1 - الضرب الأول كل لا شيء ينتجان كلية سالبة، نحو كل جرم متغير ولا شيء من القديم بمتغير ينتج لا شيء من الجرم بقديم ورده إلى الأول بعكس كبراه لأنها المخالفة للنظم الكامل .

2 - الضرب الثاني لا شيء كل ينتجان سالبة كلية نحو لا شيء من القديم بمتغير وكل جرم متغير ينتج لا شيء من القديم بجرم ورده إلى الأول بعكس صغراه وجعلها كبرى ومتى قلبت انعكست النتيجة .

3 - الضرب الثالث بعض لا شيء ينتجان جزئية سالبة نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الفرس بإنسان ينتج ليس بعض الحيوان بفرس ورده إلى الأول بعكس كبراه

4 - الضرب الرابع ليس بعض كل ينتجان جزئية سالبة نحو ليس بعض الحجر بفرس، وكل صاهل فرس ينتج ليس بعض الحجر بصاهل .

\* ولا يصح رده إلى الأول لأن صغراه لا تنعكس لاجتماع الخستين فيها كما تقدم، ونتائجه كلها سوابك كما رأيت، لأن النتيجة تتبع الأخس من المقدمتين كما يأتي، وعقيقه اثنا عشر ضربا كسابقه .

\* (ثم ثالث) أي من الأشكال، وهو ما وضع الوسط في مقدمتيه (فسته) أي فمنتجه ستة من الأضرب .

\* لأن الصغرى الموجبة إما كلية وإما جزئية، فالكلية تنتج مع الأربع كبريات والجزئية تنتج مع الكليتين.

1 - الأول: كل كل ينتجان جزئية موجبة، نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان جسم بعض الحيوان جسم إذ لا ينتج إلا جزئية ورده إلى الأول بعكس صغراه لأنها المخالفة.

2 - الضرب الثاني كل بعض نحو كل جرم ذات وبعض الحرم متحرك ينتج بعض الذات متحرك ورده إلى الأول بعكس كبراه وقلب مقدمتيه، فتنعكس النتيجة.

3 - الضرب الثالث: كل لا شيء، نحو: كل متحيز جرم ولا شيء من المتحيز بقديم، ينتج ليس بعض الجرم بقديم ورده إلى الأول بعكس صغراه.

4 - الضرب الرابع: كل ليس بعض نحو كل جرم ذات وليس بعض الجرم بمتحرك ينتج جزئية سالبة نحو ليس بعض الذات بمتحرك.

\* ولا يصح رده إلى الأول لأن عكس صغراه جزئية وكبراه كذلك فيتحدان في الجزئية فيفقد أحد الشرطين.

5 - الضرب الخامس: بعض كل نحو بعض الإنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ورده إلى الأول بعكس صغراه.

6 - الضرب السادس: بعض لا شيء نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج ليس بعض الإنسان بحجر ورده إلى الأول كسابقه، وقد علم من هذا أن نتائج الشكل الثالث كلها جزئيات كما رأيت لاحتمال كون الأصغر أعم من الأكبر فلا يثبت له الأكبر عاما ولا ينتفي عنه كذلك فتنبه. وعقيمه عشرة أضرب.

\* ثم قال:



## 95 - وَرَابِعٌ بِخُمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا

وَعَبْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتَجَا

\* قوله (ورابع) أي من الأشكال، وهو ما تقدم الوسط في أولى مقدماته وأخر في أخراهما (بخمسة) أي من الأضرب (قد أنتجا).

1 - الأول: كل كل نحو كل ممكن مفتقر وكل حادث ممكن، ينتج بعض المفتقر حادث، وإنما لم ينتج كلية لاحتمال كون الأصغر أعم من الأكبر، ولأن رده إلى الأول بقلب مقدماته، فتنعكس النتيجة بجزئية.

2 - الضرب الثاني: كل بعض نحو كل إنسان كاتب وبعض الحيوان إنسان بعض الكاتب حيوان ورده إلى الأول كسابقه.

3 - الضرب الثالث لا شيء كل، نحو: لا شيء من الممكن بقديم وكل فان ممكن ينتج لا شيء من القديم بفان، وإنما أنتج كلية لرده إلى الأول بقلب مقدماته فينتج كلية سالبة فتنعكس كنفسها.

4 - الضرب الرابع: عكسه نحو: كل لا شيء نحو: كل حادث ممكن ولا شيء من القديم بحادث ينتج ليس بعض الممكن بقديم، وإنما لم ينتج كلية لرده إلى الأول بعكس مقدماته وصغراه عكسها جزئية والنتيجة تابعة للأخس.

\* وإنما لم يرد إلى الأول بقلب مقدماته لأن كبراه سالبة لا تصلح صغرى للشكل الأول.

5 - الضرب الخامس بعض لا شيء نحو بعض الموجود حادث ولا شيء من المحال بموجود ينتج ليس بعض الحادث بمحال ورده إلى الأول بقلب مقدماته، ونتائجه مختلفة وعقيمه أحد عشر ضرباً.

\* (وغير ما ذكرته) أي من الأضرب من كل شكل (لن ينتجا) لاختلال بعض الشروط أو كلها.

\* فجميع المنتج تسعة عشر ضربا، أربعة من كل من الأولين وستة من الثالث وخمسة من الرابع وجميع العقيم خمسة وأربعون ضربا.

96 - وَتَتَّبَعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ

تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِّنَ

\* قوله (وتتبع النتيجة) من كل ضرب (الأخسر من تلك المقدمات) سلبا أو إيجابا كلا أو جزءا، ولو كانت خستها بالقوة كما في الشكل الثالث فإنه لا يرد إلى الأول إلا بعكس صفراه، وهي موجبة كلية لا تنعكس إلا جزئية (هكذا زكن) أي علم، تتميم للبيت فقط.

\* ومما قيل في هذا المعنى:

إِنَّ الرِّمَانَ لَتَابِعُ أَرْدَالِهِ

تَبَعُ النَّتِيجَةُ لِلْأَخْسَرِ الْأَرْدَلِ

\* وقال الآخر:

لَا تَخْطُبَنَّ سِوَى كَرِيمَةٍ مَغْشَرٍ

فَالْعِرْقُ دَسَّاسٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ

أَقْلَسَتْ تَنْظُرُ لِلنَّتِيجَةِ أَنَّهَا

تَبَعُ الْأَخْسَرِ مِنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ

97 - وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ

مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

\* قوله (وهذه الأشكال بالحملِي) أي بالقياس المركب من الأشكال المركبة من المقدمات الحملية (مختصة وليس في الشرطي) أي وليست في المقدمات المؤلفة من القضايا الشرطية، وهذا مسلم في القضايا المنفصلة، أما المتصلة فيتألف منها القياس الاقتراني كما تقدم تفصيله والتنبيه عليه.

## 98 - وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ

أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتٍ

\* قوله (والحذف في بعض المقدمات) صغرى أو كبرى أو هما معا (أو النتيجة لعلم آت) أي جائز، فحذف الصغرى كل زان يحد وحذف الكبرى هذا زان وحذف النتيجة هذا زان وكل زان يحد. ثم قال:

## 99 - وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا

مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا

\* قوله (وتنتهي) أي مقدمات أشكال القياس (إلى ضرورة) أي إن لم تكن كذلك أصلا، إذ لو كانت نظرية لتوقف العلم بها على غيرها وذلك باطل (لما) أي للذي يلزم على عدم انتهائها إلى ضرورة (من دور) وهو انحصار الشيء وتوقفه على معرفة أو وجود ما يتوقف وجوده أو معرفته عليه (أو تسلسل) وهو ترتب الشيء على أمر وترتب ذلك الأمر على آخر إلى ما لا نهاية (قد لزما) أي وكلما يلزم عليه الدور أو التسلسل فإنه باطل.

## الفصل الرابع عشر

### في القياس الاستثنائي

\* وإليه أشار بقوله :

100 - وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ

يُغَرَّفُ بِالشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ

\* قوله (ومنه ما يدعى بالاستثنائي) تسمية له باسم مقدمته الثانية ، لأن فيها الاستثناء بمعنى الاستدراك ، وهي الصغرى (يعرف بالشرطي بلا امتراء) أي بلا شك ، تسمية له باسم مقدمته الأولى ، لاشتغالها على أداة الشرط ، وهي الكبرى .

101 - وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ

أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ

\* قوله (وهو الذي دل على النتيجة أو ضدها بالفعل) أي بأن ذكرت فيه صورتها أو صورة نقيضها .

\* فالأول حيث استثني بإثبات المقدم .

\* والثاني حيث استثني برفع التالي .

\* (لا بالقوة) أي الصلاح والقابلية ، فلا تكون متفرقة الأجزاء في مقدمته كما في الاقتراني المتقدم .

102 - فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ

أَنْتَجَ وَضَعَ ذَاكَ وَضَعَ التَّالِي

\* قوله (فإن يك الشرطي) وذكره باعتبار القول أو الشكل (ذا اتصال) أي مقدمة ذات اتصال بين طرفيها (أنتج وضع ذاك وضع التالي) والمراد باسم الإشارة المقدم، والمراد بالوضع الإثبات نحو إذا كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه إنسان، فهو حيوان، لأن ثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم.

### 103 - وَرَفَعَ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ وَلَا

وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

\* قوله (ورفع تال رفع أول) والمراد بالرفع النفي كقولك مشيرا إلى ذات: لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا لكنه غير حيوان ينتج فهو غير إنسان، لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم (ولا يلزم في عكسهما) وهو رفع المقدم وإثبات التالي (لما انجلى) أي وضح من أن رفع الأخص لا يستلزم رفع الأعم، وأن إثبات الأعم يستلزم ثبوت الأخص، فإن كان اللازم مساويا لملزومه أنتج رفعه ووضعه وضعه.

### 104 - وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضِعْ ذَا

يُنْتِجُ رَفَعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

\* قوله (وإن يكن منفصلا) أي وإن تكن المقدمة منفصلة بأقسامها الثلاثة (فوضع ذا) أي أحد طرفيها بقطع النظر عن كونه مقدما أو تاليا (ينتج رفع ذاك) أي الآخر، كقولنا: العدد إما زوج وإما فرد لكنه زوج، ينتج فهو غير فرد، وإن قلنا لكنه فرد ينتج فهو غير زوج (والعكس كذا) أي ورفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر، نحو: الموجود إما قديم وإما حادث لكنه غير حادث ينتج فهو قديم.

### 105 - وَذَاكَ فِي الْأَخْصِ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ

مَانِعُ جَمْعٍ فَيُوضَعُ ذَا زُكُنْ

\* (وذاك في الأخص) يعني أن استلزام وضع أحدهما رفع الثاني ورفعه وضع الآخر خاص بالشرطية المنفصلة الخاصة، أي مانعة الجمع والخلو، وهي التي تركبت من الشيء ونقيضه أو مساويه، ولها ثماني نتائج: أربع مع النقيض وأربع مع المساوي (ثم إن يكن مانع جمع) بين طرفيها صدقا مجيزة خلو عنهما (فبوضع ذا) أي أحد الطرفين (زكن) أي علم.

### 106 - رَفَعُ لِدَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا

مَانِعُ رَفَعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

\* قوله (رفع لذاك) أي الطرف الآخر لمنعها الجمع بينهما.

\* نحو: الثوب إما أبيض وإما أسود، لكنه أبيض ينتج فهو غير أسود

\* (دون عكس) أي فلا يلزم من رفع أحدهما وضع الثاني لإمكان الخلو.

\* نحو: قولنا في المثال السابق، لكنه غير أسود فلا ينتج لاحتمال أن يكون أصفر مثلا.

\* (وإذا مانع رفع) أي خلو (كان) أي وجد (فهو عكس ذا) أي الماضي، فرفع أحدهما ينتج وضع الآخر لمنعها الخلو عنهما.

\* نحو: الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود لكنه أبيض، ينتج فهو غير أسود ولكنه أسود فهو غير أبيض، فلو قلنا لكنه غير أبيض فلا إنتاج لاحتمال أن يكون أحمر مثلا لإجازتها الجمع.

في لواحق القياس

107 - وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبًا

لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

\* قوله (ومنه ما يدعونه مركبا) أي القياس المركب وسمي بذلك (لكونه من حجج قد ركب) أي من أقيسة، فهو قياس ركب من أقيسة منتظمة موصلة إلى المطلوب بنفسها، أو بواسطة لكونه ركب من مقدمات تنتج اثنتان منها نتيجة يلزم من تركيبها بمقدمة أخرى نتيجة ثم كذلك إلى أن ينتج المطلوب، ولذا قال:

108 - فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهُ

وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَةً

\* قوله (فركبناه إن ترد أن تعلمه واقلب نتيجة) أي نتيجة كل قياس على حدته (به مقدمة) الباء في الضمير بمعنى في، أي فيه مقدمة لشكل آخر.

109 - يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى

نَتِيجَةً إِلَى هَلَمْ جَرًّا

\* قوله (يلزم من تركيبها بأخرى نتيجة) ثم ت قلب مقدمة، وهكذا (إلى هلم جرا) ثم كذلك إلى أن ينتج المطلوب.

### 110 - مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّتِي حَوَى

يَكُونُ أَوْ مَفْصُولُهَا كُلُّ سَوَا

\* قوله (متصل النتائج التي حوى أي بأن يصرح بنتائج الأقيسة، نحو العالم متغير، وكل متغير حادث. فالعالم حادث وكل حادث يفتقر إلى محدث، فالعالم يفتقر إلى محدث، وهو المطلوب، ويسمى المتصل (أو مفصولها كل سوا) بأن طويت نتائجه فلم يصرح بها فيه.

\* نحو: كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث، وكل حادث فله موجد، وكل ما له موجد يمكن لموجده إعدامه، ينتج كل جسم يمكن لموجده إعدامه، وهو المطلوب، وهذا مذهب الهلالي، وأما غيره فيعكس ويجعل الموصول ما لم تذكر فيه النتائج، والمفصول ما ذكرت فيه.

### 111 - وَإِنْ بِجُزْئِي عَلَى كُلِّي اسْتَدَلَّ

فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ

\* قوله (وإن بجزئي على كلي استدلل) كأن يستدل على أن كل حيوان متحرك الفك الأسفل عند المضغ بدليل ما رأينا من الحيوانات، وأن كل فاعل مرفوع لما علم من استقراء كلام العرب (فذا بالاستقراء عندهم عقل) وسمي بذلك أخذاً من قولهم استقرت البلاد إذا تتبعها قرية قرية، وهو ظني لإمكان أن تخلو بعض الجزئيات عنه.

\* وهو قسمان:

1 - تام إن استقرئ جميع الجزئيات كالموت في الحيوان.

2 - وناقص إن استقرئ بعضها كالأكل في الحيوان.

### 112 - وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسُ الْمَنْطِقِي

وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فَحَقَّقِي



\* قوله (وعكسه) وهو ما تقدم تفصيله مستدلاً فيه بالكلي على الجزئي (يدعى القياس المنطقي) أي يسمى بذلك (وهو الذي قدمته فحقق) الفرق بينهما لثلاً يشتبها عليك .

### 113 - وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْءٍ حُمِلَ

#### لِجَمَاعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلاً جُعِلَ

\* قوله (وحيث جزئي على جزء حمل لجامع) أي لعللة جامعة بينهما كقولنا: الخمر علة تحريمها الإسكار، وهو موجود في النبيذ فيحرم كالخمر (فذاك تمثيلاً جعل) أي سمي بهذا الاسم لما بين الجزئيتين من المماثلة والمشابهة في بعض الأوصاف .

### 114 - وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعُ بِالدَّلِيلِ

#### قِيَاسُ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

\* قوله (ولا يفيد القطع بالدليل قياس الاستقراء) لأنه لا يلزم من ثبوت الحكم لبعض الأفراد ثبوته لجميعها كالتمساح من الحيوانات (والتمثيل) أي فلا يفيد القطع، لأن العلة الشرعية لا تلزم معلولها عقلاً، ولأن المشابهة في أمر لا تستلزم التشابه في بقية الأمور ضرورة .

\* ثم أشار إلى أقسام الحجة فقال :

اقسام الحجّة

115 - وَحُجَّةٌ نَفْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ

أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ

\* قوله (وحجة نفلية) وهي ما كانت من الكتاب أو السنة أو الإجماع (عقلية) وإلى تعريفها أشار بقوله:

\* (أقسام هذه خمسة جلية).

116 - خُطَابَةٌ شِعْرٌ وَيُرْهَانُ جَدْلٌ

وَحَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلَتْ الْأَمْلَ

1 - (خطابة) وهي كلام مؤلف من مقدمات مقبولة عند المخاطب، وإن لم يعترف بها الجمهور كما في الجدل، وهي ما يؤخذ ممن يعتقد صدقه، أو مظنونة وهي ما يحكم به العقل بواسطة الظن.

\* والغرض من المخاطبة ترغيب السامع فيما ينفعه أو تنفيره مما يضره.

\* كقول الواعظ: أنتم غافلون، وكل غافل متوعد بالعذاب، وكقول المرغب في الحزم: هذا دائر بالليل بسلاحه وكل من يدور بالليل بسلاحه فإنه لص.

2 - (شعر) وهو ما ألف من مخيلات لترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه.

\* فالأول نحو هذا خمر وكل خمر ياقوتة سيالة .

\* والثاني هذا عسل وكل عسل مرة متهوعة .

3 - (وبرهان) وسيأتي تعريفه .

4 - (جدل) وهو قياس مؤلف من مشهورات زمانا أو مكانا .

\* وهي ما اعترف به الجدل لمصلحة عامة لسبب رقة أو حمية، كهذا ظلم وكل ظلم قبيح، وهذا كاشف عورته، وكل كاشف عورته فهو مذموم .

\* أو مسلمات، وهي ما سلمه الخصم بيينة أم لا صادقة كانت أم لا . والغرض منه إلزام الخصم أو إقناع القاصر عن إدراك الدليل القاطع، أي البرهان أو دفعه إن كان معترضا عليه .

\* ثم قال :

5 - (وخامس سفسطة نلت الأمل) والسفسطة مأخوذة من سوف وسطى .

\* ومعنى الكلمتين باللغة اليونانية: الحكمة الملبسة بالباطل .

\* وهي قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق، وليست به، كقولك في صورة فرس هذا فرس وكل فرس صهال .

\* ويسمى هذا مغالطة أو شبيهة بالمشوهة، كقولك فيمن يبحث بلا علم : هذا يكلم الناس بألفاظ العلم حتى يسكتوا، وكل من كان كذلك فهو عالم .

\* والسفسطة تعلم لتجنب . ثم قال :

117 - أَجْلُهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ

مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ

\* قوله (أجلها البرهان) فإليه الجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة.

\* ثم عرف البرهان بقوله (ما ألف من مقدمات باليقين تقتزن<sup>(1)</sup> أي لكونها).

## 118 - مِنْ أَوْلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ

### مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ

\* قوله (من أوليات) وهو ما يجزم به العقل من غير احتياج إلى واسطة، نحو الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من جزئه (مشاهدات) وتسمى وجدانيات، وهي ما يحكم به العقل بواسطة حس باطني، كالحكم بأن لنا فرحا وغضبا عند حضورهما في الذهن (مجربات) وهي ما يحكم به العقل بواسطة ترتبه مرارا كثيرة، بحيث يقطع بأنه ليس على سبيل الاتفاق، كالحكم بإسكار الخمر وإحراق النار (متواترات) وهي ما يحكم به العقل لأخبار جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة أخبروا عن محكي محسوس، كالحكم بوجود مكة مثلا.

\* والمتواترات والحدسيات لا تقوم حجة على الغير، إذ قد يحصل منها لشخص ما لا يحصل لآخر، والشخص لا تقام عليه الحجّة إلا بما ثبت عنده.

(1) عرف الغزالي البرهان بقوله: «اعلم أن البرهان الحقيقي ما يفيد اليقين الضروري الدائم الأبدي الذي يستحيل تغييره».

وعرفه ابن رشد في تلخيص منطق أرسطو بقوله: ((هو قياس يقيني يفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها موجود إذا كانت تلك العلة من الأمور المعروفة بالطبع)) ومن شروط البرهان أن تكون مقدماته مع أنها صادقة ضرورية أيضا، ويجب أن تكون البراهين مقدمات أوائل ليس لها برهان، إذ ليس لها حد أوسط. والبراهين ينبغي أن يكون معنى القياس فيها أمرا واضحا صحيحا. ومن شرط البراهين أن تكون المقدمات المأخوذة كلية ومحمولة من طريق ما هو المعيار (41) ح.

## 119 - وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ

فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ

\* (وحدسيات) وهي ما يجزم به العقل لترتب دون ترتب ما جرى مع مصاحبة القرائن، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، والفرق بين التجربة والحدس أنها تحتاج إلى فعل يفعله الحاكم بخلاف الحدس.

\* (ومحسوسات) وهي ما يدرك بواسطة حس ظاهر ككون القمر مضيئاً والماء مروباً.

\* (فتلك جملة اليقينيّات).

## 120 - وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ

عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافَ آتٍ

## 121 - عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلَّدُ

أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

\* قوله (وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت عقلي) أي لازم لزوماً عقلياً يخلقه الله عند وجود المقدمات.

\* وعليه فلا يصح عند انتفاء الآفات العامة تخلف النتيجة عن العلم بالمقدمتين، وهو لإمام الحرمين.

\* واستدل عليه بأن من استحضر العالم متغير وكل متغير حادث يخرم بأن العالم حادث ضرورة.

\* (أو عادي) بمعنى أنه بطريق جري العادة، وعليه فيصح تخلفه خرقاً للعادة، وهو للأشعري.

\* (أو تولد) وهو تأثير القدرة الحادثة في مقدور ليس في محلها بواسطة تأثيرها في مقدور في محلها، وقد يطلقه القائل به على تأثيرها

في مقدور في محلها بواسطة تأثيرها في محلها أيضا كما هنا، فالقدرة مثلا تؤثر في النظر، والنظر يؤثر في العلم، وهو للمعتزلة (أو واجب) أي بالتعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة، وهو للفلاسفة، وهو باطل لقيام الدليل على انتفاء تأثير العلة والطبيعة.

\* (والأول) من هذه الأقوال (المؤيد) أي القوي الصحيح لعدم ورود شيء عليه، ول بعضهم:

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَقْلِي  
وَاخْتَارَهُ الرَّازِي كَذَا فِي النَّقْلِ  
ثُمَّ السَّنُوسِيُّ الْإِمَامُ صَحَّحَهُ  
وَالشَّيْخُ عَادِي وَابْنُ زَكَرِي رَجَّحَهُ  
كَذَا لِقَاضِي وَالتَّوَلَّدُ اغْتِرِزَالَ  
وَعِلَّةٌ لِلْحُكْمِ مَا لَهَا زَوَالٌ<sup>(1)</sup>

(1) البناني على السلم (6).

## خاتمة أحسنها الله تعالى لنا

\* ولما كانت موجبات الغلط والفساد في الدليل تجب معرفتها ليحترز عنها حتى يتم مادة وصورة، عقد الشيخ لها ترجمة ختم بها الكتاب فقال:

122 - وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا

فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَأُ

123 - فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكِ أَوْ كَجَعْلٍ ذَا

تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخُذًا

\* قوله (وخطأ) أي فساد (البرهان) أي الحجة (حيث وجد) لا يخلو من أمرين:

\* لأنه إما أن يكون (في مادة) أي مادة القياس (أو) يكون في (صورة).

\* (فالمبتدأ) وهو ما كان في المادة له قسمان:

\* أحدهما ما يكون (في اللفظ) وذلك (كاشتراك) كقولنا هذا قرء وكل قرء يجوز الوطء فيه، تريد بالأول الحيض وبالثاني الطهر، فالنتيجة فاسدة لعدم اتحاد الوسط في هيئة الشكل.

\* (أو كجعل) لفظ (ذا) بالألف، قال الناظم على لغة القصر في الأسماء الستة، أي صاحب (تباين مثل) لفظ (الرديف مأخذا) فيحكم له بحكمه كالسيف لذات السيف مجردا، فإنه مباين للمصارم، واسم له من حيث الوصف بالقطع، فإن عبر عن أحدهما بالآخر وقع الكذب

كقولنا مثلاً هذا صارم وكل صارم قد لا يكون قاطعاً، فهذا كذب، ومنشأ الغلط جعل الصارم مرادفاً للسيف.

## 124 - وَفِي الْمَعَانِي لِالْتِبَاسِ الْكَاذِبَةِ

بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ

\* قوله (وفي المعاني) أي والقسم الثاني ينشأ في المعنى (الالتباس الكاذبة بذات صدق فافهم المخاطبة) أي بينك وبين غيرك لثلاً يُلبَس عليك أو تلبس عليه، فيضع أحدكما قضية كاذبة موضع صادقة، كتشبيه الوهميات بالأوليات، كأن يشير أحدكما إلى صورة فرس في حائط فيقول: هذا فرس وكل فرس صهال وهو كذب، وكقول أحدكما في الحبل المرقش على صورة الحية: هذه حية وكل حية تؤذي، وهو كذب أيضاً.

## 125 - كَمَثَلِ جَعْلِ الْعَرَضِيِّ كَالذَّاتِيِّ

أَوْ نَاتِجِ إِحْدَى الْمُقَدَّمَاتِ

\* قوله (كمثل جعل العرضي) وهو ما لم يكن منشؤه الذات بخلاف العرض السابق (كالذاتي) أي الذاتي، وهو ما نشأ عن الذات خلافاً للذاتي فيما مر، نحو الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك متنقل، ينتج الجالس في السفينة متنقل، وهو كاذب، لعدم اتحاد الوسط، إذا أريد بالمتحرك الأول العرضي والثاني الذاتي (أو ناتج إحدى المقدمات) أي مع نوع تغيير كقولنا: هذه حركة وكل حركة نقلة، فينتج هذه نقلة، وهي الصغرى بنوع تبديل، إذ قد جعل مكان الحركة النقلة التي هي مرادفة لها، ويسمى هذا النوع بالمصادرة عن المطلوب وجعله بعضهم من خطأ الصورة.

## 126 - وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ

وَجَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرَ الْقَطْعِيِّ



\* قوله (والحكم للجنس) أي المقيد (بحكم النوع) أي المقيد، كقولك مشيراً إلى ماء متغير: هذا ماء وكل ماء مطهر، ينتج هذا مطهر، وهو كذب، وكقولك: الفرس حيوان، والحيوان ناطق، ينتج الفرس ناطق، وهو كاذب لأن الحكم الذي هنا على الحيوان الذي هو جنس الإنسان بحكم مختص به، ويسمى هذا النوع إيهام العكس، لأن الشخص لما رأى أن كل ناطق حيوان، توهم أن كل حيوان ناطق وليس كذلك فجاء الخطأ.

## 127 - وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ

وَتَرَكْ شَرْطَ النَّتِجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

\* قوله (والثاني) من نوعي الخطأ وهو ما يكون في الصورة (كالخروج عن أشكاله) أي الأربعة بحيث يأتي على صورة غير صورة شيء منها.

\* (وترك شرط النتج من إكماله) أي من إتمام فساد الصورة، مثل جعل الصغرى في الشكل الأول سالبة أو الكبرى جزئية إلى غير ذلك مما تقدم وجوب مراعاته.

\* وفي البيت براعة الاختتام حيث جاء في ضمن كلامه بما يشعر بالتمام.

## 128 - هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ

مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ

\* قوله (هذا تمام الغرض المقصود) وهو ما يترتب على الشيء من حيث إنه يطلب بالفعل وما يترتب عليه من حيث هو مرتب فقط يسمى غاية (من أمهات) جمع أم بمعنى الكتاب و القاعدة (المنطق المحمود).

## 129 - قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ

مَا رُمِئَتْهُ مِنْ قَنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

- 130 - نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ  
لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ
- 131 - الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ  
الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
- 132 - مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ  
وَتَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنِ الْقُلُوبِ
- 133 - وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَا  
فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا
- 134 - وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا  
وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا
- 135 - وَأُضْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمَلِ  
وَإِنْ بَلَدِيهَا فَلَا تُبَدِّلِ
- 136 - إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيَّفٍ صَحِيحًا  
لَأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا
- 137 - وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْمَقْصِدِ  
الْعُذْرُ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
- 138 - وَلِبْنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً  
مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
- 139 - لَا سِيَّمًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ  
ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
- 140 - وَكَانَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ  
تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ

141 - مِنْ سَنَةِ إِخْدَى وَأَزْبَعِينَا

مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِئِينَا

142 - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا

عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَنْ هَدَى

143 - وَاللَّهُ وَصَّحِبِهِ الثَّقَاتِ

السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

144 - مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا

وَوَطَّلَعَ الْبَذْرُ الْمُزِيرُ فِي الدُّجَا

\* تصور معنى أبيات هذه الخاتمة واضح، وبانتهاؤها ينتهي ما تيسر جمعه من شرح هذه المنظومة المباركة راجيا من الله تعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يثيبني عليه يوم لا ينفع مال ولا بنون، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين

\* وكان الفراغ من تأليفه فاتح سنة 1414 هجرية أربع عشرة وأربعمائة وألف من هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم وبارك.

## متن السلم المرونق في المنطق

للشيخ العالم العلامة عبد الرحمن الأخضري

- 1 - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا  
نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَا
- 2 - وَحَظَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ  
كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْعَقْلِ
- 3 - حَتَّى بَدَتْ لَهُ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ  
رَأَوْا مُخَذَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً
- 4 - نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ  
بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ
- 5 - مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا  
وَحَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا
- 6 - مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى  
الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُضْطَفَى
- 7 - صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحِجَا  
يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجْجَا
- 8 - وَاللَّهُ وَصَّحِبِهِ ذَوِي الْهُدَى  
مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْاِهْتِدَا

- 9 - وَيَعْدُ فَاَلْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ  
نِسْبَتُهُ كَالنَّخْوِ لِلِلسَانِ
- 10 - فَيَغْصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ عَيِّ الْخَطَا  
وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا
- 11 - فَهَآكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدَا  
تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ قَوَائِدَا
- 12 - سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَمِ الْمُنُورِقِ  
يَرْقَى بِهِ سَمَاءَ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
- 13 - وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا  
لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا
- 14 - وَأَنْ يَكُونَ نَافِعَا لِلْمُبْتَدِي  
بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

### الفصل الأول

#### في حكم الاشتغال به

- 15 - وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِشْتِغَالِ  
بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
- 16 - فَأَبْنُ الصَّلَاحِ وَ النَّوَاوِي حَرَّمَا  
وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا
- 17 - وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ  
جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
- 18 - مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَ الْكِتَابِ  
لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

## الفصل الثاني

### في أنواع العلم الحادث

- 19 - إِذْرَاكَ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمَ  
وَدَرَكُ نِسْبَةٍ بِتَضَدِّيقِ وَاسْمٍ
- 20 - وَقَدِّمِ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ  
لَأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ
- 21 - وَالنَّظَرِي مَا اخْتِاجَ لِلتَّأْمُلِ  
وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرَرِيُّ الْجَلِي
- 22 - وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ  
يُذْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلَتَبْتَهَلَ
- 23 - وَمَا لِتَضَدِّيقِ بِهِ تَوْصَّلَا  
بِحُجَّةٍ يُعْرِفُ عِنْدَ الْمُعْقَلَا

## الفصل الثالث

### في الدلالة وأنواعها

- 24 - دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ  
يَدْعُونَهَا دِلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ
- 25 - وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَا لَزِمَ  
فَهُوَ التِّرْزَامُ إِنْ بِعَقْلِ التُّزِمِ

## الفصل الرابع

### في مستعمل الألفاظ

- 26 - مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ  
إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مَفْرَدٌ

27 - فَأَوَّلُ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى

جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

28 - وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمُفْرَدَا

كُلِّي أَوْ جُزْئِي حَيْثُ وَجَدَا

29 - فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّي

كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِي

30 - وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ

فَانْسَبَهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ

31 - وَالْكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصِ

جِنْسٍ وَقُضْلٍ عَرَضٍ نَوْعٍ وَخَاصٍ

32 - وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلَا شَطْطَ

جِنْسٍ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ

### الفصل الخامس

#### في نسبة الألفاظ للمعاني

33 - وَنِسْبَةُ الْأَلْفَازِ لِلْمَعَانِي

خَمْسَةٌ أَقْسَامٌ بِلَا نُقْصَانِ

34 - تَوَاطُرٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفٌ

وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

### الفصل السادس

35 - وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ

وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَتُذَكَّرُ

36 - أَمَرٌ مَعَ اسْتِغْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا

وَفِي التَّسَاوِي قَالِ تِمَاسٌ وَقَعَا

### الفصل السابع

في الكل والكلية والجزء والجزئية

37 - الْكُلُّ حُكْمٌ عَلَى الْمَجْمُوعِ

كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَقُوعِ

38 - وَحَيْثُمَا لِكُلٍّ فَرْدٌ حُكْمًا

فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا

39 - وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ

وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةُ

### الفصل الثامن

في المعارف

40 - مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ

حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عِلْمٌ

41 - قَالِ حَدٌّ بِالْجِنْسِ وَقَضْلٌ وَقَعَا

وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٌ مَعَا

42 - وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعَا

جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا قَرِيبٌ وَقَعَا

43 - وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ

أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدْ ارْتَبَطَ

44 - وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شَهْرًا

تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرًا



45 - وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطَرِدًا  
مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدًا

46 - وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا  
بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزًا

47 - وَلَا بِمَا يُذَرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا  
مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا

48 - وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ  
أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

49 - وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ  
وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ قَادِرٌ مَا رَوَّاهُ

### الفصل التاسع

#### في القضايا واحكامها

50 - مَا اخْتَمَلَ الصَّدَقَ لِذَاتِهِ وَجَرَى  
بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرَ

51 - ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ  
شَرْطِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ وَالثَّانِي

52 - كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ  
إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلٌ

53 - وَالْمُسَوَّرُ كُلِّيٌّ وَجُزْئِيٌّ يُرَى  
وَأَزْبَعُ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

54 - إِمَّا بِكُلِّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا  
شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ أَوْ شَيْءٌ جَلَا

55 - وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ

فَهِیَ إِذْنٌ إِلَى الثَّمَانِ آيَةٍ

56 - وَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْحَمَلِيَّةِ

وَالْآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّةِ

57 - وَإِنْ عَلَى التَّغْلِيْقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ

فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمُ

58 - أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ

وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ

59 - جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي

أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ

60 - مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمُ الْجُزْئَيْنِ

وَذَاتُ لِلْإِتِّصَالِ دُونَ مَيِّنِ

61 - مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا

أَفْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا

62 - مَا بَعْدَ جَمْعٍ أَوْ خُلُوءٍ أَوْ هُمَا

وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاغْلَمَا

### الفصل العاشر

#### في التناقض

63 - تَنَاقُضٌ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي

كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٍ قُفِي

64 - فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً

فَنَقْضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ

65 - وَإِنْ تَكُنْ مَحْضُورَةً بِالسُّورِ

فَانْقُضَ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

66 - وَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً

نَقِیْضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

67 - وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً

نَقِیْضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

### الفصل الحادي عشر

#### في العكس المستوي

68 - الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ.

مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِيفِيَّةِ

69 - وَالْكَمُّ إِلَّا الْمُوجِبُ الْكُلِّيَّةِ

فَعَوِضُهَا الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ

70 - وَالْعَكْسُ لَا زِمَ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ

بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

71 - وَمِثْلُهَا الْمُهِمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ

لَأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ

72 - وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبَعِ

وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

### الفصل الثاني عشر

#### في القياس

73 - إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا

مُسْتَلْزَمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا

- 74 - ثُمَّ الْقِيَّاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ  
فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِ
- 75 - وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ  
بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالْحَمْلِيَّةِ
- 76 - وَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا  
مُقَدِّمَاتِهَا عَلَى مَا وَجَبَا
- 77 - وَرَتَّبِ الْمُقَدِّمَاتِ وَاَنْظُرَا  
صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
- 78 - فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ  
بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتٍ
- 79 - وَمَا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ صُغْرَى  
فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى
- 80 - وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرُ صُغْرَاهُمَا  
وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرُ كُبْرَاهُمَا
- 81 - وَأَصْغَرُ فِي ذَاكَ ذُو انْدِرَاجٍ  
وَوَسَطُ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

### الفصل الثالث عشر

#### في الأشكال

- 82 - وَالشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ  
يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْنِ قِيَاسِ
- 83 - مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ  
إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

84 - وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ

أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ  
85 - حَمَلٌ بِصُغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى

يُذْعَى بِشَكْلِ أَوَّلٍ وَيُذَرَى  
86 - وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ

وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أَلِفَ  
87 - وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ

وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ  
88 - فَحَبِثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يَغْدِلُ

فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الْأَوَّلُ  
89 - فَشَرْطُهُ الْإِجَابُ فِي صُغْرَاهُ

وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ  
90 - وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ

كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطُ وَقَعِ  
91 - وَالثَّالِثُ الْإِجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا

وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِخْدَاهُمَا  
92 - وَرَابِعُ عَدَمِ جَمْعِ الْخَسْتَيْنِ

إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَعِينِ  
93 - صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ  
94 - فَمُنْتِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ

كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ

- 95 - وَرَابِعٌ بِخُمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا  
وَعَبْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتَجَا
- 96 - وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَّ مِنْ  
تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِّنَ
- 97 - وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ  
مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ
- 98 - وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ  
أَوِ النَّتِيجَةِ لِمَلِمِ آتٍ
- 99 - وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا  
مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا

### الفصل الرابع عشر

### في القياس الاستثنائي

- 100 - وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ  
يُغَرَّفُ بِالشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ
- 101 - وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ  
أَوْ ضِدِّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ
- 102 - فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ  
أَنْتَجَ وَضَعَ ذَاكَ وَضَعَ التَّالِي
- 103 - وَرَفَعَ تَالٍ رَفَعَ أَوَّلٍ وَلَا  
وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى
- 104 - وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضَعَ ذَا  
يُنْتَجِ رَفَعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

105 - وَذَاكَ فِي الْأَخْصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ

مَانِعُ جَمْعٍ فَيُوضَعُ ذَا رُكْنٍ

106 - رَفَعَ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا

مَانِعُ رَفَعَ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

### الفصل الخامس عشر

#### في لواحق القياس

107 - وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبًا

لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

108 - فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَهُ

وَأَقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَةً

109 - يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى

نَتِيجَةً إِلَى هَلُمَّ جَرًّا

110 - مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّتِي حَوَى

يَكُونُ أَوْ مَفْضُولُهَا كُلُّ سَوَا

111 - وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتَدَلَّ

فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقْلٌ

112 - وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسُ الْمَنْطِقِي

وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِي

113 - وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْءٍ حُمِلَ

لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمَثُّيلًا جُمِعِلَ

114 - وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعُ بِالِدَّلِيلِ

قِيَاسُ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثُّيلِ

الفصل السادس عشر

أقسام الحجة

- 115 - وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ  
أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ
- 116 - خُطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلٌ  
وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلَتْ الْأَمَلَ
- 117 - أَجَلُّهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ  
مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ
- 118 - مِنْ أَوْلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتٍ  
مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ
- 119 - وَخَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ  
فَتِلْكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ
- 120 - وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَاتِ  
عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ
- 121 - عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلُّدُ  
أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُؤَيَّدُ

خاتمة

- 122 - وَخَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وَجِدَا  
فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَأُ
- 123 - فِي اللَّفْظِ كَاشِتِرَاكِ أَوْ كَجَعْلٍ ذَا  
تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَا أَخَذَا



- 124 - وَفِي الْمَعَانِي لِالْتِبَاسِ الْكَاذِبَةِ  
بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ
- 125 - كَمِثْلِ جَعَلِ الْعَرَضِيَّ كَالدَّائِمِيَّ  
أَوْ نَاتِجُ إِحْدَى الْمُقَدَّمَاتِ
- 126 - وَالْحُكْمُ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوعِ  
وَجَعَلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرَ الْقَطْعِيِّ
- 127 - وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ  
وَتَرْكُ شَرْطِ النَّتِجِ مِنْ إِحْمَالِهِ
- 128 - هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ  
مِنْ أُمّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ
- 129 - قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ  
مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
- 130 - نَظَمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ  
لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ
- 131 - الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ  
الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
- 132 - مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالدُّنُوبِ  
وَتَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنِ الْقُلُوبِ
- 133 - وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَا  
فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا
- 134 - وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا  
وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا

- 135 - وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّائُلِ  
وَأِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ
- 136 - إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّنٍ صَاحِبَا  
لَأَجَلٍ كَوْنُ فَهْمِهِ قَبِيحَا
- 137 - وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالْمَقْصَدِ  
الْعُذْرُ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
- 138 - وَلِبُنَيَّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً  
مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَخْسَنَةٌ
- 139 - لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ  
ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ
- 140 - وَكَانَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ  
تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
- 141 - مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ  
مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمِائِينَ
- 142 - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا  
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرَ مَنْ هَدَى
- 143 - وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ  
السَّالِكِينَ سُبُلَ النِّجَاةِ
- 144 - مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا  
وَطَلَعَ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَا

## أهم المراجع والمصادر

- 1 - ابن رشد تلخيص منطق أرسطو / تأليف جيرار جهامي - ط . 1 - بيروت، لبنان : دار الفكر اللبناني.
- 2 - السلم في علم المنطق / تأليف الصدر الأخضري ؛ تحقيق عمر الطباع . - ط . 1 . - بيروت، لبنان : مكتبة المعارف، 2000.
- 3 - شرح المطلع على متن إيساغوجي في المنطق / تأليف أبو يحيى زكريا الأنصاري . - ط . 1 . - القاهرة، مصر : مكتبة و مطبعة مصطفى البابي ....، 1933.
- 4 - شرح الشيخ القويسني على متن السلم في المنطق . - ط . 1 . - القاهرة، مصر : مكتبة و مطبعة مصطفى البابي ....، 1959.
- 5 - معيار العلم في فن المنطق / تأليف الغزالي ؛ - ط . 1 . - بيروت، لبنان : دار الكتب العلمية.
- 6 - قزل إيجاز لبديع الزمان النورسي، نسخة إلكترونية خاصة، عندي على الكمبيوتر.
- 7 - حاشية البناني على القويسني، ط 1، دار الفكر.
- 8 - شرح الأخضري على سلمه، البابي الحلبي. د ت.
- 9 - الطيبة وحواشيها = مخطوطة.
- 10 - طرر السلم الشنقيطية = مخطوطة.

## فهرس المحتويات

3	..... مقدمة التحقيق
6	..... ترجمة الأخضري
6	..... نسبه
6	..... مصنفاته
7	..... نماذج من المخطوطة التي اعتمدت عليها
9	..... كتاب السلم المرونق
9	..... أولا: التعريف بالكتاب
9	..... ثانيا: موضوعه
9	..... ثالثا: منهجه
10	..... رابعا: أهميته
10	..... خامسا: مراجعه
10	..... سادسا: صحة نسبة الكتاب إليه
11	..... دراسة عن كتاب الضوء المشرق على سلم المرونق
11	..... أولا: ماهيته
11	..... ثانيا: منهجه

11	..... ثالثا: مراجعه
13	..... تعريف بشرح بديع الزمان النورسي
15	..... عملي في الكتاب
17	..... مقدمة
36	..... الفصل الأول: في حكم الاشتغال به
40	..... الفصل الثاني: في أنواع العلم الحادث
46	..... الفصل الثالث: في الدلالة وأنواعها
52	..... الفصل الرابع: في مستعمل الألفاظ
65	..... الفصل الخامس: في نسبة الألفاظ للمعاني
69	..... الفصل السادس: فصل
71	..... الفصل السابع: في الكل والكلية والجزء والجزئية
74	..... الفصل الثامن: في المعارف
83	..... الفصل التاسع: في القضايا وأحكامها
99	..... الفصل العاشر: في التناقض
104	..... الفصل الحادي عشر: في العكس المستوي
108	..... الفصل الثاني عشر: في القياس
113	..... الفصل الثالث عشر: في الأشكال
123	..... الفصل الرابع عشر: في القياس الاستثنائي
126	..... الفصل الخامس عشر: في لواحق القياس

129	الفصل السادس عشر: أقسام الحجّة .....
134	خاتمة أحسنها الله تعالى لنا .....

### متن السلم المرونق في المنطق

139	للشيخ العالم العلامة عبد الرحمن الأخضرى .....
140	الفصل الأول في حكم الاشتغال به .....
141	الفصل الثاني في أنواع العلم الحادث .....
141	الفصل الثالث في الدلالة وأنواعها .....
141	الفصل الرابع في مستعمل الألفاظ .....
142	الفصل الخامس في نسبة الألفاظ للمعاني .....
142	الفصل السادس .....
143	الفصل السابع في الكل والكلية والجزء والجزئية .....
143	الفصل الثامن في المعارف .....
144	الفصل التاسع في القضايا وأحكامها .....
145	الفصل العاشر في التناقض .....
146	الفصل الحادي عشر في العكس المستوي .....
146	الفصل الثاني عشر في القياس .....
147	الفصل الثالث عشر في الأشكال .....
149	الفصل الرابع عشر في القياس الاستثنائي .....
150	الفصل الخامس عشر في لواحق القياس .....

151	الفصل السادس عشر أقسام الحجّة
151	مخاتمة
154	أهم المراجع والمصادر
155	فهرس المحتويات





**AL-ḌAW<sup>Ṣ</sup> AL-MUṢ<sup>Ṣ</sup>RIQ**  
**‘ALĀ SULLAM AL-MANṬI<sup>Ṣ</sup>Q**  
**LIL-‘AḤḌARI**

*by*

Muḥammad Maḥfūṣ ben Al-Muḥtār fāl  
Al-Šanqīṭi

*Edited by*

‘Abdul-Ḥamīd ben Muḥammad al-‘Anṣāri

**DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH**  
Beirut-Lebanon